# تيفراز

معالم الريف

أسبوعية جامعة مستقلة تصدر مؤقتا مرة في الشهر

مدير النشر: حسن الجرموني رئيس التحرير: سعيد الغزواني إ.ق: 0013-2003 - م.ص: 2003-1 - ردمك: 114-6362 العدد: 23 - غشت- شتنبر 2007 - الثمن: 5 دراهم




الحدث

## الزيارة الملكية للحسيمة

ص 8-9

## انتخابات 2007 بالريف: استمرارية أم قطيعة؟

## حوارات مع أبرز المرشحين

## مواقف ووجهات نظر...



## وأخيرا.... شباب الريف الحسيمي يحقق حلم الصعود



## افتتاحية

يتملكنا إحساس بالسعادة المشوب بخجل التواضع الحكيم، ونحن نزف للقارئ العزيز، بشرى عودة "تيفراز ن أريف" لمواصلة رحلتها الشاقة، من دون أدنى شك، في إرساء قواعد تجربة الإعلام المحلي الذي ما يزال - في تقديرنا - غضا فتيا على مستوى دائرة منطقتنا (الريف)؛ ولعل مبعث هذا الإحساس بالضبط، لا ينبع من دواع ذاتية هي موجودة وحاضرة فينا يقينا، ولكن من مبررات موضوعية فرضها الفراغ الرهيب الذي تركته الجريدة وهي تمعن في توقفها الاضطراري دون أي سابق إعلان.

وإذ نقر بالألم الجميل الذي تجرعناه بسبب العتاب المشروع الذي ووجهنا به من قبل محبينا من القراء الأوفياء، فإننا نكبر فيهم غيرتهم الشديدة وفرحهم الطفولي المصاحب بالعناق الحار لمجرد إخبارهم بعودة تيفراز لاستئناف صدورها. ولأننا نقدر كل ذلك حق قدره، ونضعه في ميزان المتفهمين المعتبرين، يسرنا أن نتوجه إلى قرائنا بالتوضيحات التالية:

إن الأسباب التي كانت وراء توقف جريدتنا عن الصدور، كانت ذات صبغة مادية ومالية محضة، فنظرا لغياب الكثير من الشروط التقنية والتحفيزات والإمكانيات المالية التي يستدعيها طبع الجريدة وتوزيعها، إلى درجة صرنا نصاب معها بنوع من الضجر ونحن نعاود تكرار تفاصيل الرحلات المكوكية إلى مدينة الرباط، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات وتضحيات..نقول، بسبب ذلك، تعذر علينا مواصلة مشوار التحدي في ظل أزمة لا تحتاج إلى توضيح أو تبرير

وإذ نعلن اليوم عن عودتنا، فلأن بعض الشروط قد تغيرت، وتوفر لدينا دعم مالي مهم، يشرفنا أن نكشف عن مصدره المتمثل في مؤسسة " أريف إسكان" التي يديرها الأخ الصديق محمد الحموتي، والذي لا يحتاج، بالمناسبة، إلى رفع أي شكر أو تقدير لعنايته وهو المتعفف من كل ذلك. وإذ نعبر عن امتناننا بتلقي هذه المساهمة والمساندة الدالة والترحيب بها، فلأننا نعي جيدا مصداقية هذا الشخص وغيرته الفريدة في الذود عن تنمية منطقته، بعزم ووعي عز نظيراهما، إضافة إلى أنه مواطن فوق كل الشبهات وأنأى ما يكون عن الحسابات السياسوية الضيقة في أحيان كثيرة. والدعم الذي قدمه لنا جاء منه طواعية واختيارا وبدون أي قيد أو شرط، اللهم مطالبته بتمتين وتطوير آليات العمل الجاد ومواصلة الكفاح، بالحرص الدائم على جودة المنتوج - الجريدة.

تبعا لكل ذلك، لا ينبغي أن يفهم، مما سبق، أن كل المشكلات قد حلت وأن الكنز قد عثر عليه، و أن المركب قد وصل بر الأمان، بل يبقى هذا الدعم مجرد دعامة أولية تستدعي جهودا أكبر وإمكانيات أوفر لتستمر الجريدة في صدورها المنتظم وتقليص مدة إصدارها كذلك؛ كما يمكنه - أي هذا الدعم - أن يساعدنا في شق الطريق من جديد، غير أنه لا يمكن أن يحجب عنا الصعوبات التي ستظل تشكل دائما ثقوبا تحتاج لمن يسدها ويرعاها باستمرار، علما أننا لن ولم نرغب يوما في أن يكون طموحنا ماديا ولا هدفنا تجاريا. نتيجة لذلك، نتمنى صادقين ممن تيسرت لهم سبل دعم هذا المشروع أن يبادروا بغاية تقويته ماديا ومعنويا وفكريا، لسبب بسيط وأساسي، يتمثل في كون "تيفراز" غدت مكسبا هاما لمنطقتنا وأبنائها، خاصة إذا تيقنا أن لا تنمية للمنطقة بدون إعلام محلي يعكس حقيقتها؛ وبالتالي فإن مسالة الحفاظ عليها صارت أمانة في عنق كل الفاعلين المحليين، مهما تغايرت الوانهم وتشاكلت مواقعهم واختلفت مواقفهم.

وإذ نؤكد، في الأخير، على التزامنا بخطنا التحريري المستقل، المنفتح والنزيه والمسؤول، الذي اختطته الجريدة لنفسها منذ صدور عددها الأول، فإننا نعاهد قراءنا الأوفياء، من جهة اخرى، بالعمل على محاولة تطوير أدائنا وقدراتنا المهنية، وتقويم ما ظهر لنا من عيوب وأخطاء سابقة غير متعمدة، دون أن نغفل عن تكرار الدعوة لهم بإحياء صلة التواصل الخلاق مع جريدتهم وتجديد قنوات هذا التواصل، مع الاستحضار الدائم لمعنى ضرورة التمسك بإنجاح مسيرتها مهما احتدت الأشواك المستنبتة والمبثوثة في طريقها.

ولئن جاءكم هذا العدد استثنائيا وخاصا، مادة وتوقيتا، فأنتم أعلم بأن للضرورة أحكام، والبركة في الآتي...وعودة مباركة إن شاء الله.

تيفراز

## المعين الثالث

■ سعيد الغزواني

# ادريس بنزكري: الفريد في حضرة الريف العتيد

لا شك أن أحداثا كثيرة مرت من حولنا وهي تستحق أكثر من انتباه...ويبقى موت "إدريس بنزكري" أحد أبرز هذه الأحداث، التي تستدعي منا انتباها خاصا وضروريا في تقديرنا على الأقل؛ ليس لأننا على علاقة معينة بالرجل، وإنما للمكانة البارزة التي نحتها بأنامله الناعمة على صخر تاريخ المغرب السياسي الراهن، بقلب عارف مؤمن بما يلزمه الطريق من مكابدة لا توصف وعناء لا يسر...وربما هنا مكمن الصعوبة في الحديث عن مثل هذه الطينة النادرة من الرجال، خاصة إذا أدركنا بأن دواخلهم مستعصية على الاختراق. لكن، بالمقابل، هم يمنحونك مطلق الحرية في الاستقرار بقيعانهم العميقة جدا، والتجوال بتجاويفها كيف شئت وأنى شئت...هم هكذا متسامحون جدا مثلما عرف عن العارفين دائما. لذلك، سنختلس لأنفسنا برهة من الوقت نفتح خلالها نافذة للحديث عن هذا الإنسان، لكن بطريقة ربما قد تبدو أقرب إلى الرواية منها إلى الواقع..وإذ نفعل ذلك، فنحن نستغل سماحة الفقيد وتساهله المعلوم.

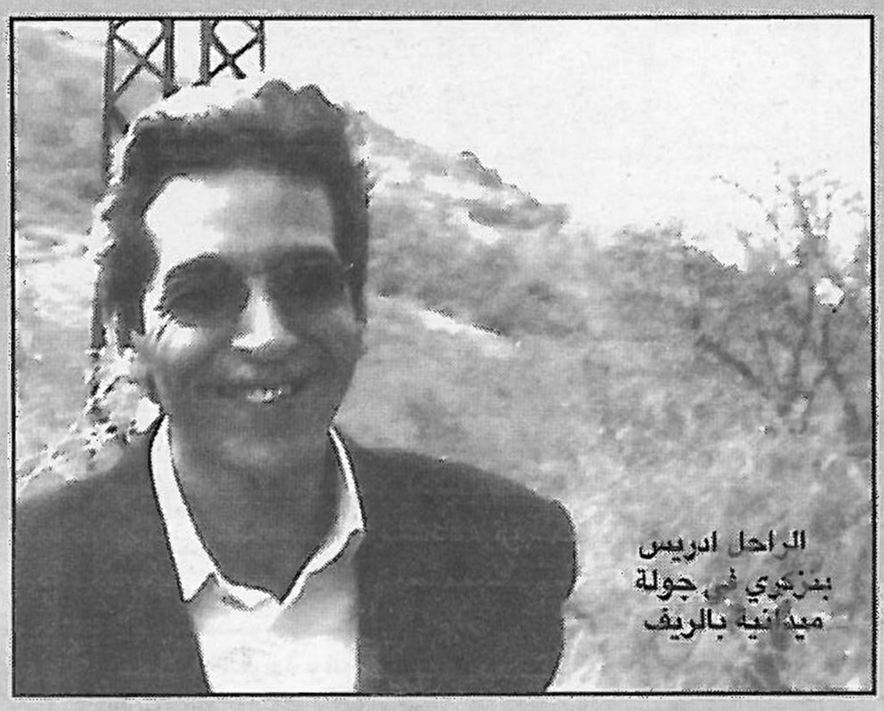
إذن، هكذا بدأ المشهد:

"جلسات مشبوهة...أهل الريف كيرفضوها"...

"الهيئة سر بحالك...الريف ماشي ديالك" الخ...

رغم أن الحناجر التي كانت تردد هذه الشعارات كانت قليلة، إلا أن قوة أصدائها ملأت المكان _قاعة رياض ميرادور_ وصارت تبعث على شيء من الحماس الذي كان قد خبا في نفوس الكثيرين.. كان شيئا ما بدأ يسري في عروق من كان يظن أن كل شيء قد انتهى و أمسى مفقودا في صحراء اليأس والسراب. فأمام مشهد كهذا لا يسع المرء إلا أن يمتثل لأوامر اللحظة الرهيبة ويجلها فعلا..تبعا لذلك، بدا لي أن الكثيرين ممن انضموا لترديد سيمفونية الشعارات لم يأتوا بغاية ذلك في الأصل..كأن الأمر، في تلك اللحظة بالذات، أشبه ما يكون ب "نداء الريف" الذي لا يمكن أن يرد...لا لشيء سوى لأنه كذلك من دون حتى أي تبرير.

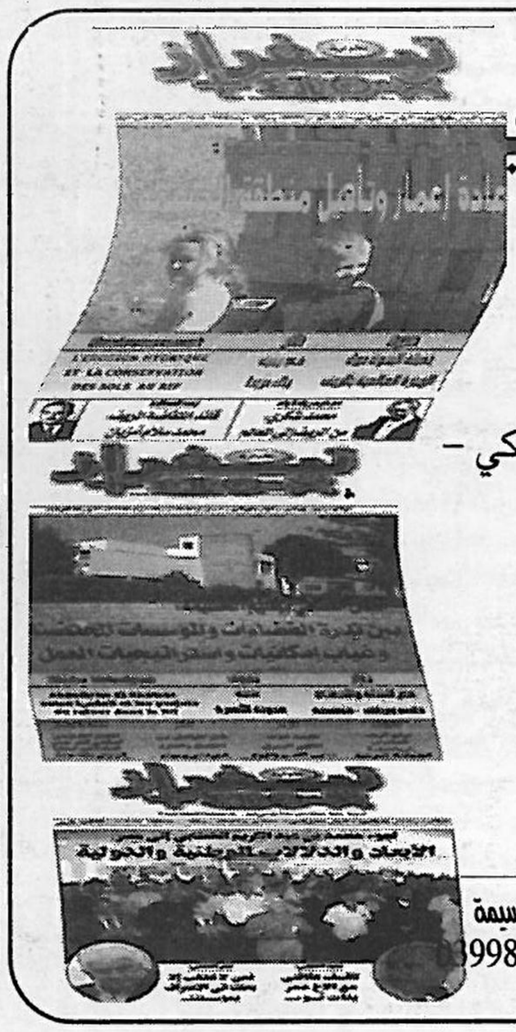
والحال، أن ما كان يهمني في تلك اللحظات هو أن أجسد دوري كصحافي ينقب عما يمكن أن يكون مثيرا وذا قيمة في رأي القراء أو بعضهم على الأقل... لأجله، أتذكر أني كنت أول من تناول آلة التصوير علانية بعدما تعالت أصداء الشعارات ...كنت ألتقط صورا للمحتجين الهاتفين بعين أولى..فيما كانت العين الثانية على بنزكري ورفاقه..لم يمر سوى وقت قصير حتى انجلت أمامي حقيقة بعض المناضلين من رفاق بنزكري..تصورتهم لحظتئذ غير ديمقراطيين تماما..واكتشفت كم هم متعصبون ووثوقيون حد الجهل..ليس في بحر العلم والمعرفة - حاشى لله - لأن بينهم أساتذة بل دكاترة وشعراء أيضا..ولكن بالريف وتاريخ أهله وجغرافيته..وكم تيقنت آنئذ كيف أن الزمن المضاض لم يسعف هؤلاء لقراءة ولو صفحات قليلة في ألواحه الناصعة.. فقد علا وجوههم نوع من الاستخفاف والاستهزاء بالأمر الواقع..وكأنهم كانوا يريدون القول بأن "المسرحية" الملعوبة أمامهم هم السابقون لإخراجها دون فائدة.. و تأكدت من ذلك خلال أحاديثهم الحميمة أثناء اختلائهم بأصدقائهم هنا وهناك..لقد اعتبروا ما جرى مجرد زوبعة في فنجان وقف وراءها صبية ومراهقون غير مؤهلين إجمالا.. بيد أن ما أتحدث عنه هنا لا أطمح من ورائه أن أكون مع أو ضد الاحتجاج.. فهذا ليس قصدي ولا أسعى إليه..ولكن قصدي أن أبين كم كان بنزكري ماردا عملاقا أمام جوقة أقزامه... فقد ظل الرجل متماسكا متواضعا وثابتا في مقعده - غير الأمامي على غير ما جرت به العادة - بين صفوف الحاضرين من المواطنين البسطاء..بحيث لا يمكنك أن تقرأ في تقاسيم وجهه آيات الضيق والتضايق أو العجرفة التي ساورت بعض مشايعيه زورا وربما..وعلى خلاف المتهافتين على وسائل الإعلام لإعطاء التصريحات التي لم تكن ذات مُعنى حينها، بقي بنزكري متكتما، مبتسما ومعتذرا بلباقة للصحافة الوطنية والدولية التي كانت يومئذ حاضرة بكثافة. ومر وقت أطول ولم نسمع أي تعليق من جانبه عما حدث في الجلسة العمومية التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة بالريف. هل كان بنزكري يشعر أن ما جرى هو دليل على نجاح مهمته؟ لست متأكدا وقد لا أوغل إلى هذا الحد في التأويل.. لكني أمسيت، فيما بعد، متيقنا من سعة قلبه و رجاحة عقله وقدرتهما على وعي مجريات الأحداث ببصيرة عارف مؤمن لا تشغله الطوارئ ولا تقف حائلا أمام استكمال رسالته التي آمن بنبلها حتى النخاع..فلا مراء في أنه كان أعلم بجراح الريف المثخنة، فلم يرض لنفسه بغير هذا الصمت، إجلالا منه للمقام المهيب، وهروبا من تقليب المواجع.. ولا أظنني مستهترا إذا قلت بأن المحتجين كانوا مدركين لكل ذلك.. وإلا بماذا سنفسر عدم ترديدهم لشعار "بنزكري سر بحالك..." أقصد بالاسم؟ أليس لتقديرهم العالي لشخصه..؟


الراحل ادريس بنزكري في جولة ميدانية بالريف

من جهتنا، لا ينتابنا أي شك في هذه "الحقيقة". ويبقى كل هذا، في رأينا، أسطع دليل على احترام المحتجين لشخص بنزكري ومكانته الأكيدة والكبيرة في قلوبهم. وهو ما يعني أيضا أن الإجماع على شخصه وأهليته لم تكن يوما موضع نزاع.. بل الأخطاء التي لم تكن في نيته ولم ترد في خاطره - بكل تأكيد - هي التي كانت محط جدال مشروع وسجال غير ممنوع.

أعتقد، صادقا، أن بنزكري كان مناضلا قويما شريفا..يحب بلده وسائر أبناء شعبه، بلا أدنى تحيز، ويجاهد بما ملك من ذكاء وصبر نافذين لأجل تطويره ورقيه..وإذ نعي أن كفاحه الطويل قد أزهر قليلا أو كثيرا...فإننا ندرك أيضا أن ثمارا على سبيل النضج ستقطف من وراء عمله اليوم أو غدا.. وربما لهذا السبب نستبطن كيف ظل حريصا على تقتيل نفسه بإصرار لا يصدق..ربما لأنه كان خبيرا بما يخبئه المستقبل لنا، وللأجيال الصاعدة..فكان أن فضل دفن الماضي في جبته وهو ماض إلى ماضيه الذي كاد أن يصير مستقبلا مفقودا بيننا الآن...

هكذا تراءى لي بنزكري: فتى - بفيافي قرية مهملة في مغرب منسي - فقيرا ذكيا مثابرا ومجاهدا... وشابا - قضى زهرة عمره بأقبية التعذيب والسجون القاسية - هائما مقبلا متحديا ومتمردا... فكهلا - أفناه العمل الدقيق والتنقيب العميق عن الحقائق بين رفوف مكاتب المؤسسات - ناضجا محتسبا حليما هادئا أبدا.....ثم مناضلا صنديدا ومعدنا فريدا في حضرة "ريف" كان وسيبقى عتيدا. رحمة الله عليك.

# قسيمة الاشتراك السنوي

**الاشتراك العادي:** داخل المغرب 100درهم .
**أوروبا وباقي العالم:** 40 أورو.
**الاشتراك التشجيعي:** مفتوح...
تتم عملية الدفع بواسطة: شيك بنكي - تحويل بنكي - حوالة بريدية - نقدا

الاسم: .....
العنوان: .....
الهاتف: .....

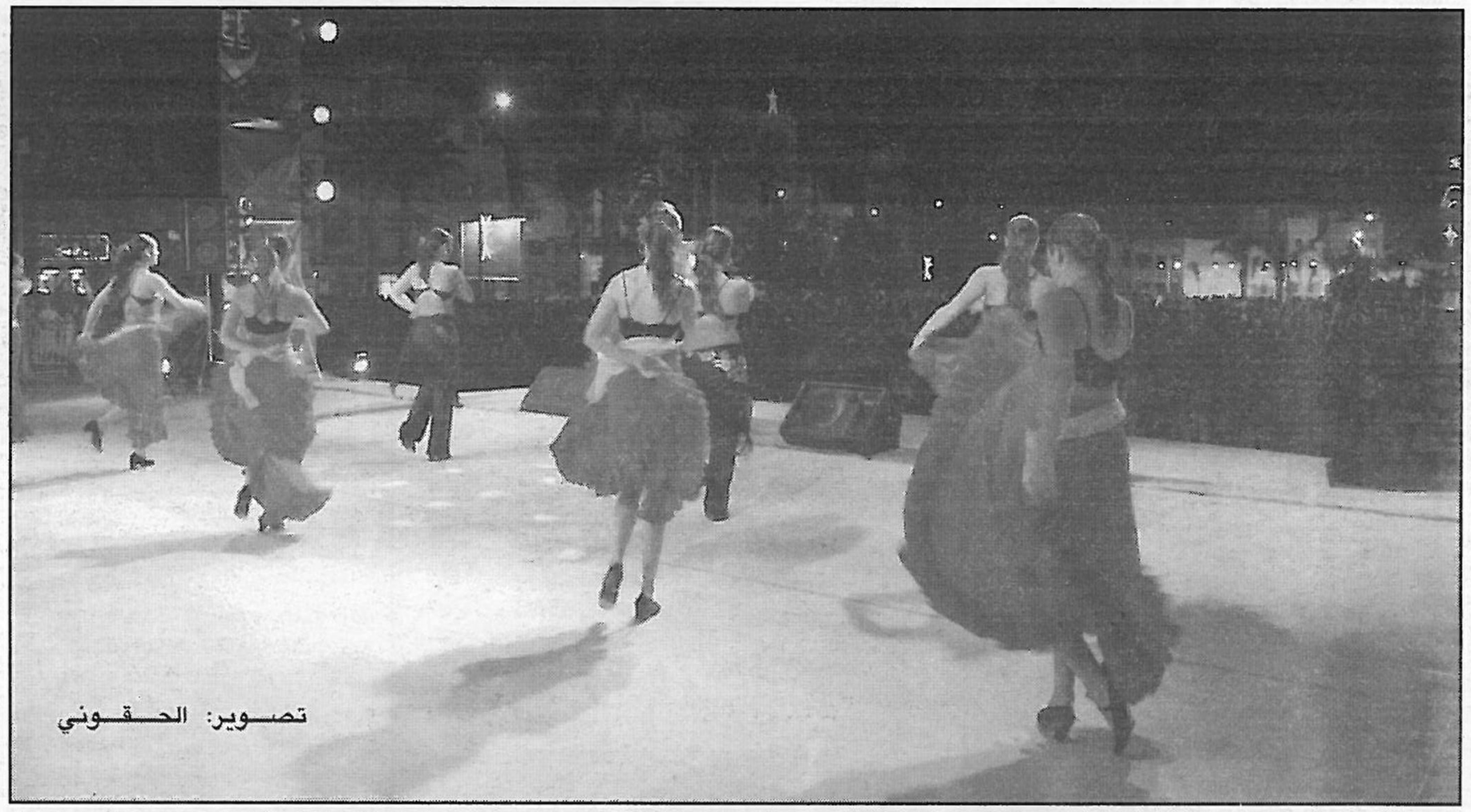
رقم الحساب البنكي: - 2111153601290017 وكالة محمد الخامس - الحسيمة
العنوان: 22شارع المرابطين - الحسيمة: الهاتف: - 039982250 الفاكس: 039980584


تيفراز

رقم الإيداع القانوني :2003/0013
ملف الصحافة : 03-1
عنوان المراسلة :
شارع المرابطين رقم 22- الحسيمة
الهاتف :039982250
الفاكس :039980584
رقم الحساب البنكي :
2111153601290017
البنك الشعبي-وكالة محمد الخامس- الحسيمة
التصفيف : والاخراج : تيفراز
السحب : مطبعة أمبريال
التوزيع : سوشبريس

### المهرجان المتوسطي الثالث لمدينة الحسيمة

# نجاح في التفكير وفشل في التدبير



تصوير: الحقوني

تحت شعار "التنمية أولا" انطلق المهرجان المتوسطي الثالث لمدينة الحسيمة يوم 22/07/2007، ليمتد إلى غاية 29منه.

هذا المهرجان السياحي نظمته جمعية " ARID"بتنسيق مع المجلس البلدي للمدينة، وقد تميز بتنوع فقراته حيث لم يكتس طابع الفرجة والرقص والغناء فقط كما كان معهودا في السابق، وكأن منظمي هذه التظاهرة الهامة نهلوا من نظرية علمية، من حيث لا يشعرون، الخلاصة التي تقول أن العضو الذي لا يشتغل لا يتطور، ليعطوا للأبعاد الثقافية والرياضية حيزا معتبرا في فقرات المهرجان، حيث عمدوا إلى عقد ندوات ثقافية وفكرية وإعلامية وتنظيم معارض وحفلات توقيع كتب تاريخية تهتم بماضي المنطقة والأحداث البارزة التي شهدتها. وسجل خلال هذه التظاهرة السياحية الكبرى، حضور أسماء وازنة في العطاء والإنتاج الفني والمعرفي والرياضي. وربما كان كل ذلك محاولة جادة لتثبيت شعار المهرجان "التنمية أولا".

ومع ذلك، فإن المهرجان المذكور لم يحقق النجاح المنشود، حيث لوحظ غياب بعض المشاركين الذين وردت أسماؤهم في برنامج المهرجان، كما أن الأنشطة الثقافية والفنية لم تشهد إقبالا وحضورا لافتا، الشيء الذي يفهم من ورائه أن اللجنة المنظمة لهذه الأنشطة لم ترق إلى المستوى المطلوب ولم تقم بالإعداد القبلي الجيد لمرور هذه الأنشطة في أحسن حال، سواء على المستوى الدعائي والإعلامي أو المستوى التنظيمي، حتى أن بعض المواطنين لم يتمكنوا من معرفة الجهة الساهرة على تنظيم هذا المهرجان ولا مواعيد فقراته بالضبط (توقيت برمجة بعض الأنشطة الثقافية والندوات لم يكن موفقا). وقبل ذلك، ومع حلول الزيارة الملكية للإقليم، وصل المدير العام لاتصالات المغرب السيد عبد السلام أحيزون إلى مدينة الحسيمة لإعطاء الانطلاقة لما سمي ب "مهرجان الشواطئ" الذي ينظم سنويا بالعديد من المدن الساحلية. هذه التظاهرة الفتية والرياضية المنظمة بمدينة الحسيمة عرفت عدة مشاكل وصعوبات كان أبرزها تلك المتعلقة بمقاطعة الفرق الفنية المحلية للسهرات الغنائية، بعدما تبين لها أنها تعاني من ظلم وحيف مجحفين في حقها، إذ تساءلت كيف يعقل أن تمنح للفرق الموسيقية القادمة إلى هنا من "دكالة" أموالا تقدر بالملايين في الوقت الذي يبخلون عليها بدريهمات معدودة؟ علما أن تلك الفرق الموسيقية لا تحضى بنفس الإعجاب ?في نظر الجمهور الحسيمي- كما هو الأمر بالنسبة للفرق المحلية. ولم تحل هذه المشاكل إلا بتدخل السلطات المحلية وجهات أخرى، بعدما تبين لها أن استمرار مثل هذه المشاكل سيترك تأثيرات سلبية على الزيارة الملكية المرتقبة.

وإذا كانت المهرجانات قد غدت سنة متبعة في جميع المناطق والمدن المغربية، فإن الحسيمة تعد واحدة من هذه المدن التي ينبغي أن تبذل مجهودات أوفر فيما يخص مثل هذه التظاهرات، لأنها تعد مدينة سياحية بالدرجة الأولى. ولئن كان ثمة شيء يمكن أن نهمس به في آذان منظمي هذا المهرجان المتوسطي الثالث، فهو التالي: لقد نجحتم في التفكير وفشلتم في التدبير.

**م. بوطسغونت**

## • على كل حال

# حاملو الرسائل الملكية

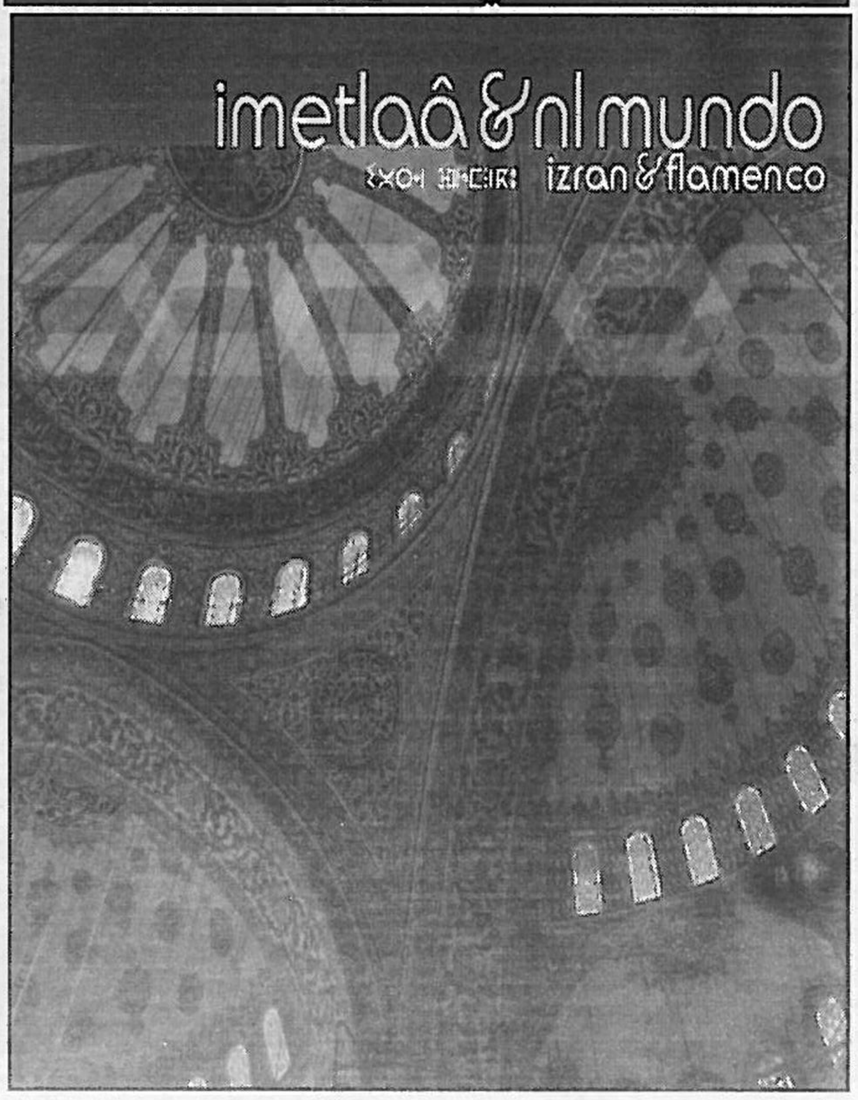
عقب الزيارة الملكية الأخيرة إلى إقليم الحسيمة، توجه العديد من المواطنين من مختلف الدواوير والمداشر للقاء جلالته، هذه الزيارة أعطت انطلاقة مجموعة من المشاريع التنموية بالإقليم، والتي ستحدث بلا شك إقلاعا اقتصاديا هاما. والملاحظ أن الذين يصطفون وراء الحواجز الحديدية لرؤية طلعة الملك واستقباله، مجموعة كبيرة منهم أتت بدعوة من المنتخبين والسلطات المحلية لاختبار ولائهم للملك ومدى تعلقهم بالعرش العلوي، وصنف آخر من هؤلاء أتى ليترصد خطوات الملك وهو يسعى للاقتراب منهم أكثر ليسلم له رسالة استعطاف أو طلب الحصول على "لاكريما" لإحقاق المساواة والإنصاف مع الذين سبقوهم في الاستفادة من هبة ملكية خلال زيارات سابقة للإقليم. ورغم الأثر الإيجابي لهذه المساعدات على معظم العائلات والأسر التي تعيش أوضاعا حرجة وصعبة، فإن أغلب المحتاجين والمعتوهين والمعوقين لم تتح لهم فرصة الوصول إلى الملك نظرا لوضعهم الصحي الذي لا يسمح بذلك، وهذا ما يقوي من حظوظ الأصحاء ماديا وجسديا للحصول على "لاكريما". والغريب في الأمر أن مثل هذا الحدث البارز جعل من الأقاليم التي يزورها الملك وجهة لمجموعة من "المزاليط" الذين يعجون من كل فج عميق لينضموا إلى إخوانهم في "الزلط" ويعرضوا طلباتهم على ملك البلاد للحصول على مساعدة أملا في الخروج من دائرة الحصار الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز عتبة الموت البطيء. وتفاديا للرشق بالرسائل التي تحوي حصوات بداخلها عندما يتعذر الاقتراب من الملك كما حدث في مناسبات سابقة، فإن الحرس الملكي ورجال الأمن قاموا، هذه المرة، باستلام الرسائل من المواطنين قبل وصول الملك إلى موقع الزيارة وهم يعدونهم بالحصول على "لاكريما".

إن مثل هذه المظاهر التي نراها أثناء كل زيارة ملكية، إلى أي منطقة من ربوع المغرب، لا تعبر فقط عن الموقف الذي يدعو إلى إلغاء الغرفة الثانية في البرلمان، بل إلى إلغاء الحكومة وكافة المؤسسات التابعة لها، والإبقاء على المؤسسة الملكية دون غيرها. فحتى ملف التشغيل الذي يعد من الملفات الاجتماعية الشائكة والمعقدة بدأ يطرح على أنظار الملك، نظرا لعجز الحكومات المتعاقبة للاستجابة لمطالب فئة عريضة من البطالين المصطفين وراء شباك التشغيل.

إن تكريس سياسة الصدقات والهبات والإكراميات واعتبار الشعب رعايا لا مواطنين لن يؤسس لدولة المؤسسات ولا لدولة الحق والقانون، ومن ثم فإن مثل هذه المظاهر تدعو إلى الردة على العهد الجديد وتسعى إلى إجهاض وكبح مسار الانتقال الديمقراطي بكل تجلياته، وبالتالي سيبقى حلم دمقرطة المجتمع لأجل دمقرطة الدولة من رابع المستحيلات.

**م. بوطسغونت**

## في الأسواق




# "السوداء" تحصد أرواح خمسة شبان بالحسيمة

تشكل المخدرات إحدى أخطر الآفات التي يعاني أبناء منطقة الحسيمة من جحيمها القاتل، فهذه السموم غزت فضاءاتنا بشكل مخيف وبوتيرة متسارعة جدا، كما عرفت تطورا خطيرا في كيفيات إنتاجها وتسويقها محليا. ولعل أخطر هذه المخدرات القوية التي بدأت تنذر بكارثة حقيقية بين صفوف الأسر والعائلات الحسيمية، ما يعرف على الصعيد المحلي بالمادة السوداء (ثبركانت) المشتقة من مخدر الهيروين، وهي تسمى كذلك لتمييزها عن الكوكايين الأبيض، بحيث يتم مزج القليل من هذه المادة بمسحوق يتم تصنيعه خصيصا لها، فتوضع على ورق الألمنيوم لتذوب فوق نار هادئة ثم تستنشق مباشرة بخفة موصى بها. وتجدر الإشارة إلى أن أسباب انتشارها الواسع يعود إلى مفعولها القوي الذي يجعل من متعاطيها أشخاصا "مرفوعين" لا يشعرون بما حولهم ولا فوقهم ولا تحتهم...ولا يعقلون..بل مستعدون ليس لممارسة كافة أشكال الشذوذ الجنسي واللصوصية وأعمال النهب والتخريب والاعتداءات السافرة على المواطنين، وإنما لتنفيذ أقسى أنواع الإجرام - بدم بارد ورباطة جأش غريبة - بما في ذلك قتل النفس. لاسيما وأنها مادة توقع متذوقيها، منذ المرة الأولى، في شباك الإدمان غير القابل للعلاج، ومعروف أن مدمنيها يصابون بمرض فقدان شهية الأكل، الأمر الذي يؤدي إلى إصابتهم بالهزال الناتج عن نخر داء السل لأجسامهم الهشة. أما محاولات الاستغناء عنها فتوقع صاحبه في إسهال قوي ومخيف. غير أن ثمنها الرخيص، مقارنة بمادة الكوكايين، يجعلها تستقطب أفواج الشباب والمراهقين تباعا...ومن بين الذين غدرت بهم هذه المادة المسمومة وأودت بحياتهم، في الآونة الأخيرة، نذكر هذه الأسماء - اختصارا - التي تمكنا من الحصول عليها: محمد خ، عبد المالك ث، مصطفى ز، كمال أ ،وأخيرا حميدو ح...والدور على آخرين من دون أدنى شك. كل هؤلاء الشباب، في رأينا، ذهبوا ضحية التساهل الأمني مع مروجي هذه المادة الخطيرة، لاسيما وأنها تباع بأماكن عمومية - خاصة بإمزورن وبني بوعياش - لا نتصور أنها ما تزال خفية عن عيون الأجهزة الأمنية التي لا يخفى عنها شيء. وفي الوقت الذي يعتبر فيه تصديها الحازم لهذه العصابات الإجرامية إحدى أولوياتها الأمنية المنوطة بها، نجد أن الواقع يشهد بعكس ما نقول تماما. مما يستدعي من هؤلاء - المؤتمنين على البلاد والعباد - التعجيل بالعمل على أداء واجبهم في حماية فتياتنا وشبابنا من هذه السموم المقيتة، وذلك بشن حملات تمشيطية متواصلة ومباغتة على هذه الطغمة من المجرمين، وتجفيف منابع هذه المادة السامة من منافذها وأسواقها الرائجة جدا هذه الأيام.

# حملات تحسيسية للتبرع بالدم بمدينة الحسيمة

تنظم جمعية تودرت للمتبرعين بالدم بتنسيق مع المركز الجهوي لتحاقن الدم بالحسيمة، حملات للتبرع بالدم بساحة محمد السادس كل يوم الثلاثاء، طيلة شهر غشت 2007 ابتداء من الساعة 18.30 مساء، كما ستقوم الجمعية بتنظيم حملات التبرع بالدم أيام الاثنين والخميس من شهر رمضان الأبرك، مباشرة بعد صلاة العشاء. وبهاتين المناسبتين، تدعو الجمعية كافة المواطنات والمواطنين الانخراط في هذا العمل الإنساني النبيل.

والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

عن جمعية تودرت للمتبرعين بالدم بالحسيمة

## تقرير صادر عن الجمعيات البيئية بالحسيمة

# مشاكل عديدة تهدد مستقبل الإنسان والتنمية بالريف



أفاد تقرير صادر عن الجمعيات البيئية بالحسيمة برسم سنة 2007 أن "الإقليم لا يزال يعاني من عدة مشاكل بيئية لا تمس المجال فحسب،بل تتعداه إلى الإنسان ومستقبل التنمية برمته"مطالبا في ذات الوقت الجهات المسؤولة ب "ضرورة التدخل العاجل للحد من تفاقم هذا الوضع المختل،والعمل في أقرب الآجال على إيجاد الحلول الناجعة والمناسبة لارتفاع حدته وخطورته"

وأشار التقرير الذي أنجزته جمعية مجموعة دراسة الطيور والدفاع عن بيئتها بالريف الأوسط،جمعية أزير لحماية البيئة وجمعية بنعمان للبيئة والتراث بالريف،إلى ثلاثة محاور رصدت فيها الجمعيات المذكورة العديد من مظاهر الاختلال البيئي بإقليم الحسيمة والتي تتعلق أساسا بالبيئة البحرية،البيئة البرية والبيئة الشاطئية.ففيما يتعلق بالبيئة البحرية أفاد التقرير أن "دعم وتشجيع تحويل المراكب الصغيرة إلى مراكب كبيرة مزودة بمحركات قادرة على حمل شباك أطول، ستكون له انعكاسات سلبية على المدى البعيد باعتبار البحر المتوسط لم يعد يتحمل المزيد من الاستغلال"،مضيفا أن "جميع أصناف مراكب الصيد تصطاد أنواعا من الأسماك دون القامة التجارية،ومنها من تمارس نشاطها في أعماق ممنوعة قانونيا دون أي تدخل فعال لمنع هذه الممارسات التي تدمر الأعماق البحرية المحاذية للشواطئ وتقضي كذلك على مصدر عيش المستفيدين من الصيد التقليدي". أما فيما يتعلق بالبيئة البرية فقد أشار التقرير أن المساحة الغابوية بالإقليم تتراجع بنسبة 700 هكتار في السنة بفعل مجموعة من الضغوطات (القطع غير القانوني،زحف العمران،الحرائق والقنص غير القانوني...) الشيء الذي يتطلب حسب معدي التقرير مزيدا من الحزم للحد من مسلسل هذا التدهور، وذلك عن طريق تنمية وتوسيع المساحات المعاد غرسها. وسجل التقرير "إصرار إدارة المياه والغابات على الاستمرار في استعمال أنواع شجرية غير محلية في إعادة التشجير، متجاهلة بذلك كل الدراسات العلمية الداعية إلى اعتماد الأنواع المحلية في هذه العمليات... بل الأخطر من كل هذا هو تواطؤ أو تقاعس أطر الإدارة الوصية مع مقاولين لا يلتزمون بشروط دفتر التحملات الخاصة بمشاريع إعادة التشجير و لو في حدودها الدنيا".

وفي الختام أورد التقرير العديد من مظاهر التدهور الحاد الذي تعرفه البيئة الشاطئية في الإقليم،بفعل ممارسات وتجاوزات تهم التلوث الناتج عن النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي،حيث لا زالت العديد من الجماعات الحضرية والقروية- يقول التقرير- تفتقد إلى سياسة عقلانية للتدبير المتكامل للنفايات وحماية الأوساط الطبيعية وسلامة المواطنين.

## تقرير تنسيقية النقابة المتوسطية للتعليم حول الموسم الدراسي 2006-2007

# من المرتقب أن يصل الخصاص خلال السنة القادمة إلى مايقرب 300مدرس

ذكر تقرير صدر أخيرا عن التنسيقية الإقليمية للنقابة المتوسطية للتعليم (الفضاء النقابي الديمقراطي) أن هذه الأخيرة " تابعت باهتمام بالغ الموسم الدراسي 2006/2007والتدبير الذي واكبه، والشعار الذي أطره ومدى اهتمام المسؤولين عن هذا القطاع بآفاق المدرسة العمومية، في ظل الأزمة التي ما فتئت تتعمق لتضع مستقبل المتعلمين أمام كارثة حقيقية يتسع حجمها من موسم لآخر."

وأضاف التقرير إن "التنسيقية وهي تعد هذا التقرير، تعلن فتحها لهذا الملف وتدق ناقوس الخطر لكل غيور على تعلم الناشئة، لكل مدرك لأهمية التعليم في أية تنمية، لكل من يعلق آمالا على ابنه( أو بنته ) وهو يعود من المدرسة مثقلا بالإحباط، لكل الآباء الذين ظلوا طوال السنة يطالبون بتوفير مدرس لفلذات أكبادهم دون جدوى، للإطارات المدنية المهتمة بالشأن التعليمي لعلها تدرك حجم مسؤوليتها، للمسؤولين عساهم أن يدركوا أن الأرقام التي يتم الإعلان عنها لم تعد تخفي الواقع الحقيقي للتعليم".

واعتبر التقرير أن" الموسم الدراسي 2006/2007انطلق بالتركيز على الشكليات، وتحت هاجس الخصاص في الموارد البشرية الذي أصبحت تعيشه العديد من المؤسسات التعليمية، وبهدف أساسي: ولوج التلاميذ إلى الأقسام. هل الشروط مواتية للتمدرس بهذه الأقسام ؟ هل وفرت الوزارة الأطر الكافية للقيام بهذه المهمة ؟ .... هذه الأسئلة وغيرها لم تكن مهمة للمسؤولين الخوض فيها، لأنه وببساطة الإجابة عنها غير موجودة، وكأنه بذلك يتم الإعلان عن بداية نهاية دور المدرسة العمومية".

وقال التقرير إن "الإجابة عن هذه الأسئلة، تتطلب الجرأة والشجاعة للاعتراف بأن التعليم يمر من سيء إلى أسوأ، وأن ما سمي بالعشرية الأولى لإصلاح المنظومة التربوية قد فشلت في تحقيق أهدافها، وأن شعار الجودة أصبح دون مضمون في غياب أدنى الضروريات للتمدرس. ولمن له الشك في ذلك، ندعوه للإطلالة على قاعات الامتحانات ليتحقق من زيف الشعارات".

وفي ما يتعلق بالموارد البشرية بنيابة الإقليم أضاف التقرير أن "الموسم الدراسي انطلق ب 226 خصاصا في أطر التدريس، وهو الخصاص الذي أصبح يتفاقم من موسم لآخر، كما أن تدبيره من قبل المسؤولين محليا يعرف العديد من التجاوزات والخروقات، بل بعد إجراء الحركة الانتقالية الجهوية وقبل تعيين الخريجين الجدد، نظمت النيابة الإقليمية حركة انتقالية على صعيد الإقليم؛ سميت بأسماء مختلفة لغياب مرجعية واضحة لذلك. كانت هذه المحطة فرصة لعقد صفقة مع ما يسمى بالشركاء ".

كما اعتبر التقرير أن "ما جرى خلال هذه المحطة، لا يمت بصلة لما يسمى بإعادة الانتشار والتوازن بين الفائض. وما أفرزته هذه العملية هو تكديس الفائض ببعض البلديات وسوء التوزيع حيث بقي العديد من الفائضين على هذه الصفة طوال هذا الموسم. كل ذلك لتحقيق بعض المصالح الضيقة الانتهازية على حساب مصلحة التلاميذ. في المقابل مهدت النيابة الإقليمية لسلسلة من التجاوزات والقرارات الارتجالية والعشوائية".

وسجلت التنسيقية الإقليمية مشاكل عدة على مستوى التراسل الإداري، حيث ضياع حقوق رجال ونساء التعليم تحت مسؤولية هذا المكتب أو ذاك، إضافة إلى الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عملية توزيع اعتمادات التسيير للمؤسسات الثانوية. أما على مستوى مصلحة الشؤون التربوية فتطالب التنسيقية الإقليمية بفتح تحقيق حول مشروعية المكتب الذي يتسلم مبالغ مالية من المؤسسات الثانوية كمقابل لشراء بعض الوثائق، حيث يصل المبلغ الذي يؤديه كل تلميذ إلى 11درهما تقريبا بالثانوي الإعدادي دون أن يتسلم التلميذ أي وصل على ذلك يوضح على الأقل الجهة المسؤولة.

وفي الأخير أورد التقرير مجموعة من المطالب التي تنادي بها التنسيقية الإقليمية من قبيل " الإصلاح الشامل للإدارة التربوية، تحفيز الأطر التعليمية على الإنتاج والإبداع، جعل المدرسة العمومية محل نقاش دائم ومستمر حتى تكون فعلا مدرسة متجددة ومتفاعلة مع متطلبات محيطها ومواكبة للمستجدات، واعتماد جهوية حقيقية في تدبير الشأن التعليمي لضمان تدبير سريع ومعقلن وبأقل تكلفة في إطار لا مركزية حقيقية... ".

وجدير بالذكر، أنه بات من المؤكد كون السنة الدراسية المقبلة (2007-2008)ستعرف خصاصا مهولا فيما يخص الموارد البشرية داخل قطاع التعليم، ومن المرتقب جدا أن يصل هذا الخصاص إلى ما يقرب 300 مدرس على صعيد نيابة إقليم الحسيمة. مما يستدعي من كافة الغيورين على ناشئة المنطقة الاستعداد لخوض كافة الأشكال النضالية بغاية توقيف هذا النزيف المرعب حقا.

# المركب الثقافي والرياضي ببني بوعياش يحتضن أنشطة متنوعة

تحت شعار "سمو وتحدي" نظمت جمعية النسيم للطفولة والبيئة، بدعم وشراكة من جمعية الريف للتضامن والتنمية، دوريا في كرة القدم المصغرة، ومسابقة ثقافية وجداريات لفائدة أطفال مدينة بني بوعياش ابتداء من 22/ 07/2007إلى غاية 28منه بالمركب الثقافي والرياضي ببني بوعياش.

وفي ختام هذه الأنشطة المتنوعة، وزعت على الفائزين جوائز تحفيزية على شكل كؤوس وميداليات وقمصان رياضية، إضافة لبعض القصص والكتب.

وجدير بالذكر، أن جمعية النسيم للطفولة والبيئة تأسست أخيرا بمدينة طنجة من طرف طلبة جامعيين ويرأسها هشام الفقيه.

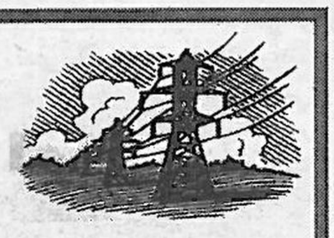
وبموازاة مع ذلك، نظمت جمعية سفتولة للتنمية، التي تسهر على تنظيم المركب، دوري التواصل الثاني لكرة القدم المصغرة فئة الشباب ابتداء من 21/ 07/2007إلى غاية 10غشت 2007، وقد شاركت في هذا الدوري 18فرقة منها فرقتان تمثلان الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

لقد صار هذا المركب، منذ تأسيسه، ملاذا ومتنفسا لشباب وأطفال المدينة لإبراز مواهبهم وطاقاتهم الرياضية والإبداعية، عبر أنشطة مختلفة (مسابقات، ندوات، مخيمات،...الخ). وهذا ما فتح نافذة أمل للفئات التي تحتاج إلى رعاية واهتمام خاصين والتي كانت بالأمس مهمشة.

وغير بعيد عن هذا المركب، فتح المركز النسوي ببني بوعياش أبوابه لمعرض خاص بالمنتوجات التقليدية أطلق عليه اسم معرض منتوجات رائدات المركز النسوي، هذا المعرض الذي سيستمر إلى نهاية غشت 2007، أصبح محجا لنساء المدينة للتعرف واقتناء ما أبدعته الأنامل النسوية البوعياشية

## صدر حديثا



جديد المكتب الوطني للكهرباء بالحسيمة

وكالة جديدة لإستخلاص فاتورة الكهرباء لدى MoneyGram International

العنوان: شارع أنوال.الرقم 36 الحسيمة
(قرب ثانوية الباديسي)
التوقيت:من الثامنة صباحا إلى الثامنة ليلا طيلة أيام الأسبوع
Tel:039985520

MoneyGram International وكالة لتحويل أموالكم من الخارج وداخل المغرب بأثمنة تفضيلية

## حفل توقيع ترجمة كتاب "دافيد هارت" للعربية

# كتاب "أيث وياغر" موسوعة ثقافية وعلمية كبيرة

ما إن دقت عقارب الساعة معلنة السادسة من مساء يومه السبت ثامن وعشرين من شهر يوليوز المنصرم، حتى انطلقت أشغال ذلك اليوم التاريخي الذي سيظل عالقا بالأذهان لمدة طويلة، يتعلق الأمر هنا بحفل تقديم ترجمة كتاب ( أيث وياغر: قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية ) لصاحبها الأنثروبولوجي الأمريكي المعروف "دافيد مونتغومري هارت"، في جزئه الأول من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، المنظم بقاعة مدرسة سيدي علي بن حسون، من قبل جمعية ذاكرة الريف وصوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا. هذا اللقاء حضره جمهور غفير من الأساتذة والباحثين في شتى المجالات، فضلا عن الفعاليات الإعلامية والسياسية والجمعوية، التي قدمت من مختلف نواحي الحسيمة والناظور.

وقد ابتدأ اللقاء بكلمة مقتضبة، غير أنها معبرة، لسير الجلسة الأستاذ سعيد الغزواني، رحب خلالها بمختلف الحاضرين مبرزا القيمة العلمية الكبيرة لهذا السفر الغني، تلته كلمة الأستاذ سعيد أعشير عن جمعية ذاكرة الريف بالحسيمة وصوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا، الذي نبه الحضور إلى أن هذه النسخة تجريبية فقط، في انتظار نسخة نهائية معدة للعموم، مقدما شكره العميق لجمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا، التي سبق لها أن أقامت حفل تقديم ترجمة نفس الكتاب من اللغة الإنجليزية إلى اللغة الهولندية، بمدينة لاهاي بتاريخ ثلاثين مارس المنصرم بترجمة للصحفية سيسك دوبور المقيمة حاليا بمدينة الحسيمة، والباحثة في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية السيدة كريستين فرانكين، وهي ترجمة مهمة لاسيما بعد أن نفذت نسخ الكتاب في لغتها الأصلية (الإنجليزية)، مثمنا عاليا الجهود العلمية الرصينة للفريق الذي ترجم كتاب هارت إلى اللغة العربية، السادة الأساتذة: عبد المجيد عزوزي، وعبد الحميد الرايس، والدكتور محمد أونيا، الذين قاموا بتتبع ميداني لمجال البحث الذي طاله الكتاب لمزيد من الدقة والصرامة المنهجية، ولعل هذا ما استنتجناه - يضيف الأستاذ أعشير- من خلال خرجاتنا العلمية الاستكشافية إلى العديد من المناطق بإقليم الحسيمة، وبهذه المناسبة شكر ممثل جمعية ذاكرة الريف مؤسسة دافيد هارت للدراسات والأبحاث بهولندا، التي زودت الفريق العلمي بالصور والوثائق ذات الصلة بالموضوع، وكذا الأستاذ جمال أمزيان على مجهوداته الكبيرة في الرقن، دون أن ينسى الجمهور الحاضر والمتتبعين والمهتمين الذين ساهموا بدورهم - كل من موقعه - في إنجاح هذه المبادرة الثقافية الهامة، مبديا أسفه في ختام كلمته لحجز الصور الواردة في كتاب هارت (حوالي 70صورة مكبرة) من قبل مصلحة الجمارك بالناظور، والتي كانت ستؤثث فضاء المعرض المقام على هامش حفل تقديم الكتاب. ثم أعطيت الكلمة، بعد ذلك، للدكتور محمد اشطاطو ابن منطقة اكزناية، والأستاذ بكلية علوم التربية بمدينة الرباط، الذي سبق له أن أنجز أطروحته لنيل الدكتوراه حول اللسانيات ونشر العديد من المقالات والبحوث الهامة، وبعد أن شكر جميع الحاضرين ومنظمي هذا اللقاء العلمي، اعتبر أن كتاب هارت - المترجم سنة 1999إلى اللغة اليابانية ويدرس بجامعة طوكيو - موسوعة ثقافية وعلمية بامتياز، ساردا - بنوع من التفصيل - علاقاته الأولى بالأنثروبولوجي هارت. وأرجع الأستاذ اشطاطو، الذي يشتغل كذلك بمكتب الإيسيسكو بالرباط، الجذور الأولى لاهتمامات الباحثين بالريف إلى باحث أمريكي - إيرلندي يدعى "كارلتون س. كون"، الذي أنجز بحثا حول قبائل الريف سنة 1932، وبحثا آخر حول "قبائل النوير" بالسودان التي تتشابه مع قبائل الريف، كما لديه بحثا قيما آخر يتمحور حول قبيلة اكزناية، وقد وجه "كون" تلميذه "هارت" إلى الاشتغال على قبيلة ريفية تدعى "أيث وياغل" التي وصفها بالقبيلة البيضاء، حيث حط هارت الرحال بمنطقة أربعاء تاوريرت في ضيافة عائلة "اعمار أزوكاغ"، وكتاب "كون" للأسف موجود فقط في "مؤسسة دافيد هارت للدراسات" بهولندا، بعد أن نفذت جميع النسخ من الأسواق منذ خمسين سنة.



وأضاف ذ. اشطاطو، في تدخله، أن أول قراءة لمؤلف دافيد هارت حول قبيلة أيث وياغل، قدمت إلى الصحافة الإسبانية بمدريد سنة 1978، ونظرا للعلاقة القوية التي كانت بينهما، فقد تجمعت لدى الأستاذ اشطاطو مائتي رسالة أكد للحاضرين أنه سيعمل على ترجمتها ونشرها في الوقت المناسب، منبها الحضور الكريم إلى أن هناك كتابا وضع سنة 1990، يتضمن شهادات في حق الريف ترجم إلى الفرنسية ونشر بمجلة " أوال " التي تصدر بالفرنسية، ضمنه يوجد بحث أنجزه الأستاذ اشطاطو حول "محمد بن عبد الكريم الخطابي والتاريخ الشفوي"، وأهدي هذا الكتاب - الشهادة كمفاجأة إلى هارت بأمريكا، مفندا الأقوال النمطية حول الريف وأهله، ومبينا في الوقت نفسه الدور الطليعي الذي لعبه هارت لينال المغرب استقلاله سنة 1956، من خلال الضغط على الخارجية الأمريكية التي ضغطت بدورها على فرنسا، وما مؤتمر آنفا بالدار البيضاء في يناير 1943، الذي حضره الرئيس الأمريكي روزفلت، إلا خطوة في هذا الاتجاه.

أعطيت الكلمة، بعد ذلك، للدكتور محمد أونيا باسم فريق الترجمة، الذي شكر بدوره الجميع على مجهوداتهم حتى يخرج هذا السفر - الذي لا يشك اثنان في صبغته العلمية - إلى حيز الوجود في شكله الحالي، لافتا الأنظار إلى أن التركيز قام على أساس ترجمة المعنى، معددا أثناء ذلك الصعوبات التي اعترضت فريقه، وعلى رأسها عامل الوقت حيث شرع سنة 2004 في ترجمة الكتاب بمعدل ثلاث جلسات في الشهر، كل جلسة استغرقت خمس ساعات. كما أن الكتاب ألف بإنجليزية تتخللها كلمات بالأمازيغية المحلية (الريفية) والأشعار (إزران)، أضافت صعوبات أخرى إلى فريق الترجمة الذي أخرج هذا العمل في ثماني مسودات، أرسلت عبر الإنترنيت إلى جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا. والجديد في هذه الترجمة في نسختها العربية هو تلك المقدمة الخاصة التي وضعها هارت في تسعين صفحة، وتعد بحق كتابا داخل كتاب، وأشار الدكتور أونيا إلى أن هارت عدل بعضا من أفكاره، وتكلم بصراحة عن بعض المسائل التي سكت عنها في فترة الخمسينيات لظروف سياسية آنذاك (الحماية الإسبانية)، وبعد أن استمتع الجميع بحفل الشاي المقام على شرف الحاضرين، سلم فريد أولاد لحسن عن جمعية الديمقراطيين المغاربة بهولندا، النسخة الأولى من الترجمة العربية لأحد حفدة "اعمار أزوكاغ"، ثم فتح المجال أمام الحضور الكريم، لإغناء النقاش بتعقيباتهم وإثراء الحفل بمقترحاتهم.

وكان مسك ختام هذا الحفل العلمي، قراءات شعرية أمازيغية لأحمد الصادقي وحفيظ بنعمر، تتحدث عن الهجرة والمرأة وتمجد بطولات المجاهدين بالمنطقة، ليتفرق الجمع على أمل اللقاء في حفل آخر وعرس آخر.

إنجاز: فؤاد الغلبزوري

## تتمة الحوار مع الفنان المغترب امحمد ابطوي

لقد كان ذلك حافزا مهما لضمان الاستمرارية. إلا أن الحدث الأبرز الذي سيدفع بي أكثر لكسب الثقة في النفس، خلال هذا المشوار الدراسي، كان أثناء امتحان السنة الثالثة، حين طلب منا إنجاز عمل تحليلي لقصيدة "غرنيكا"، وهي لوحة كبيرة للرسام الإسباني الخالد "بيكاسو".. إذ حينما كنت منهمكا في تحليلي لهذه القصيدة أثناء الامتحان، كان صديقي الفرنسي ينظر إلي باستغراب من كثرة تركيزي و"إسهالي" في التحرير..وبعد الامتحان، فوجئت بأحد الأساتذة يشير إلي بصوت علني، قائلا: أنت أبطوي..لقد قمت بعمل جيد جدا.؟

Âأقر لك بأن تلك اللحظة كانت أقوى مني، حتى أني ظللت صامتا لمدة طويلة، فلأول مرة أتذوق فيها طعم الاعتراف الحلو ... ولم يكن ذلك سهلا "هناك" بالخصوص. أما الدرس الذي استفدته من كل ذلك، فهو: من جدّ وجد. هكذا نلت "إجازتي" في العام الرابع. وللإشارة فقط، كان موضوع "بحثي" متمحورا حول "الوشم" وهو ما كلفني الكثير من الزيارات إلى المغرب وإلى الأطلس بشكل خاص، حيث انبهرت كثيرا لروح المحافظة على الثقافة والتراث في هذا المكان ولدى أهله.

### عنصرية فرنسا..أو الجرح الذي لا يلتئم

وفي العام الموالي تقيدت من جديد لنيل دبلوم الدراسات المعمقة/ السلك الثالث. وخلال تلك السنة ستندلع حرب الخليج.. التي ستخلف أجواء محمومة بفرنسا، وستوقظ نزعات عنصرية كانت غير مكشوفة بكل تلك الشفافية التي أضحت عليها أيامئذ..ففي إحدى المرات، وفي لج هذه الأجواء المشحونة، هاتفت أحد أساتذتي بمقر سكناه لغرض لي عنده، وبمجرد أن تعرف على إسمي، انتفض - على خط الهاتف - صارخا: لماذا تهاتفني في منزلي؟ من أعطاك رقمي؟من...؟ ؟ثم التقيت به، بعدئذ، في بهو الجامعة، فبادرني بالصراخ من جديد...وفي الوقت الذي كنت فيه أحاول تبرير موقفي، شعرت أن صاحبي عنصري متطرف وغير مبال بما أوضحه له..فقيام حرب الخليج أدخل الرعب إلى نفوس الكثيرين داخل فرنسا. إضافة لهذه الحادثة الأليمة حقا، فقد عانينا كطلبة مغاربة بفرنسا من أجواء عنصرية لا تخطر على البال، وكنا نصبر عليها لسبب أو لآخر..تصور أني طلبت، في إحدى المقاهي، كوب ماء فردوا الطلب في وجهي من غير مبرر؟؟.

هذا المناخ المقيت خلف استياء عميقا لدي وجرحا غائرا لن أنساه ما حييت. ولعل ذلك كان سببا كافيا للتفكير في الرحيل عن هذا المكان/فرنسا..وفعلا فقد حزمت متاعي، ويممت وجهي شطر هولندا - مكان إقامة عائلتي..رحلت من غير أن أفكر في أي شيء، لم يكن لدي مشروع معين..فقد رحلت مكرها وغاضبا، بعد أن قلت في قرارتي: الصباغة/التشكيل لا تعلم في المدارس والجامعات..ربما كل ما هنالك هو تكويم المزيد من الأوراق/ الدبلومات.

### هولندا..بين الموت البطيء والانبعاث من جديد

حين وصلت هولندا اكتشفت ذاتي غريبا وسط والديّ وأفراد عائلتي، فأنا لم أعش معهم لفترة طويلة، لذلك شعرت بشروخ واضحة بيني وعائلتي على مستوى القيم والسلوكيات..هكذا وجدتني في حيرة من أمري، والملل يساورني من كل الجهات. فلمدة عامين كانت حياتي بهولندا مزيجا من: الحياة البوهيمية والصدمة واليأس والإحباط والضغط والركود المطلق..لم أدرس ولم أقرأ ولم أكتب ولم أرسم فيها أي شيء، عامان كاملان من الفراغ الرهيب. كانت ثمة غشاوة على أعيني تصدني عن رؤية أي شيء.

بعدئذ، استقر بي المقام بمدينة "أوتريخت"، حيث اقترح علي أحد الأصدقاء الاشتغال بمحل، يقع فوق مقهى في ملكيته، دون دفع أي مقابل عن ذلك. رحبت بالفكرة وشرعت في العمل بداية في تخطيط اللوحات والإعلانات الإشهارية، ثم أشياء أخرى مرتبطة بالديكورات...إلخ. وفقت في هذا العمل، وصرت متزوجا (حتى لا أنسى). ثم انتقلت بعدئذ إلى مدينة "روتردام" وأنشأت فيها قاعة للعرض/غالوري..وهناك شرعت في البحث عن الذات من جديد، كنت في البداية مولعا جدا بالتجريد، ثم بدأت أخرج تدريجيا من التجريد الخالص إلى نصف تجريدي ونصف آخر تشخيصي...إن الفن الحقيقي، عندي، هو ما أحبه وأريده أنا.. وليس ما هو موجود في الكتب أو ما يدرس داخل الجدران المغلقة أو ما تفرضه الموضة..فما يميز الفن هو "الأسلوب"، وهو يعد الأكثر أهمية في التشكيل..لكني لم أكن يوما مقتنعا بتبني أسلوب واحد محدد، بحيث يروقني دائما أن أمزج بين أساليب متعددة، لأسبغ مسحة إبداعية ذاتية وشخصية على فني. هكذا بدأت في عرض بعض لوحاتي بعدة مدن هولندية، قوبلت باهتمام وتشجيع كبيرين من لدن الأصدقاء والزوار، بل حتى من المتتبعين الهولنديين.

بعد ذلك، ستأتي تجربة أخرى هامة جدا بالنسبة لي، إنها تجربة المزج بين الشعر والتشكيل، بين القصيدة والصباغة، بحيث بدأت أشعر، خلال هذه التجربة، بأن القصيدة تلهمني وتمنحني قدرة على التعبير تتجاوز تلك التي تمنحني إياها الصباغة . وقد كانت البداية مع قصيدة "عذان أوسان إينو حم أذسنغ أشمخسغ" التي تضمنها الألبوم الأول ل"ثذرين"، فهذه القصيدة حينما أتأمل مقاطعها مليا أكتشف فيها ذلك الأفق العميق الذي ياما نقبت عنه بين ألوان الصباغة..أضف إلى ذلك، أن تلحين هذه القصيدة وإخراجها في أغنية رائعة من قبل أخي وصديقي الفنان كمال، ألهمني كثيرا وحفزني على المضي بإصرار في هذا الطريق..فقد كان الأمر لي أشبه بمن أبدع هيكلا ثم وجد من ينفث الروح فيه. هكذا أضحى الشعر والتشكيل، عندي، شيئان متكاملان يسيران كخطين متوازيين..فأنا أرسم بالشعر.. وأشعر بالألوان. وربما سيكون مثل هذا التجديد والإبداع أحد المقومات الأساسية للارتقاء بالأغنية الريفية إلى العالمية مستقبلا. علما أن هذا يحتاج إلى مكابدة واجتهاد قويين.

### الريف في جينات دمي ولحمي.. وعودتي إليه أمر حتمي

موطني الأصلي/ الريف.. حملته دائما ليس في ذاكرتي فحسب، وإنما في جينات دمي ولحمي وكياني وأحلامي..تصور معي، وقد قلت هذا مرارا لبعض أصدقائي، أنه طوال إقامتي بهولاند، لم أحلم يوما في منامي أني أعيش بهولاندا، أحلامي كانت دائما مرتبطة بفضاءات حسيمية خالصة. ربما لأن هذه الغربة لم تكن اختيارية وإنما قسرية، وربما لأن الذي مر من هذه الأتربة والجبال الحسيمية وولع برائحتها لا يستطيع فك الارتباط بها حتى في الأحلام..إنه صعب جدا على الريفيين الأنسلاخ عن جلودهم. لذلك، تجدني أقول دائما، مع نفسي، إني رحلت كي أعود..لم أرحل يوما بغاية الرحيل..فالعودة أمر حتمي..المهم سأعود.. حتى وإن عدت نعشا فوق الأكتاف..لا يهم. وعليك أن تعلم أن الهجرة قاسية جدا..لا أستطيع أن أصف لك المعاناة الكبيرة التي بات يئن تحت وطأتها أبناء المهاجرين..إنهم تحت ضغوط قوية..فالبقاء هناك مصيبة كبرى والعودة إلى هنا كارثة عظمى. خلاصة القول هي أن الإحساس بوجودك في موطنك يختلف جذريا عن إحساسك وأنت غريب في موطن الآخرين. ولعل هذا ما يفسر كون الألوان الداكنة والقاتمة تغزو أعمالي الفنية من حيث لا أدري..وكأن الأمر أشبه ما يكون بعملية تفريغ عدوانية لاشعورية.

### الكاريكاتور..مشروع آخر لمواجهة ثقافة الكراهية والترهيب

بالنسبة لمشروعي الكاريكاتوري، أعترف لك بأنه كان نابعا من الواقع الجديد الذي فرضه المد الأصولي المتطرف، فهو عبارة عن رد فعل إبداعي نقدي تجاه الأحداث التي عرفتها البيضاء و مدريد و لندن والجزائر ومصر وأماكن أخرى كثيرة في العالم، حيث يقتّل الأطفال والنساء والشيوخ من غير ذنب ارتكبوه..وحيث يحاول هؤلاء عبثا فرض ثقافة الكراهية والترهيب. ومهما كان، فليس بمقدوري أن أجد ذاتي في خندق النزعات العرقية والعنصرية أو الدينية المتطرفة ولا أشهر رفضي...لا يمكنني أن أبقى محايدا أمام هذه الجرائم ضد الإنسانية..نتيجة لذلك أردت أن أعبر بالكاريكاتور، هذه المرة، عن أفكاري..وهذا ليس بالأمر السهل.

### كلمة أخيرة.. هجرة الريفيين لا تشبه هجرة الأفارقة السود إلى أمريكا

أرغب في القول والتأكيد على شيء أساسي: إن الريف لن ينهض بغير أبنائه..إذا لم ننهض بأرضنا نحن الريفيين فلن ينوب عنا أحد آخر في ذلك..وأعتقد بأن فاجعة الزلزال قد كشفت عن هذا الحب القاتل بين أبناء الريف المهاجرين وموطنهم الأصلي/الريف.. لقد خلصت، خلال تداعيات تلك الكارثة المؤلمة، إلى أمر مهم جدا: إن هجرة الريفيين لا تشبه، في شيء، هجرة الأفارقة السود إلى أمريكا.

### تقديم وتوقيع كتاب موليراس: "المغرب المجهول" من طرف مترجمه د. عزالدين الخطابي

# الكتاب يسمح بالتعرف على نمط حياة الريفيين في مرحلة حرجة من تاريخ المغرب

تحية إلى الحضور الكريم، مفعمة بالمحبة و التقدير.

شكرا لأعضاء الجمعية الذين سهروا على تنظيم هذا اللقاء الفكري الذي نتمنى أن يكون ممتعا.وأود في البداية أن أبوح إليكم بأمرين:

- الأول: هو أن هذا الكتاب القيم لأوجست موليراس حول الريف وأهله والصادر بوهران سنة 1895، يعتبر من الكتب القلائل التي غلبت فيها المتعة على عناء الترجمة. فهو كتاب ممتع بكل المواصفات: بسرده للأحداث والوقائع وبوصفه الدقيق لسيكولوجية الإنسان الريفي وبرسمه الدقيق لتفاصيل الحياة الاجتماعية والثقافية بالريف. حيث ينتقل بنا المؤلف من المستوى التقريري الوصفي إلى المستوى الملحمي الشاعري، ومن جدية وصرامة التحليل إلى الدعابة والسخرية والتشويق.

- أما الأمر الثاني: فهو أن موليراس - أو مولاي الرايس كما يدعوه مخبره محمد بن الطيب الملقب بالدرويش- لم يخف إعجابه اكتشفتها وأنا أترجم هذا الكتاب، الممتع، والتي أتمنى أن تشكل مادة لتبادل الآراء فيما بيننا.

إن أول ما يثير انتباه قارئ هذا الكتاب، هو اعتراف موليراس الصريح بأنه لم يطأ أرض الريف أبدا، على عكس الرحالة والإثنوغرافيين الآخرين الذين زاروا المغرب (ماكينزي، دوفوكو مثلا). وهذه أول مفارقة يمكن تلمسها: إذ كيف يمكن تقديم معلومات دقيقة عن عادات وتقاليد وسلوكات شعب ما، دون الاحتكاك به ميدانيا؟

طبعا ، إن موليراس سيحاول إقناعنا بأهمية عمله انطلاقا من ثلاث حجج يعتبرها دامغة.

- فهو اعتمد على مخبر قل نظيره وهو القبايلي محمد بن الطيب (الملقب بالدرويش) الذي سيتجول في ربوع الريف مدة تفوق العشرين سنة ( ما بين سنة 1872و سنة 1893) حيث سينقل إلى موليراس كل ما عاينه وعايشه من أحداث ووقائع. و طبعا، فإن هذا القبايلي استطاع أن يوهم أهالي المنطقة بأنه كان أو جاهلا، واقرؤوا عليه الجزء المتعلق بقبيلته و بالمنطقة التي يعرفها وسيكون رد فعله بمثابة إدانة أو إثبات لما قلته".

أما المفارقة الثانية فهي محاولة هذا الإثنوغرافي الجمع بين الصرامة العلمية التي تقتضيها منهجية العلوم الاجتماعية والمصلحة السياسية والاقتصادية للوطن الأم. وهذا التداخل بين العلم و السياسية هو الذي سيجعل مفهوم "الموضوعية العلمية" ملتبسا داخل الخطاب الاثنوغرافي لموليراس. فقد طغى الجانب الذاتي في عملية سرد الوقائع و الأحداث، بل إن مزاجية المخبر كانت هي المحددة في كثير من الأحيان، لأحكامه و تصوراته. أضف إلى ذلك، أن هذا الجانب الذاتي قد غلب أيضا على نقل بعض العادات إلى درجة تصبح معها أقرب إلى الأسطورة منها إلى الواقع (وكأمثلة نشير إلى سرد وقائع الكرنفال بتمسمان والحديث عن فروسية بني بويحيي وعن الاقتتال الشرس بين أفراد بني ورياغل في الأسواق).

ويتجلى التباس هذا الخطاب أيضا في التصور العام المتعلق بأهالي الريف و بمنطقتهم، فمن جانب هناك اعتراف بأصالة الريفيين وبشهامتهم وخصوصا بأصالة المرأة الريفية وبشخصيتها القوية وسلطتها التي لا تنازع داخل منزلها، وأيضا بارتباط الشخصية الريفية بالحرية والاستقلالية بشكل قل نظيره.

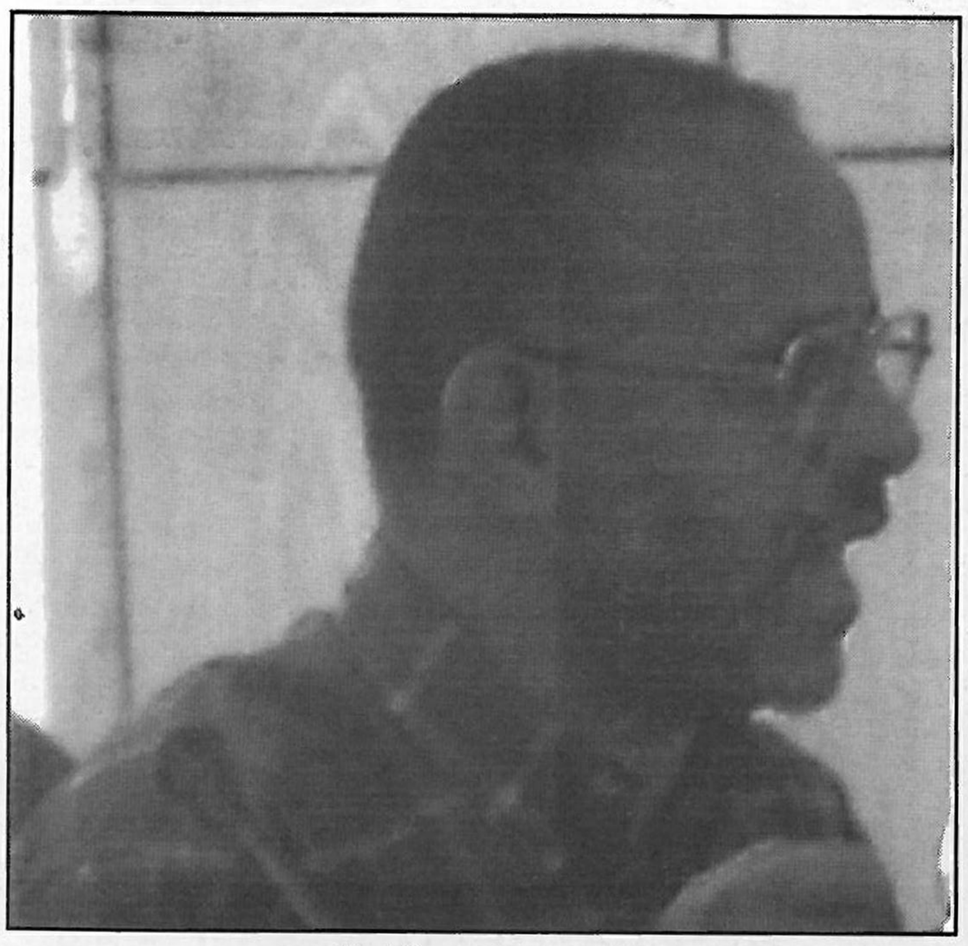
ومن جهة أخرى، هناك إقرار بجهل هؤلاء الأهالي وقسوتهم وانطوائهم على ذاتهم وحذرهم: ليس فقط من الأجنبي، بل من بعضهم البعض، إلى درجة يصعب فيها على المرء، في حالات الأخذ بالثأر أن يغادر بيته نهارا، لأن مصيره يكون هو القتل.

وهذا الأمر، يضعنا أمام التقابل المثير للجدل بين مفهوم الجماعة وواقع السيبة الذي يسهب موليراس كغيره من الإثنوغرافيين في وصفه. فتارة يتحدث عن الجماعة كشكل من أشكال المؤسسة الديمقراطية، مادامت كل أقسام القبيلة ممثلة فيها، وتارة أخرى يتحدث عنها كأوليغارشية هدفها الأصلي هو الوقوف في وجه المخزن. ومن هنا فإن التنظيم الجماعي، جعل القبائل تعيش في حرية هي أقرب إلى الفوضى و"السيبة".

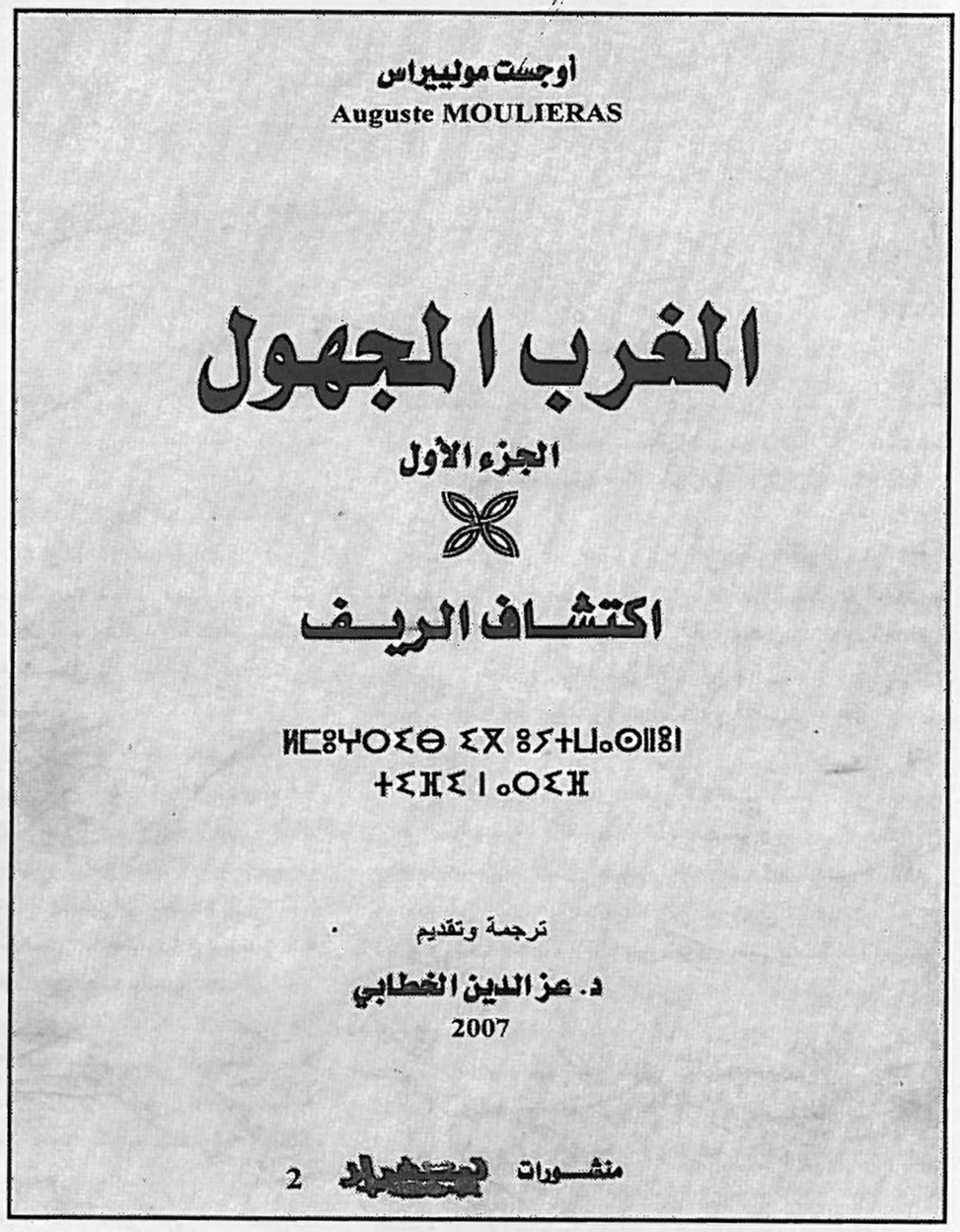
من جانب أخر، سيقر موليراس بأن التعامل مع أي شعب، يستلزم التعود على عاداته وتقاليده و فهمها بشكل جيد. وأحسن وسيلة لتحقيق ذلك، هي تعلم اللغة، لذلك سيكون من الداعين إلى تعلم اللغتين الأمازيغية والعربية، قبل الكتابة عن أي جزء من أجزاء المغرب الكبير أو العالم الإسلامي. وسيعتبر أن ما قام به هو النموذج الذي يجب أن يحتذى، فهو ملم بالعربية كأستاذ كرسي للغة والآداب العربية بجامعة وهران، ومخبره محمد بن الطيب (الدرويش) يتكلم الأمازيغية، ووجه المفارقة هنا أن المعرفة ستكون أداة في خدمة السلطة الاستعمارية، ذلك أن إرادة المعرفة هنا تروم خدمة المصلحة الخاصة للإدارة الاستعمارية.

وكيفما كان الحال وكما أشرنا إلى ذلك في مقدمة الكتاب، فإن هذا العمل يكتسي أهمية كبيرة؛ لأنه سمح أولا بالتعرف على نمط حياة الريفيين في مرحلة حرجة من تاريخ المغرب، أي أواخر القرن التاسع عشر، مرحلة التوسع الاستعماري بامتياز. وثانيا لأنه مكن من إبراز خصوصية العلاقة التي تربط أهالي الريف الأحرار بالآخر: سواء كان هذا الآخر هو المخزن أو الآخر المستعمر (إسبانيا فرنسا ألمانيا ) أو الجار نفسه - قبائل جبالة- ثالثا لأنه رغم الخلفية الاستعمارية الثاوية وراء خطابه العلمي، فإن موليراس عبر في العديد من المرات عن إعجابه الشديد بأهالي الريف، هذه المنطقة نعتها "ببلد الحريات".

أو ليس هذا أفضل تكريم للريفيين؟



الدكتور عز الدين الخطابي




## صدر حديثا

عن منشورات "تيفراز" صدر عمل فكري مهم، يتمثل في ترجمة الجزء الأول من كتاب "المغرب المجهول" لمؤلفه: أوجست موليراس، وهو من إنجاز وتقديم الأستاذ المقتدر د. عز الدين الخطابي.

ويتضمن هذا العمل/ الكتاب:

- الفهرس يتضمن:
- مقدمة المترجم.
- تمهيد: يتناول لماذا وكيف أنجز هذا الكتاب؟
- المغرب المجهول يشمل:
- مقدمة: تأملات عامة حول المغرب.
- أقاليم المغرب.
- الإسم الحقيقي للمغرب.
- الأعراف.
- الأمازيغ.
- العرب.
- ثروات وسكان المغرب.
- الدور الموكول لفرنسا من الشمال الغربي لأفريقيا.
- المغرب المجهول: اكتشاف الريف.
- توطئة.
- كيفية تدوين الكلمات العربية والأمازيغية والنطق بها.

ملاحظات.

- المغرب المجهول: اكتشاف الريف - قبائل الريف يتناول فيها وضعية 30قبيلة، إضافة إلى خاتمة، وملحق عبارة عن مجموعة من الخرائط.

لن نتناول ولن نعمد إلى دراسة تفصيلية لمحتويات الكتاب، لأنه يستحق قراءة شخصية كون هذا العمل له القدرة على جعل كل فرد يطلع على جزء من تاريخه مهما كان موطنه بالجهة، ولأنه مهما وجهت له من انتقادات، فإنه عكس الكتابات المحلية التي غالبا ما تتعرض للزعيم أو "النخبة" وحيث نفذ إلى المجتمع العميق، الشيء الذي يجعل من هذا النوع من الأبحاث "ثروة وثائقية هامة لا غنى عنها لمعرفة الواقع المغربي في إحدى فتراته الأكثر غموضا، ونقصد بها الفترة ما قبل الاستعمارية" على حد تعبير صاحب الترجمة والتقديم الأستاذ عز الدين الخطابي.

ذ. حسن حوريكي

بأهالي الريف، رجالا ونساء، مستحضرا على مدى صفحات الكتاب، شهامتهم واعتزازهم بأنفسهم وشجاعتهم و دفاعهم عن كرامتهم، مهما كانت الظروف.

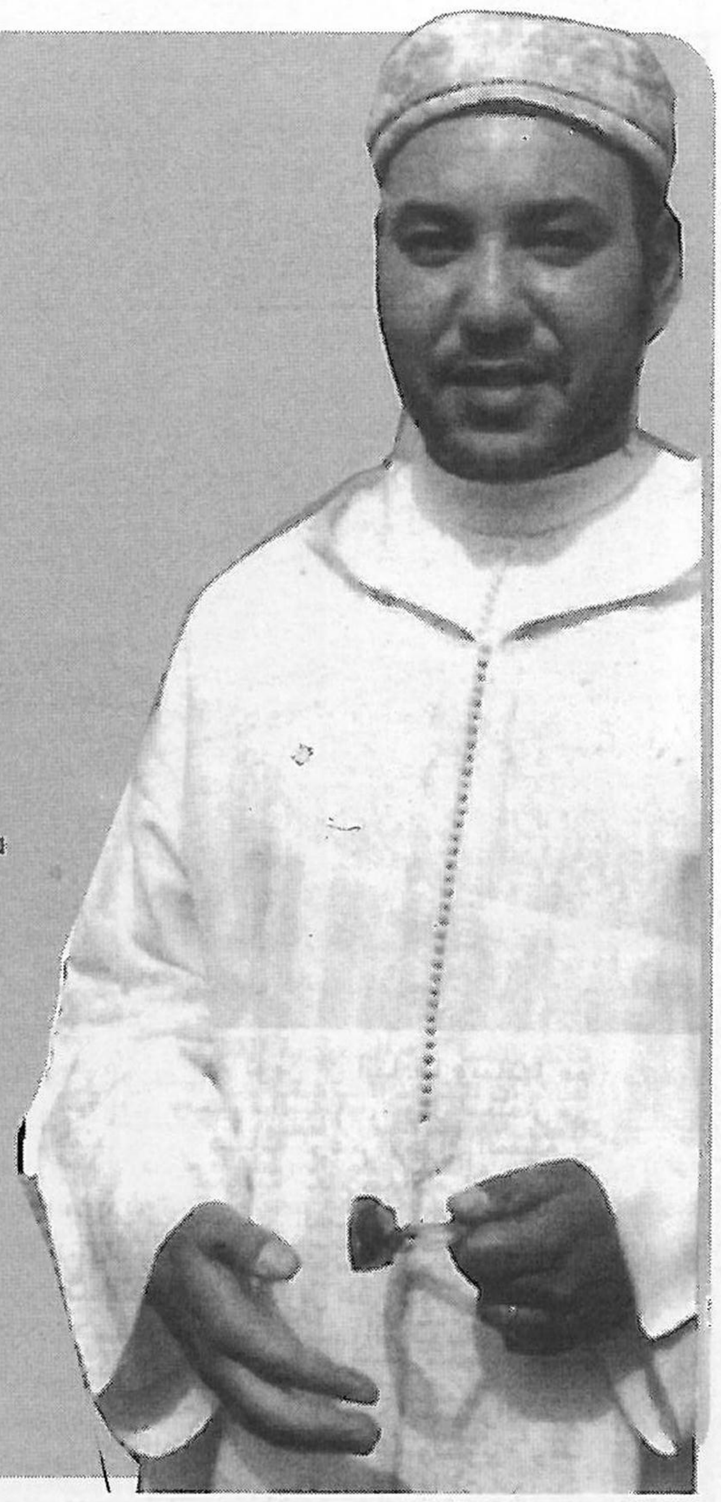
وهذا أمر له دلالته، ويستدعي القيام بمزيد من الأبحاث في مجالات التاريخ و الأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا والسيكولوجيا والسيمولوجيا لفهم مدى ترسخ هذه القيم الجميلة لدى الريفيين، ماضيا وحاضرا. وأريد الآن، الوقوف على بعض المفارقات المثيرة التي ريفي مثلهم.

- ولكي لا يعترض عليه أحد، من كون ما أثر به هذا المخبر عبارة عن روايات لا أساس لها من الصحة، فإن موليراس كان يغتنم تواجد الريفيين بوهران - للعمل بالفلاحة- للتأكد من صدق أقوال الدرويش والمقارنة بين مختلف الروايات التي يتلقاها.

- أما الحجة التي يعتبرها موليراس حاسمة فهي التي عبر عنها بقوله: " افتحوا هذا الكتاب، وأوقفوا أي ريفي التقيتم به، متعلما

## الزيارة الملكية الأخيرة للحسيمة

# زيارة ترسيخ أركان المصالحة مع الريف وأبنائه



في العدد الخامس (شتنبر 2003) من جريدة "تيفراز" الذي صادف الزيارة الملكية الرسمية الثانية للحسيمة، ابتداء من يوم الخميس 4شتنبر2003، كنا قد كتبنا على ظهر صفحته الرابعة مايلي: " إن هذه الزيارة الملكية الرسمية للحسيمة تحمل بين طياتها رسالة مضمونها إعلان بداية المصالحة مع الريف، خاصة وأن هذا الأخير كان قد تجرع، منذ أزيد من أربعين سنة، مرارة الحصار والإقصاء والتهميش (...) وهي سنوات الرصاص، التي طالت نيرانها منطقة الريف برمتها وفرضت عليها فرضا قسريا (...) وفي الوقت الذي نقر فيه ونصف هذه الزيارة الملكية بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه، فلأن ذلك ما يمكن أن نقرأه في دسامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي جلبتها هذه الزيارة التاريخية لمنطقة الحسيمة".

وبعد فاجعة الزلزال، السيئ الذكر، الذي كان قد ضرب إقليم الحسيمة في 22/02/2004، توجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أبناء الريف بخطابه التاريخي، يوم 25مارس 2004، قائلا: "(...) وإنه برغم ما بذلته الدولة، للنهوض بهذه المنطقة، فإنه يتعين مضاعفة الجهود، لفك العزلة عنها، والاستثمار الأمثل لما تزخر به من مؤهلات".

والحال، أنه بين ما صدر عنا من موقف، على أعمدة جريدتنا، في العدد المشار إليه، وما صرح به عاهلنا - خلال خطابه التاريخي السالف الذكر - نقرأ الكثير من علامات التناص والانسجام في الموقفين معا، وهي علامات تجعل من ضرورة إعادة الاعتبار للمنطقة وفك العزلة عنها ووضعها على السكة الحقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة، السبيل الوحيد والأوحد لبناء مصالحة حقيقية مع الريف وأبنائه؛ إذ لم يكن، وليس هناك، طريق آخر لإعادة بناء الثقة بين أبناء هذه الجهة من الوطن، من جهة، ونظام الحكم المغربي، من جهة أخرى، غير هذا الطريق المتمثل في الإقرار، أولا، بالحيف والإقصاء القاسيين اللذين عانى منهما الريف لعقود طويلة؛ والعمل، ثانيا، على طي تلك الصفحة المؤلمة من تاريخه وإعادة الاعتبار إليه بفضل انطلاق الأوراش التنموية المتنوعة على كافة الصعد والمستويات.

أما الآن، وقد تجاوزنا مرحلة البدايات، فإننا نشعر أن الكثير من الشكوك التي ظلت مبثوثة في طريق المصالحة المنشودة، قد شقت طريقها نحو التبدد والزوال؛ ولا أدل على ذلك، من هذه الزيارات المتكررة لعاهل البلاد إلى هذا الجزء من الوطن/ الريف، ومتابعته الميدانية وعنايته الموصولة بوقوفه الشخصي على سير الأشغال والأوراش المفتوحة في مختلف المواقع. ولاسيما الزيارة الأخيرة ( 20يوليوز2007 ) التي كشفت عن حسن نوايا جلالته إزاء هذه الجهة، وإيمانه بضرورة رفع الغبن الذي كان قد لحقها فيما مضى، وحرصه على تأهيلها بسهره الشخصي على تدشين مشاريع غاية في الأهمية، وإعطائه انطلاقة مشاريع أخرى - ذات بعد استراتيجي - لا تقل عنها أهمية.

الشيء الذي يجعلنا نعترف بأن هذه الزيارة تشكل إحدى الدعائم القوية والضرورية لتثبيت وترسيخ أركان المصالحة مع الريف وأبنائه.

وفيما يلي مجموعة من المشاريع التي تم تدشينها أو إعطاء انطلاقة بداية أشغالها خلال الزيارة الملكية الأخيرة.

### الجمعة20يوليوز:2007

في طريقه إلى الحسيمة، عبر الطريق المداري الساحلي المتوسطي، قام جلالة الملك محمد السادس بزيارة لباحة الاستراحة "تزاغين" الواقعة على حدود منطقة تمسمان، والتي أنجزت على مساحة 9257مترا مربعا، بتكلفة بلغت 4.75ملايين درهم، وتتوفر على موقف للسيارات يتسع لحوالي 70سيارة، وعلى فضاءات للاستقبال، ومرافق إدارية، وقاعة للتمريض، وقاعة للصلاة، ومصالح الأمن، وكشك، ومرافق صحية، وفضاء اللعب للأطفال، وفضاءات خضراء.

### الإثنين 23يوليوز:2007

خلال هذا اليوم، أعطى جلالة الملك انطلاقة أشغال إحداث القطب الحضري الجديد " مدينة بادس" بكلفة إجمالية تقدر ب 2.1مليار درهم. هذا المشروع سينجز على مساحة 49هكتارا. وتتضمن الأشغال بها بناء أزيد من أربعة آلاف وحدة سكنية موزعة ما بين الفيلات الاقتصادية، والعمارات السكنية، ومختلف المرافق الاجتماعية والاقتصادية والرياضية ومرافق القرب.

وستستقطب هذه المدينة التي ستنجز بشراكة مع القطاع الخاص قرابة 20الف نسمة، وهو ما يشكل نحو 36في المائة من السكان الحاليين لمدينة الحسيمة.

ويهدف هذا المشروع السكني المهم إلى تنويع المنتوج بشكل يتناسب مع طلب السوق المحلية، ومن ضمن خصوصياته مراعاة كل ضوابط البناء المضاد للزلازل والمحافظة على البيئة، والتحكم الكامل في الهندسة المعمارية، وتأهيل المجال الحضري، تنفيذا للتعليمات الملكية التي تضمنها الخطاب السامي لجلالة الملك بالحسيمة في 25مارس 2004.

كما قدمت لجلالة الملك شروحات حول المشروع السكني المندمج "عبد الكريم الخطابي" الذي سينجز بمدينة إمزورن بكلفة 175مليون درهم. وسيستفيد من هذا المشروع 1500أسرة. وسينجز خلال سنتين على مساحة 6.5هكتار. وتتضمن الأشغال به بناء 278وحدة سكنية موزعة ما بين الفيلات الاقتصادية، والعمارات السكنية، إضافة إلى مرافق عمومية من مؤسسة تعليمية ومسجد ومركز تجاري.

كما يتضمن برنامج التأهيل الحضري لمدينة الحسيمة إعادة هيكلة 42من الأحياء الناقصة التجهيز بالمدينة، تقطنها 12الفا و 81أسرة. وبلغت تكلفة هذه العملية التي ستنفذ على مساحة 336هكتارا أزيد من 152مليون درهم.

وبالمناسبة نفسها قدمت لجلالة الملك شروحات حول برنامج تهيئة وإعادة تأهيل المجال الحضري بإقليم الحسيمة، الذي رصدت له استثمارات تقدر ب 174مليون درهم، والذي يهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان وتمتين الاتجاهات الإيجابية للتنمية البشرية المستدامة.

وسيمكن تنفيذ هذا البرنامج من تحقيق دعم أفقي لمختلف القطاعات الأساسية، والبنيات التحتية الأساسية، والنقل والسياحة والصيد والخدمات والأنشطة الثقافية، وتقوية قدرة المنطقة على جلب الاستثمارات، وكذا تعزيز المكتسبات السوسيو - اقتصادية بها.

ويتضمن البرنامج على الخصوص مشروع تهيئة كورنيش "صباديا" ليكون في مستوى حجم وأهمية المدينة السياحية وجمال موقعها. ورصدت لهذا المشروع اعتمادات تقدر ب 45 مليون درهم، ممولة في إطار شراكة بين وكالة تنمية أقاليم الشمال والمديرية العامة للجماعات المحلية ومجموعة التهيئة "العمران" وبلدية الحسيمة.

وتبلغ مدة إنجاز المشروع 14شهرا، وتتضمن الأشغال به بناء وتوسيع الطريق والأرصفة، وإحداث فضاءات لوقوف السيارات، وإحداث مساحات خضراء، وتقوية شبكة الإنارة العمومية.

وفي إطار استراتيجية تنمية السياحة على الساحل المتوسطي، ولمحاربة الآثار السلبية التي يسببها المطرح العشوائي الخالي بسيدي عابد بسبب تلويثه للبيئة ولشواطئ المدينة، جرت برمجة إنجاز مطرح عمومي مراقب يحترم المقاييس العالمية للبيئة.

ورصدت لهذا المشروع اعتمادات تقدر ب44.5 مليون درهم ممولة في إطار شراكة بين وكالة تنمية أقاليم الشمال والمديرية العامة للجماعات المحلية، ومجلس الجهة، ومؤسسة التهيئة "العمران"، ووزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة والمجلس الإقليمي للحسيمة ومجموعة الجماعات النكور - غيس - وسينجز خلال 24 شهرا ابتداء من أكتوبر المقبل.

وسيضم هذا المطرح الذي سينجز على مساحة إجمالية تقدر ب 34هكتارا محورا للخدمات العامة وآخر للتخزين ومعالجة حمولة المياه الملوثة، وستتجاوز مدة استغلاله 35سنة. وبالنظر لمشكل الازدحام المسجل على مستوى حركة السير بالمدينة، ولتحسين الوجه الحضري لساحتي الريف والمجاهدين اللتين تشكلان قلب المدينة، ستجري تهيئة محطة طرقية عصرية تشمل حوالي 20رصيفا ومحلات تجارية ومرافق خدماتية متنوعة، بكلفة 25مليون درهم. وستمكن هذه المحطة الطرقية الجديدة التي ستنطلق الأشغال بها في أكتوبر المقبل وتستمر على مدى 12شهرا، من تنظيم النقل بين مختلف المراكز الحضرية ومن تخفيف ازدحام حركة النقل داخل المدينة بالإضافة إلى تحسين مداخيل بلدية المدينة.

ولرفع جودة إنتاج اللحوم وتعويض المجزرة الحالية التي يعود تاريخ بنائها إلى سنة 1925، والتي تتسبب في تلويث البيئة والشواطئ المحاذية لها، ستجري تهيئة المجزرة البلدية الخاصة بإقليم الحسيمة على مساحة 2800متر مربع، مغطاة بكلفة إجمالية تقدر بنحو 11.5 مليون درهم.

وستنطلق أشغال إنجاز هذا المشروع الذي ينفذ في إطار شراكة بين وكالة تنمية أقاليم الشمال والمجلس الإقليمي ومجموعة الجماعات النكور - غيس بدعم من الحكومة الأندلسية، خلال شهر أكتوبر المقبل، وسيجري إنجازه على مدى 24شهرا.

وفي اليوم نفسه، دشن صاحب الجلالة بمدينة الحسيمة، المعهد المتخصص في الفندقة والسياحة الذي أنجزه مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بكلفة 35مليون درهم. وجرى تمويل بناء هذا المركز بدعم من البنك الأوربي للاستثمار واللجنة الأوربية ( برنامج ميدا ( 2 وأنجز على مساحة 4300مترا مربعا، وسيوفر 306مقاعد بيداغوجية تسمح بتكوين أزيد من 600متدرب كل سنة (...). ويضم هذا المركز ورشة للصيانة الفندقية وقاعات للدروس ومرافق بيداغوجية ومركز للمعلوميات وقاعة للتنشيط السياحي وأجنحة لتعلم مختلف أنواع الطبخ.

ومن شأن هذا المركز أن يوفر تكوينا ذا جودة في مختلف تخصصات السياحة والفندقة، وأن يساهم في تأهيل الموارد البشرية في القطاع السياحي في أفق تحقيق الاستراتيجية الوطنية "رؤية " 2010، الرامية إلى استقبال عشرة ملايين سائح.

وهكذا سيوفر المركز التكوين في ثماني شعب بمستويات التقني المتخصص والتقني والتأهيل وكذا بالتكوينات المتأهلة والتي تهم على الخصوص المهن التي تعرف إقبالا متزايدا من طرف المهنيين، كالتنشيط السياحي والتسيير الفندقي والصيانة الفندقية والمطبخ/الطعامة والخبازة والحلويات والاستقبال، وهي الشعب

الموجهة للاستجابة لحاجيات الوحدات المتمركزة بجهة الحسيمة.

ويندرج إنجاز هذه المؤسسة في إطار الاستراتيجية التنموية التي اعتمدها مكتب التكوين المهني لتحقيق رؤية 2010، وبلوغ هدف خلق 72ألف منصب شغل في أفق سنة 2012 لفائدة خريجي مراكز التكوين المهني.

وبإحداث هذا المركز يكون المكتب ساهم بفعالية في مشاريع تأهيل وتنمية جهة تازة - الحسيمة - تاونات التي تتوفر حاليا على عشر مؤسسات تكوينية ساهمت في تكوين 4900 متدرب خلال الموسم الماضي.

كما قدمت لجلالة الملك، بالمناسبة، شروحات حول مشروع تهيئة المنطقة السياحية "السواني" وبرنامج تأهيل فندقي "محمد الخامس" و"كيمادو"، وذلك في إطار المخطط الشامل للتنمية السياحية بإقليم الحسيمة، في أفق 2015، الذي رصدت له اعتمادات بقيمة أربع مليارات من الدراهم.

ويقوم هذا البرنامج على إعادة هيكلة المنتوج السياحي الموجود عبر الإصلاح والتحديث التدريجي لفندق "محمد الخامس" وهدم وإعادة بناء الإقامات السياحية ب"كيمادو" وخلق طاقة استيعابية تقدر ب 200سرير على موقع السواني (كلوب ميد سابقا).

وسيمكن هذا المشروع، الذي يتطلب استثمارات تقدر بحوالي 600مليون درهم، من خلق 1000منصب شغل مباشر، في إطار بروتوكول اتفاق يجمع بين وزارة المالية والخوصصة، ووزارة السياحة، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال وصندوق الإيداع والتدبير - التنمية.

وعلاوة على ذلك، يهم البرنامج الشمولي للتنمية الساحلية للحسيمة تهيئة منطقة سياحية شاطئية جديدة من الجيل الجديد، على مستوى موقع "كالا بريس" على بعد 84كلم تقريبا من المدينة على مساحة 339هكتارا.

وستمكن هذه المنطقة السياحية التي تطلبت استثمارات بقيمة 3مليار درهم من خلق قدرة إيوائية جديدة من 10آلاف سرير، إضافة إلى مجموعة من المنشآت التنشيطية (الغولف، المارينا، مراكز ترفيهية وتجارية...).

كما سيجري، في إطار البرنامج نفسه، تنمية المنتوجات السياحية ذات الخاصية المحلية على الساحل المتوسطي (مابين الناظور وطنجة، مرورا عبر الحسيمة). ويهدف هذا المشروع إلى تنمية نشاط رياضة الزوارق الشراعية من خلال إنشاء مركز استقبال وثلاث محطات توقف بحرية بالحسيمة. وسيوفر هذا المشروع أزيد من 150منصب شغل مباشر، بطاقة إيوائية تصل 52سريرا.

وستساهم هذه المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحية في إقليم الحسيمة في تعزيز النشاط السياحي بالمنطقة، كما ستضاعف خمس مرات القدرة الإيوائية السياحية للفترة 2007-2015، ما سيجعل من هذه المدينة قطبا سياحيا بامتياز.

كما دشن صاحب الجلالة، في نفس اليوم، محطة بحرية جديدة بميناء الحسيمة، جرى بناؤها وتجهيزها بكلفة 19.5مليون درهم، بهدف تحسين ظروف استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وتضم المحطة البحرية الجديدة بالحسيمة فضاء للاستقبال على مساحة 1500متر مربع، وفضاء مغطى على مساحة 2700متر مربع. وتعزيز الميناء أيضا بإحداث مواقف جديدة للسيارات مغطاة على مساحة تزيد عن 400متر مربع، ومركز تجاري ومرافق إدارية للجمارك، كما جرى تعبيد مختلف أماكن رسو البواخر وممرات السيارات والراجلين داخل الميناء بهدف التخفيف من حدة الاكتضاض وتفادي وقوع الازدحام الذي يعرفه عادة الميناء خلال كل مراحل عملية العبور خاصة خلال فترات الذروة.

وتؤمن الربط بين إسبانيا والحسيمة هذه السنة باخرتان تابعتان لشركتين مغربيتين "كوماريت" و"رضوان فيري".

وبالمناسبة، اطلع في نفس اليوم جلالة الملك على مشروع بناء مركز تابع لجمعية البحارة الصيادين بالحسيمة بكلفة 3ملايين درهم عبارة عن هبة ملكية. وسيشيد على مساحة 1370مترا مربعا، منها 593متر مغطاة وسيساهم هذا المركز في تنمية قطاع الصيد البحري بالإقليم الذي حقق في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا على مستوى الإنتاج.

**الثلاثاء** 24**يوليوز**:2007

خلال هذا اليوم دشن صاحب الجلالة، بمستشفى محمد الخامس بالحسيمة، معهدا للتكوين في المهن الصحية، ومركزا جهويا للترويض وعلاج الإعاقة البدنية، الذين أنجزتهما مؤسسة محمد الخامس للتضامن لفائدة سكان المنطقة بتكلفة 7.2ملايين درهم.

كما قام، بهذه المناسبة، صاحب الجلالة بزيارة مختلف مرافق المركزين كما تفقد جلالته مختلف التجهيزات التي تتوفر عليها المؤسستان اللتان ستوفران خدمات صحية جديدة بالمنطقة.

وسيساهم معهد التكوين في المهن الصحية، الذي يتوفر أيضا على داخلية بطاقة استيعابية تقدر ب 45متدربا، في توفير التكوين لفائدة الأطر الطبية الموازية (الممرضون والممرضات) والنساء القابلات، علاوة على تقديم برامج للتكوين المستمر لفائدة الأطر العاملة في قطاع الصحة.

وتطلب إنجاز المعهد والداخلية تعبئة استثمارات بقيمة 5.5ملايين درهم، وشيد على مساحة 1240مترا مربعا، فيما تبلغ المساحة المبنية 2400مترا مربعا، ويضم ثلاث قاعات للدراسة وقاعة للدروس التطبيقية، وقاعة الاجتماعات، ومدرج، وأربعة مكاتب، وقاعة للطباعة، وجناح خاص بالتوثيق، ومقصف ومرافق صحية، ومراقد خاصة بالذكور وأخرى بالإناث.

**الأربعاء** 25**يوليوز**:2007

خلال هذا اليوم أعطى صاحب الجلالة، ببلدية تارجيست، انطلاقة أشغال إنجاز برنامج تهيئة المجال الحضري وتعزيز البنيات التحتية الطرقية ببلدية تارجيست بغلاف مالي إجمالي يقدر بأزيد من 162مليون درهم. وبالمناسبة قدمت لجلالته شروحات حول برنامج إعادة التأهيل وتهييء المجال الحضري لبلدية تارجيست، الذي رصد له غلاف مالي يقدر ب 115مليون درهم. ويمتد هذا البرنامج على مدى 3سنوات (2007-2009)، وينفذ في إطار شراكة بين وكالة تنمية أقاليم الشمال ( 10ملايين درهم)، ووزارة الإسكان والتعمير ( 20مليون درهم)، وصندوق التجهيز الجماعي ( 10ملايين درهم).

ويهدف البرنامج إلى مصاحبة تنمية مدينة تارجيست، وهيكلة مجالها الحضري، وتحسين مداخيل البلدية. ويهم مختلف القطاعات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفق أولويات التنمية عبر إنجاز مشاريع خاصة بالبنيات التحتية للدعم، وإعادة تأهيل المجال الحضري.

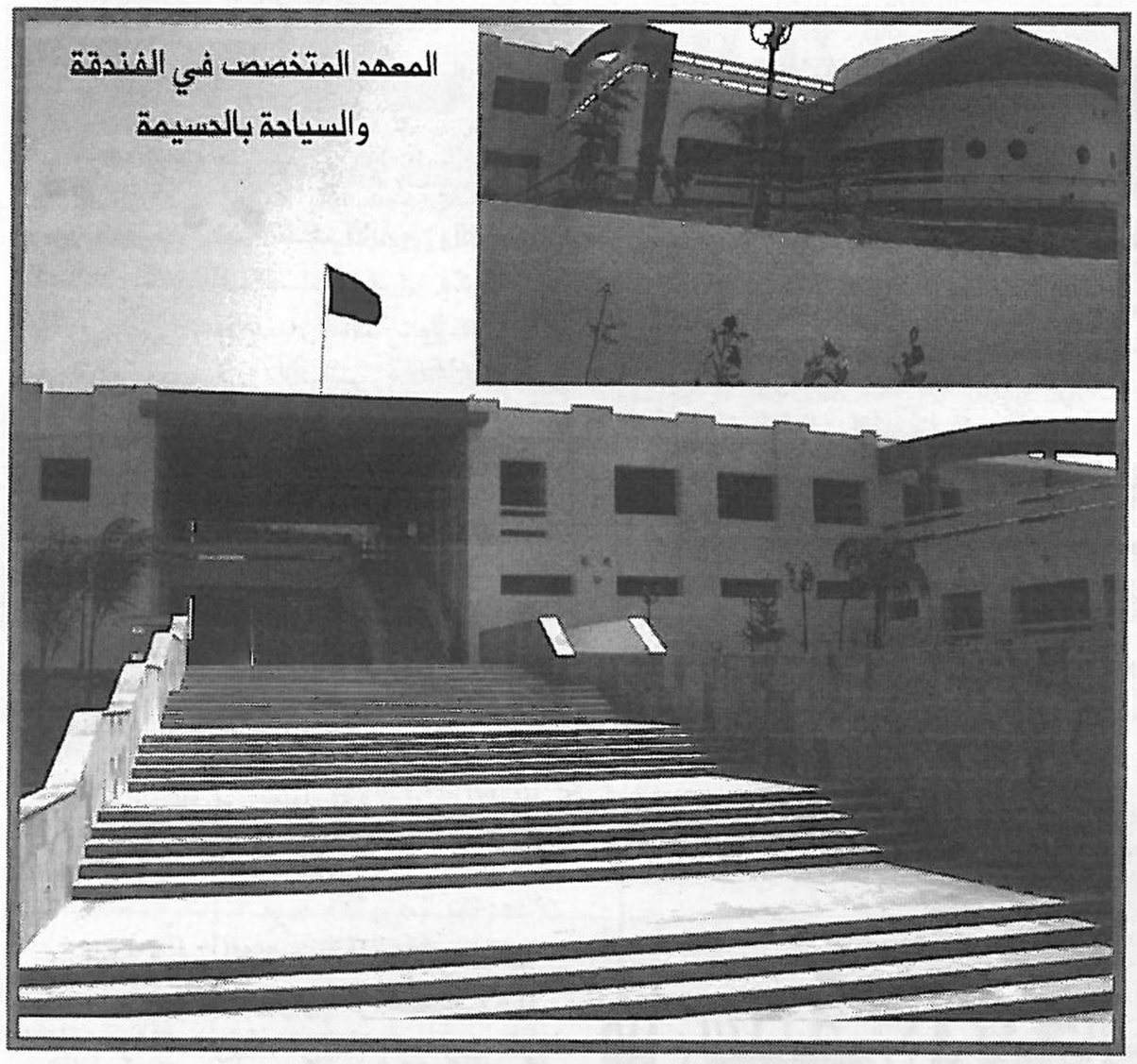
وفي اليوم نفسه، قام جلالة الملك بجماعة تارجيست، بوضع الحجر الأساس لبناء مركز اجتماعي نسوي ودار للفتاة، ستشرف على إنجازهما مؤسسة محمد الخامس للتضامن. ويندرج إحداث هاتين المؤسستين الاجتماعيتين في إطار الجهود المضاعفة التي تبذلها المؤسسة لفائدة النساء والفتيات الرامية إلى تمكينهن من المساهمة بفعالية في التنمية الشاملة للمجتمع.

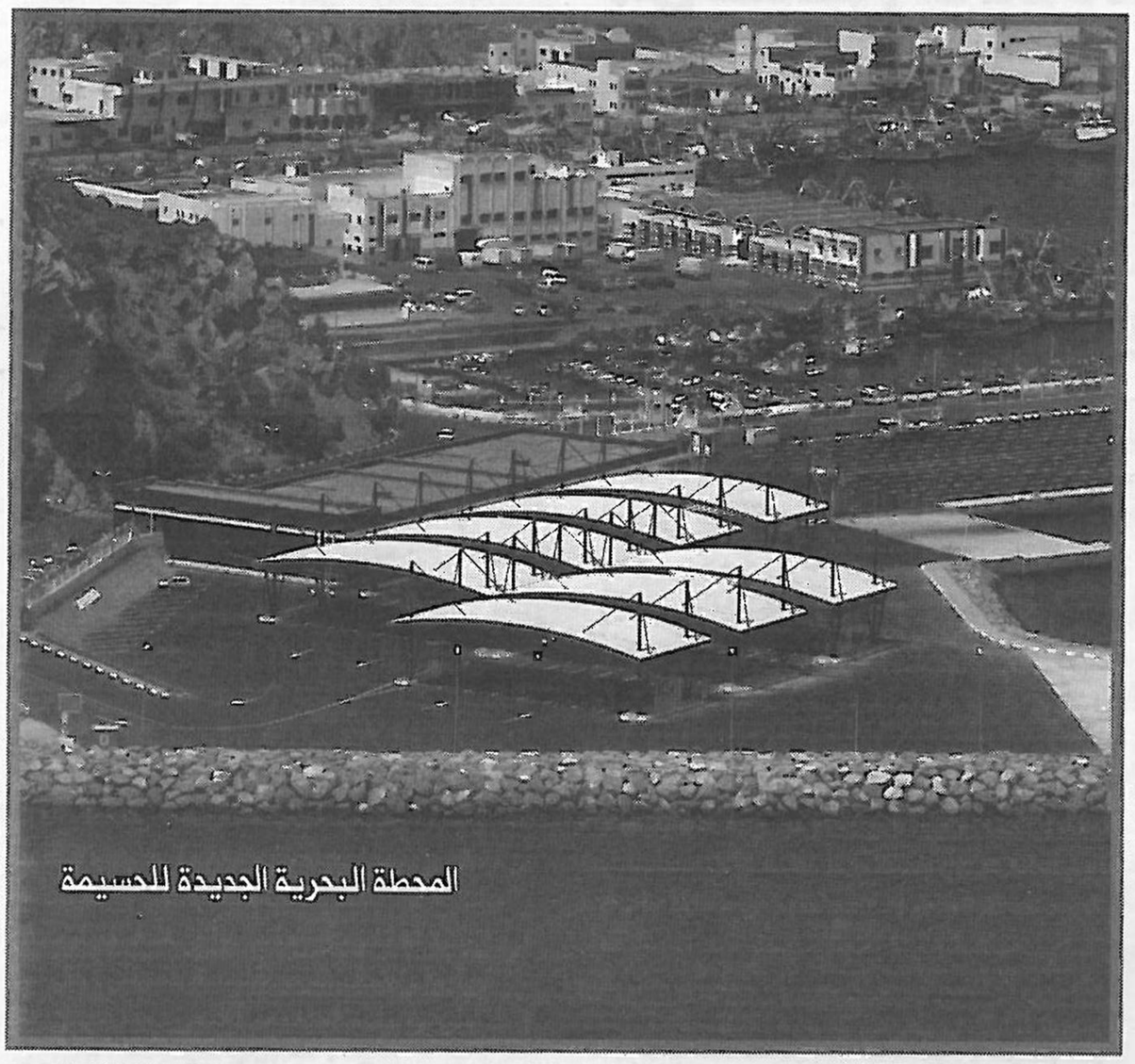
**الخميس** 25**يوليوز**:2007

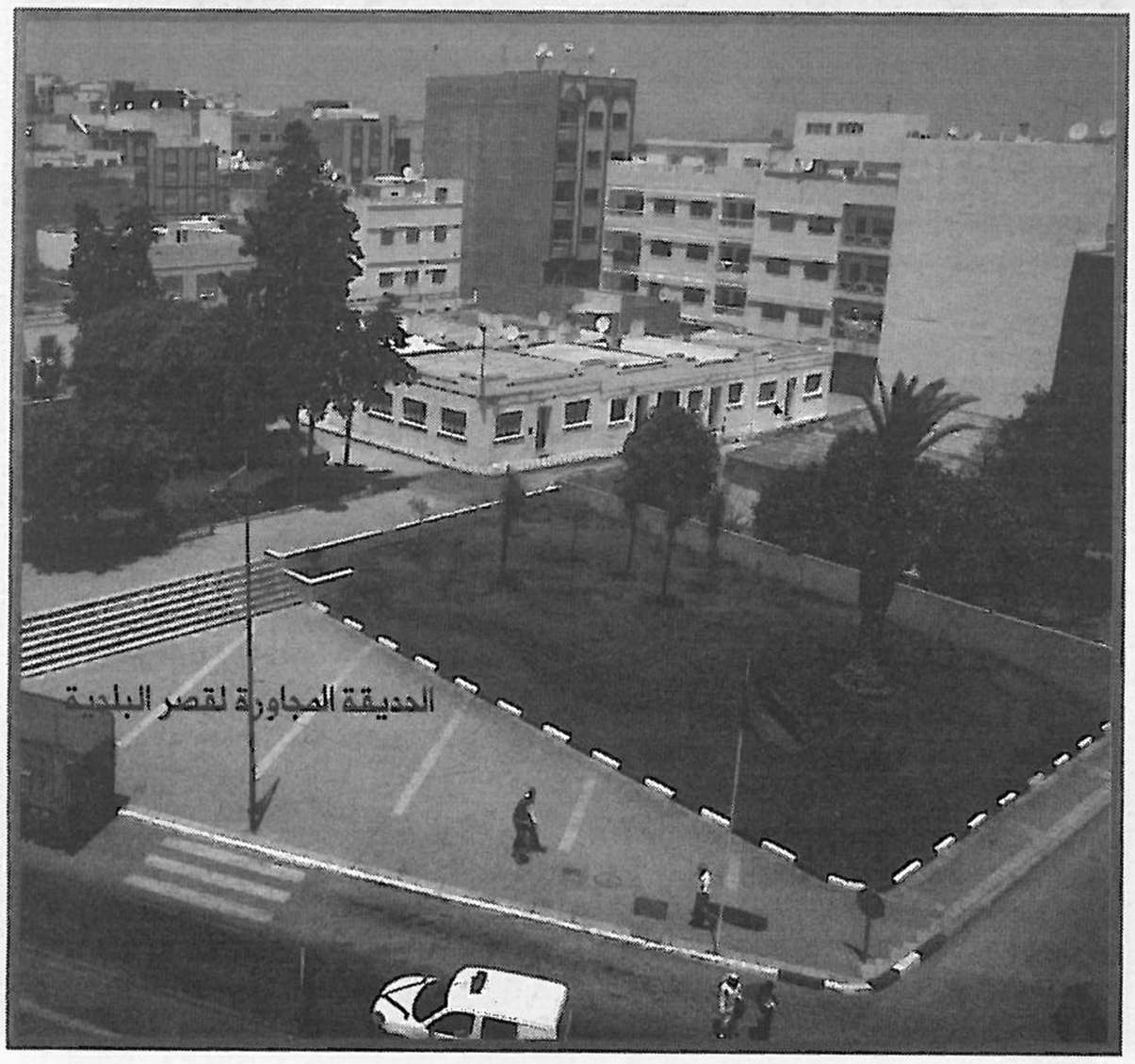
خلال هذا اليوم قام صاحب الجلالة، بوضع الحجر الأساس لبناء حي سكني مندمج لفائدة أفراد القوات المسلحة الملكية. وبالموازاة مع تنفيذ هذا البرنامج السكني، سيجري نقل الكتيبة الأولى للتفريغ التابعة للبحرية الملكية العسكرية الموجودة بالحسيمة، وكذا الموقع العسكري إلى بلدة أيث قمرة على مساحة 17هكتار. وهكذا، قدمت لجلالته شروحات حول هذه المشاريع التي رصدت لها استثمارات إجمالية تقدر ب 180 مليون درهم، والتي تأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الهادفة إلى ترحيل الثكنات العسكرية الموجودة داخل المدار الحضري، وكذا للاستجابة لمتطلبات السكن لأفراد القوات المسلحة الملكية.

ويعكس هذا المشروع السكني الذي سينفذ على مدى 24شهرا، الاهتمام الكبير والرعاية الخاصة الذين يوليهما جلالة الملك لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد القوات المسلحة الملكية وتمكينهم من سكن لائق.

كما قام، في اليوم نفسه، جلالة الملك بدوار تزاغين - التابعة للجماعة القروية أيث قمرة - بتدشين مركز صحي جماعين يتوفر على قاعة للتوليد، أنجزته مؤسسة محمد الخامس للتضامن في إطار برنامج واسع لإحداث مراكز مماثلة تغطي خمس جماعات قروية بالإقليم. وبعدها اطلع جلالته على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا المركز لسكان الجماعة الذين يقدرون بنحو 2500نسمة، بما فيها الخدمات الطبية الأساسية وكذا الخدمات الطبية المتنقلة، بفضل توفره على سيارة إسعاف ستدعم تجهيزات القرب في المجال الصحي.


المعهد المتخصص في الفندقة والسياحة بالحسيمة


المحطة البحرية الجديدة للحسيمة


الحديقة المجاورة لقصر البلدية

# انتخابات 2007 بالريف: استمرارية أم قطيعة؟

## هذا الغلاف

حين قررنا - باسم الطاقم الإداري والتحريري لجريدتنا - العودة، من جديد، لمواصلة نشاطنا الإعلامي باستئناف إصدار تيفراز؛ فكرنا مليا قبل أن نقدم على أي خطوة، غير أننا اهتدينا - في الأخير - إلى أهمية إنجاز "ملف" حول الانتخابات البرلمانية التي لم يتبق على موعد إجرائها سوى أيام قليلة ومعدودة ( 07شتنبر 2007) آخذين، بذلك، في الاعتبار النقاشات السجالية التي كانت قد طفت على صفحات بعض المواقع الإلكترونية (الأنترنيت)، إضافة إلى اقتناعنا بالأهمية القصوى التي يكتسيها هذا الحدث السياسي البارز على المستوى الوطني بصورة عامة، والمحلي بوجه أخص؛ لاسيما وأن الكل بات يعي أهمية التغيرات المتسارعة التي شهدتها منطقة الريف خلال السنوات الأربع الأخيرة في مختلف مجالات التنمية. الأمر الذي سيجعل - في تقديرنا - من هذه الاستحقاقات المقبلة محطة أساسية للتفكير - يجب أخذها على محمل الجد - بالإمكان أن تفضي إلى تطورات وتغيرات موازية فيما يرتبط بتمثيلية المنطقة على صعيد البرلمان، تمثيلية تكون في مستوى تطلعات أبناء الريف جميعا.

أما وقد شرعنا في عملنا، فقد حاولنا الالتزام كثيرا بالترتيبات المهنية التي يستدعيها الإقدام على مثل هذا العمل، بحيث عمدنا إلى تحرير رسائل / دعوات لسائر من بدا لنا أنه قادر على المساهمة فكريا في الموضوع وإغنائه، فكان انفتاحنا واضحا على مختلف الفعاليات السياسية والحقوقية والجمعوية، إلا من تعذر علينا الوصول إليه لهذا السبب أو ذاك. والحال، أن الاستجابة لدعوتنا كانت جد متفاوتة، إذ هناك من رحب بالفكرة واستجاب لها في الموعد المحدد مشكورا، وهناك من ظل يعدنا بالاستجابة لكن دون جدوى. وإذا كنا - في الجريدة - نقدر الظروف "الصيفية" والالتزامات الشخصية للكثير ممن طرقنا أبوابهم، ونعتذر لهم عن إلحاحنا وإزعاجنا لهم أحيانا، فإن الأمر لا ينسحب مطلقا على بعض مرشحينا المتقدمين لهذه الاستحقاقات، لاسيما الوجوه القديمة منها، لأن مسؤوليتها ثابتة، ومن المفروض أن يقدموا حصيلتهم أمام القراء - المواطنين ويحاسبوا عليها، أما تهربهم وتمنعهم وجوابهم الملتبس (نعم - لا) فهو برهان قاطع على عدم أهليتهم وعجزهم البين عن تمثيل الريف وتشريفه.

بقي أن نشير، في الأخير، إلى أن الحوارات التي أجريناها مع بعض المرشحين قد فرضت نفسها حسب نوعية الحوار والظروف التي أجري فيها، فمعذرة لمن رأى في ذلك إجحافا لم نكن نقصده بالمطلق؛ كما أن ترتيب المواد في هذا " الغلاف" يخضع لضرورات مهنية وتقنية، وليس لأي اعتبارات أخرى، لذلك وجب التنبيه.

# هل ستبقى الانتخابات التشريعية بالريف رهينة بسلطة "الأمس الأبدي"؟

■ الحسن أسويق

**إن الكلام عن الانتخابات بالريف في ضوء سؤال الاستمرارية والقطيعة ( أو الثابت والمتحول)، هو كلام يجري على أنحاء وجهات نظر مختلفة، تختلف باختلاف المقاربات والتصورات التي بمقتضاها وضمنها يتم تقويم ماضي هذه الانتخابات، وتشخيص حاضرها، واستشراف مستقبلها كذلك.**

**فلا ريب، أن القطيعة رغبة وأمل يتجددان مع تجدد كل استحقاق لدى الخاسرين والمتضررين من ثبات هذه الانتخابات على حالها (الاستمرارية). وتحقق هذه القطيعة تلزمه شروط تتأجل مع كل موعد انتخابي؛ ويبدو أنه ليس ثمة ما يؤشر، هنا والآن، على توفرها أثناء اقتراع خريف2007.**

**من جهة أخرى، فالقطيعة مطلب ملح تمليه التحولات وأوراش التأهيل التي ما فتئ يشهدها الريف عموما، وإقليم الحسيمة على وجه أخص، في ظل العهد الجديد. غير أن هذه التحولات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لا تنعكس بالضرورة على واقع الانتخابات وما يترتب عنها من تمثيلية سياسية، كما قد نتصور ذلك منطقيا حسب العبارة الشهيرة ل"واتر بوري".**

### لمحة تاريخية:

**لأسباب تاريخية، بالدرجة الأولى، ظل الريف لفترة طويلة قلعة حصينة للأحزاب اليمينية - المخزنية، في شخص الأعيان والإقطاع و"الشرفاء". بل الحقيقة أن الأمر لم يكن يتعلق بانتخابات وإنما بتعيينات مباشرة.**

**وقد امتد هذا الواقع إلى حدود اقتراع 1997، حيث يمكن الحديث عن "منعطف" في تاريخ الانتخابات. وبدائرة الحسيمة على وجه الخصوص، فلأول مرة ستتمكن قوى يسارية ديمقراطية (منظمة العمل - الاتحاد الاشتراكي) من ربح المعركة الانتخابية، البلدية والبرلمانية. ويعود العامل الأساس في ذلك، حسب تقديرنا، إلى دخول قوى سياسية ومدنية معترك الانتخابات التي كانت تقاطعها سابقا، وذلك في سياق عام، وطني ودولي، من المراجعات الفكرية والإيديولوجية، والتي مهدت لدخول المغرب ما سمي ب" التناوب التوافقي". وقد ترتب عن هذا، على الصعيد المحلي، "فورة انتخابية" أتت أكلها إلى حد ما.**

**لكن هذه الفورة سيخبو أجيجها أثناء اقتراع 2002، حيث ستجري الانتخابات التشريعية وفقا لنظام انتخابي جديد (النظام اللائحي النسبي) يقضي، من بين ما يقضي به، تقليص عدد الدوائر الانتخابية بتوسيع مجال حدودها، أي تقطيع انتخابي جديد أرجع دائرة الحسيمة إلى ما قبل 1997، فكان الضرر واضحا، إذ تقلص عدد المقاعد إلى أربعة بدل خمسة، كما كان الشأن في برلمان 1997. وهو أقل عدد من المقاعد بالمقارنة مع تازة ( 7مقاعد) وتاونات ( 06مقاعد).**

**وإذن، فقد كانت الحسيمة ضحية تقطيع انتخابي اعتباطي وعشوائي، أفرز دائرة انتخابية هجينة من حيث المعطيات السوسيو ثقافية والإثنية.**

**كما كان من نتائج كل ذلك، عودة القوى التقليدية بقوة ممثلة في برلمانيين (بالغرفتين)، حيث تتلخص بورتريهاتم في كونهم من أدنى المستويات التعليمية، وانعدام الفعالية، والترحال الحزبي، وبدون أي مسؤولية في الهيئات التقريرية للأحزاب التي يترشحون باسمها. الشيء الذي خلق مفارقة صارخة: فمن جهة، هناك تطور على مستوى التنمية المحلية؛ ومن جهة أخرى، طفت على السطح نخبة سياسية متخلفة عن ركب هذه السيرورة التنموية وعاجزة عن مسايرتها ورفع رهاناتها وتحدياتها.**

### غلبة التقليد والكاريزما:

**ما الذي يفسر عودة القوى التقليدية وتحكمها في اللعبة الانتخابية؟**

**يخطأ، في تقديرنا، من يعتقد أن استعمال المال أو سلطة الثروة -plontoc ratie هي العامل الحاسم في رسم معالم الخريطة الانتخابية وتحديد نتائجها.**

**قد يصح هذا الأمر بالنسبة للناخبين الكبار، خاصة في مجلس المستشارين، حيث يتبين كل مرة أن نخبنا السياسية قد بلغت درجة قصوى من التعفن الانتهازي الواعي والقصدي.**

**إن السبب يرجع إلى طبيعة القاعدة المصوتة والتي تتشكل غالبيتها من البادية بالقياس إلى عدد السكان والمصوتين بالحاضرة (للإشارة فإن إقليم الحسيمة يتكون من 36جماعة، أربعة منها فقط بلديات والباقي جماعات قروية).**

**صحيح أن للمال دور مهم في السوق الانتخابية، لكنه ليس دورا حاسما بكل تأكيد. ولعل اقتراع 1997أكبر دليل على ذلك. بيد أنه لا بد من الاعتراف بأن هذا الدور آخذ في التوسع والامتداد على حساب انحسار دائرة القيم الأخلاقية النبيلة وارتسام معالم "نكسة أخلاقية" بالريف، والتي من أهم ملامحها تراجع مهول لقيمتي الكرامة والشرف، حيث يقبل الناس ببيع أصواتهم ويسعون إلى ذلك سعيا.**

**ومهما يكن من أمر، فإن حوافز ودوافع التصويت توجد خارج هذا الاعتبار المالي المحض. ففي الغالب الأعم يتم التصويت عن قناعة، حتى وإن كانت "قناعة ساذجة".**

**في كتابه "العالم والسياسي" يميز "ماكس فيبر" بين ثلاثة أنواع من السلط توازيها ثلاثة أسس لمشروعية الطاعة**

**l'obéissance، وهي السلطة التقليدية والسلطة الكاريزمية والسلطة الشرعية. وما يميز الدولة الحديثة هي السلطة الشرعية التي حلت محل السلطتين التقليدانية والكاريزماتية.**

**لعله، من نافل القول، التأكيد على أن تعايش البنيات التقليدية والحديثة، في مجتمعنا، يجعل هذه السلط متداخلة بشكل تكون فيه الغلبة، بصفة عامة، للسلطتين الأخيرتين.**

**انسجاما مع ما سبق، فإن التصويت - حيث البنيات التقليدية الراسخة - لا يتم لصالح من يدفع مالا، بل لصالح من نؤمن ببركته أو شرفه وقدراته الكاريزمية الخاصة (تحضرنا هنا حالة عبد العزيز الوزاني على صعيد الإقليم).**

**يتعلق الأمر، بعبارة أخرى، بمجموعة من التقاليد والعادات المترسخة لدى الأفراد، ويرون أن من واجبهم احترامها بما لا يخل باحترام الزعيم وفروض الطاعة والولاء له. وهذا ما يسميه "ماكس فيبر" بسلطة "الأمس الأبدي"**

**L éternel hier تنضاف إلى هذا اعتبارات عائلية وقبلية تذكي حماس المعركة الانتخابية، وهذا ما يفسر المشاركة المكثفة لسكان البادية، في مقابل المشاركة الضعيفة في الحاضرة، وانتصار البادية على الحاضرة. في هذا الإطار يبقى انتصارا للباتوس Pathos على Logos . وهذا ما يجعل من ممارستنا الانتخابية ممارسة عاطفية أكثر منها عقلانية.**

**بالالتفات إلى ما سبق، يبدو أنه ليس ثمة ما يوحي بحدوث "بركان أو زلزال انتخابي". وعليه، فالقطيعة المأمولة والمطلوبة ستظل مجرد رغبة وغاية بعيدة المنال في اللحظة الراهنة. وربما أقصى ما يمكن بلوغه هو الظفر بمقعد واحد من ضمن المقاعد الأربعة الموجودة. وهذا رهين بتكتل القوى اليسارية والديمقراطية الحية والغيورة على المنطقة، حول مرشح كفء وأهل لتقلد منصب حكومي، الشيء الذي ستكون له نتائج مباشرة على مسلسل التنمية المحلية، والذي يحتاج إلى نخب جديدة يبدو أن الدولة في أمس الحاجة إليها الآن.**

**أما بلوغ هذه الغاية المنشودة، فهي رهينة - من جهة أخرى - فضلا عن المؤهلات الشخصية (العلمية والسياسية للمرشح) بموقعه داخل الهيئات التقريرية للحزب الذي ينتمي إليه.**

## النسيج الجمعوي بالحسيمة

# الانتخابات وإلغاء المتابعة الوطنية والجمعوية

تحتل المسالة الانتخابية في الأدبيات السياسية أهمية قصوى باعتبارها التجسيد العملي لقيمة الديمقراطية، أو بصيغة أخرى أحد التمظهرات البارزة للحضارة الغربية الفريدة التي أفرزت لنا في سياق تطورها التاريخي، ضمن المجال المختص بالمؤسسات التمثيلية، تنظيمات ديمقراطية حديثة، أطلقت العنان لمشاركة سياسية واسعة لصالح الفرد وجماعة المواطنين، على الرغم من أنه في بعض الظروف، خاصة خلال مراحل الحكم المطلق، كان يتم إلغاء أو تقييد سلطات هذه المؤسسات، ونظرا للقدرات التي تمتلكها فإنها سرعان ما تلجأ إلى استعادة قوتها.

والانتخابات وإن كانت لا تحقق الديمقراطية بشكل كامل، ولكنها تبقى آلية مهمة في عمليات الدمقرطة، وترتبط أحداثها ارتباطا وثيقا بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وهي في الوقت ذاته وسيلة حيوية يعبر فيها الشعب بواسطة ممثليه من الأحزاب السياسية، عن تطلعاته إلى نوع الحكم الذي يرغب فيه.

على هذا الأساس، ونظرا للأهمية التاريخية لمؤسسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، نستحضر مشاركة الأمم المتحدة في المساعدة الانتخابية الوطنية، عندما يتعلق الأمر خاصة، ببعض حالات إنهاء الاستعمار أو في إطار تسوية منازعات داخلية أو دعم تحولات ديمقراطية.

كما أن معايير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالانتخابات، واسعة في طبيعتها، وهي لا تسعى إلى فرض أي نموذج سياسي معين، بل إنها تقوم على إدراك أنه لا يوجد نظام سياسي واحد، أو منهجية انتخابية واحدة، يلائمان الشعوب والدول كافة، وبالتالي فإن الاحتياجات والتطلعات والحقائق التاريخية يتم صياغتها وفق محددات خاصة بالشعب المعني، والمأخوذة في إطار المعايير الدولية التي تتمحور حول الشروط الخاصة بحرية الانتخابات وسلامته ونزاهتها والحقوق الإنسانية المرتبطة بها من جهة، والضمانات القانونية والتقنية اللازمة لها من جهة أخرى.

وحركة النضال المدنية والسياسية التي تقاد من طرف القوى الديموقراطية الحية والفاعلة تهدف أساسا إلى فرض احترام هذه العناصر الأخيرة التي تشكل بيت القصيد في كل عملية انتخابية تروم تحقيق نتائج تمثيلية ديمقراطية، نزيهة ونظيفة.

إن الجانب السياسي الذي يعد أحد الإفرازات الهامة في منظومة الليبيرالية الديمقراطية، التي تتيح إمكانية قيام حياة نيابية يختار فيها الشعب ممثليه بكامل الحرية، ليبقى في نهاية المطاف، أحد الإنجازات الرئيسية للحضارة الغربية النفيسة، التي برز فيها الاقتراع العام نتيجة تفوق التيار الديمقراطي، وأصبح بديلا للاقتراع المقيد الذي كان يشترط من أجل المشاركة سواء في التصويت أو الترشح، التوفر على بعض المقاييس التي لم تكن بمتناول الجميع، كما كانت الحال في فرنسا وبريطانيا بين 1814و 1848، حيث لم يكن يسمح بالتصويت إلا لمن كان يتوفر على مقدار من الثروة تشهد بها وثائق الضرائب التي تؤديها الدولة.

وفي سنة 1848تبنت فرنسا الاقتراع العام بالنسبة للرجال، في حين لم تمنحه للنساء إلا خلال سنة 1944، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد مورس بها الاقتراع العام منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ومنح للنساء سنة 1919، بينما تمتع الرجال والنساء سواسية في بريطانيا بحق الاقتراع العام ابتداء من 1918.

أما عن الانتخابات المغربية، فإن أهم خاصية تميزها هو حداثة نشاتها وضخامة الرصيد القانوني المنظم لها، وقد شهدت بلادنا أول انتخابات جماعية سنة 1960، وبعد ذلك تلتها الانتخابات التشريعية سنة 1963.

وهكذا، فقد بادر النظام السياسي في المغرب غداة الاستقلال، إلى احتواء مطالب التحديث السياسي للحركة الوطنية ، المتمثلة في وضع دستور للبلاد، وفي إجراء انتخابات دورية، فعمد إلى وضع أول دستور 1962، وتنظيم الانتخابات ، لتتراجع الحركة الوطنية بذلك عن مطالبها المتعلقة بمناقشة السلطة التأسيسية لوضع الدستور وطبيعة النظام السياسي وتنخرط في المسلسل الانتخابي من أجل بلورة مطالبها من داخله.

وإذا كانت الانتخابات الأولى التي عرفها المغرب، في بداية الستينات، نتج عنها أول برلمان انتخب بطريقة ديمقراطية ونزيهة، لكنه أثار مشاكل كثيرة حيث طرح ملتمس الرقابة وحاسب الحكومة، مما جعل السلطة المخزنية التقليدية تنتفض وتستشعر أنه قد تم الانتقاص من سلطتها، فجمدت هذه التجربة، وأعلنت حالة الاستثناء كمرحلة أولى، ليعقبها بعد ذلك انخراط الحكم في مسلسل طويل من الفساد ونهب المال العام وما رافقه من غش وتدليس وتزوير لإرادة الناخبين، مما أدى إلى تشويه وتأخير عملية التحديث السياسي، ولم تبدأ بلادنا الخروج من هذا النفق المظلم إلا مع انتخابات 1997 التي مهدت الطريق لتشكيل حكومة التناوب التوافقي.

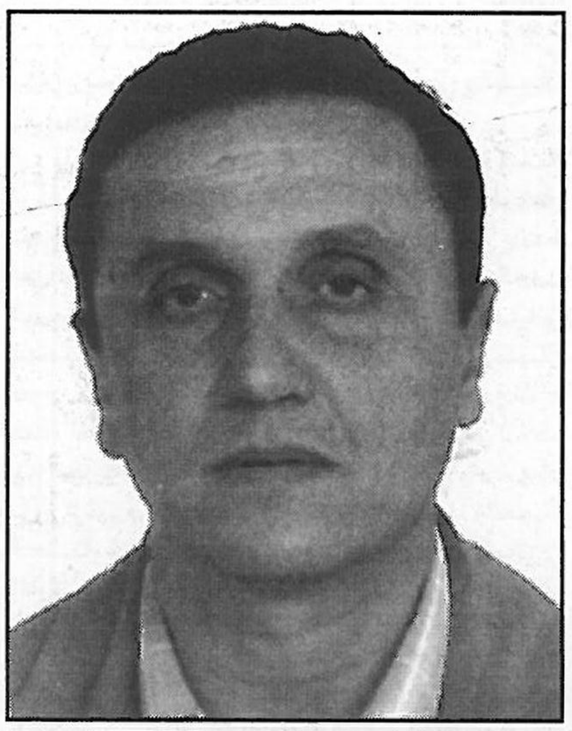
وبحلول الانتخابات التشريعية لسنة 2002، فقد اتسمت بنوع من المصداقية، وتعامل معها المنتظم الدولي على أساس أنها شكلت ذلك الاستثناء المغربي الذي يأتي من أن المغرب يصوت بكل حرية، لأن الدولة لم تعد طرفا في الصراع، بل أصبحت تلعب دور الحكم في الصراعات السياسية، معلنة بذلك ابتعادها عن نهجها القديم المتمثل في الترهيب والتدخل السافر، واستنجاد الحكم المركزي آنذاك بتنظيمات حزبية مصطنعة نعتت بالإدارية والتي أبدعها في إطار الصراع، ليواجه عبرها أحزاب المعارضة الوطنية، بل إن الدولة خاضت الصراع بشراسة وبقوة وعنف.

وتجدر الإشارة هنا، أن القوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا، ظلت دائما تطالب بضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتطعن بشكل مستمر في جميع نتائج الانتخابات التي يشرف عليها الجهاز الإداري التابع لوزارة الداخلية، مع الدعوة إلى المقاطعة في بعض المحطات، و تحولها إلى نمط ثابت بالنسبة لبعض فصائل اليسار الراديكالي، مما جعل الدولة تضطر إلى إشراكها في مسلسل الإصلاحات الانتخابية والاستشارات الشعبية، مع استمرار تهميشها في مسلسل الإصلاحات هذا، وفي المؤسسات المنتخبة المنبثقة عنه، وذلك فقط لضمان دخولها وجرها إلى المشاركة في الاستحقاقات، وضمن نفس السياق الاستجابة لمطلبها المتمثل في الإشراف على الانتخابات.

إن % 55من بلدان العالم تتبنى هيئات مستقلة للإشراف على الانتخابات، لأن هذا الإجراء أثبت نجاعته خاصة في الدول التي تعيش مرحلة الانتقال الديمقراطي، إذ يتقوى عامل الثقة في الحياة السياسية، مما يوسع من نطاق المشاركة السياسية، لا سيما إذا كانت هذه الهيئات فعلية وحقيقية، وليست مجرد آلية شكلية أو صورة يراد منها التلميع فقط..

وإذا كانت القوى الحية والتقدمية في بلادنا ظلت

**إن مهمة النسيج الجمعوي لا تكمن في توجيه الاتهام لأي طرف، بقدر ما ستعمل تقاريره العلمية على إعطاء صورة عن طبيعة الخروقات والاختلالات التي شابت العملية الانتخابية**



■ محمد لمرابطي

تناضل وتطالب بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة والمحايدة لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها، فإنها سرعان ما عملت على إرساء القطيعة مع هذه الفكرة مطلبا وإنجازا، وإثر ذلك أدت التطورات إلى إنشاء اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات من طرف الملك بواسطة خطاب التحكيم الملكي بتاريخ: 29 أبريل 1992، ومثلت في هذه اللجنة كل الأحزاب على قدم المساواة، بيد أن هذه اللجنة تعرضت إلى الاندثار نهائيا حتى قبل انتهاء المسلسل الانتخابي لسنة 1993-1992. وبعدها، أسست اللجنة الوطنية الثانية لتتبع الانتخابات من طرف الملك بمقتضى ظهير 01ماي 1997، وتشكلت من الرئيس الأول للمجلس الأعلى للقضاء ووزيري العدل و الداخلية والأمين العام للحكومة ورؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب، وهذه اللجنة كانت لها امتدادات على مستوى الأقاليم والجهات، ولم تندثر مثل الأولى، بل استمرت في مهامها ذات الصلة بالعملية الانتخابية، إلى أن ألغيت بواسطة اللجنة التقنية المجتمعة بوزارة الداخلية في 23غشت 2002، قبل موعد الاقتراع بأسابيع معدودة، وحسب أستاذة القانون الدستوري رقية المصدق، فإن قرار الإلغاء تم خارج قواعد الشرعية الدستورية، بواسطة اللجنة التقنية، هذه الهيئة التي لم ينص عليها الدستور، ونظرا إلى قرار الإلغاء انصب على هيئة أنشاها الملك في إطار الفصل التاسع عشر من الدستور.

وإذا كانت بداية التسعينات ونهايتها تصاعدت فيها نبرة مطالب الأحزاب الوطنية بخصوص حقها في الإشراف على الانتخابات، مما أفضى إلى إثمار لجن وطنية لمتابعة الانتخابات آل مسارها إلى أفق مسدود، فإن الشطر الأخير من السبعينات وبعد إنهاء حالة الاستثناء سنة 1977وطرح المصالحة الوطنية، عرف أبرز مبادرة أولية في هذا الشأن حيث أسس المجلس الوطني المكلف بالسهر على حسن سير العمليات الانتخابية، إلا أنه لم يندثر ولم يتم إلغاؤه كما حدث في التسعينات، وإنما تعرض للفشل بعد إجراء الانتخابات الجماعية في 1976، وذلك حتى قبل تنظيم الانتخابات التشريعية في يونيو من سنة 1977، كنتيجة منطقية لعدم تفعيله وقتئذ من طرف الحزبين المعارضين.

إن أهم ما يسترعي انتباهنا في هذا المجال، كيف أن أحزاب الحركة الوطنية، تراجعت عن كل تطلعاتها إزاء المطالبة بتوفير آلية متابعة الانتخابات التي تعد جزءا من الإصلاح الانتخابي، وتخليص الانتخابات من هيمنة وإشراف الجهاز الإداري لوزارة الداخلية، لتختزل في نمط الاقتراع باللائحة على أساس التمثيل النسبي كل آمالها ونضالها ، بحيث سيغدو وكانه نهاية المطاف في تحقيق النزاهة الانتخابية، وهكذا فمن التنازع ومعركة النزاهة الانتخابية إلى انتخابات التصالح، والإجماع حول انتخابات وزارة الداخلية.

وقبل إلغاء اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات في شهر غشت من سنة 2002، كان المركز المغربي من أجل ديمقراطية الانتخابات قد أنشئ في 10يناير 2002، وبعده النسيج الجمعوي لملاحظة الانتخابات في 28ماي 2002، وشكلت انتخابات 27شتنبر 2002جزءا من مهام المركز المغربي لديمقراطية الانتخابات، أما هدفه على المدى البعيد فهو دمقرطة الانتخابات ليس في شقه المسطري أو الإجرائي المتعلق فقط بنزاهة الانتخابات، بل في إطاره المؤسساتي الذي يضع أول شرط له " توفير دستور ديمقراطي".

والإطاران الجمعويان المذكوران، هما هيئتان مدنيتان مستقلتان، ولا يعني خروجهما إلى حيز الوجود قبل الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بظرف زمني وجيز أنهما يشكلان البديل للجنتين الوطنيتين، بل على العكس من ذلك، فقد عملت وزارة الداخلية على تقزيم دور النسيج الجمعوي وحصره ضمن مجالي الدفاع والانتظارية، وكبحت تطلعات المجتمع المدني حينما منعته من التواجد داخل مكاتب التصويت خلال يوم الاقتراع بكامله، مع إقصائه من الحضور في عملية الفرز في مرحلة إعلان عن النتائج، إنه تأرجح ما بين الإقصاء كحل جذري وهو ما استبعدته وزارة الداخلية والحكومة، وبين التطويق كحل وسط وهو ترجمة للموقف المبدئي بإلغاء الوسطاء في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها، والنسيج الجمعوي نظرا لتجربته وإدراكه بمدى دور وحساسية عملية الانتخابات، فإنه قد لجأ إلى ممارسة التطويق الذاتي على نفسه رغبة منه في عدم الاصطدام بوزارة الداخلية أثناء إنجاز مهمته ، لأنها ستهيمن على مختلف أطوار العملية الانتخابية.

وعلى الرغم من تأكيد النسيج الجمعوي أنه لن يقوم بمراقبة الانتخابات التي تبقى إحدى وظائف المؤسسات، ولكن مهمته الأساسية هي ملاحظتها، ورصد فقط سير عملية الانتخابات، فإن طموح أعضاء النسيج إلى مواكبة عملية التصويت من قبل مكاتب التصويت طيلة يوم الاقتراع، سيصطدم بالإقصاء أو الإلغاء الجزئي منها وذلك بتحديد مدة الحضور في المكاتب، وكذا عدد مرات زيارة المكاتب، أما التطلع إلى تتبع عملية فرز الأصوات والإعلان عن النتائج فسيصطدم بالإقصاء أو الإلغاء المطلق، فمن حرية المبادرة والتصرف إلى التطويق المحكم، فالإقصاء المطلق في عمليتي الفرز والنتائج، وهي عناصر ثلاثة متباعدة يصعب الجمع بينها، وذلك تحت ذريعة أن التشريع الانتخابي الحالي لا يسمح بالحضور داخل مكاتب التصويت إلا للرئيس وأعضاء المكتب وممثلي المرشحين.

وفي لقاء جمع النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات بوزير الداخلية بتاريخ 17شتنبر 2002، عبر ممثلو النسيج عن عدم اقتناعهم بالتعديلات القانونية والتخوفات المعبر عنها، وعرضوا وجهات نظر النسيج المتمثلة في أن القانون لا يمنع صراحة الحضور في المكاتب والفرز، وأن رهان حماية الانتخابات وضمان المصداقية والنزاهة والشفافية، مرتبط بمدى حضور المجتمع المدني ورصده لمختلف العمليات الانتخابية وفي كل مراحلها.

وعلى العموم، فإن مهمة النسيج لا تكمن في توجيه الاتهام لأي طرف، بقدر ما ستعمل تقاريره العلمية على إعطاء صورة عن طبيعة الخروقات والاختلالات التي شابت العملية الانتخابية، عددها ومستوياتها مع تحديد طبيعة الجهة الجغرافية التي وقعت بها هذه الخروقات ( المدن / البوادي )، دون ذكر أسماء أماكن بعينها أو أسماء أو أشخاص أو أحزاب. وفي المقابل، فإن النسيج الجمعوي لم تصدر عنه في هذا الصدد أية إدانة.

وفي ختام هذا المقال، لابد من الإشارة إلى أن تقرير النسيج الجمعوي لتتبع الانتخابات الذي صدر في 28ماي 2003، تطرق إلى ذكر اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات، باعتبارها من الآليات التوافقية للمراقبة، كما أنه تطرق، في معرض حديثه عن نتائج الرصد الوطني لانتخابات 27 شتنبر 2002، إلى اللجن الجهوية والوطنية التي سجل أنها " لم تعمل مع أنها محدثة بظهير".

× المنسق الإقليمي للنسيج الجمعوي بالحسيمة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002.

# الريف، الانتخابات، الأمل الديمقراطي... متى يتبخر الصلب؟



■ عبد الوافي المسناوي

يعرف الريف في الحاضر، حركة عامة تطال مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة تعود إلى عاملين أساسيين :أولّهما ، النشاط الملحوظ للمجتمع المدني الذي عمق العناية بالمسألة الثقافية والانشغال بتنوير الرأي العام، وثانيهما خاصية الانفتاح الصريح للدولة المغربية إزاء الريف المعاصر، تلك الخاصية التي تؤشر عليها المبادرة الملكية الظافرة.

ربما نستطيع القول أن الحركة العامة همت بلد المغرب برمته، ومع ذلك ثمة خصوصية تنفرد بها داخل منطقة الريف وهي خصوصية تقبل التفسير بالعودة إلى التاريخ والجغرافيا. لا يعنينا الانكباب على محاولة الفهم والتفسير بقدر ما يهمنا التفكير الأولي في بعض علامات التحول التدريجي الذي يعرفه الريف المعاصر في السنوات الأخيرة.

يشهد الريف، على نحو لافت، إقبالا شاملا على التصدي لظاهرة العمران الذاتي والعمل على تطوير أداء المجالس النيابية والدعوة إلى فتح أوراش للعمل من شأنها أن تحدث تغييرا ملموسا في البنيات والتجهيزات الأساسية التي تؤثث المجال الريفي المتوسطي، كما أن الريف يعرف كذلك حياة سياسية جديدة قد تبعث على التفاؤل وتشجع على ابتكار الأفق السياسي الجديد لمغرب قوي ومزدهر، ولا يفوتنا في هذا المضمار الإشارة إلى أن سياسة الإنصاف والمصالحة جعلت الريف يعرف، رويدا رويدا، ممهدات عهد جديد لعمل سيّاسي جديد.

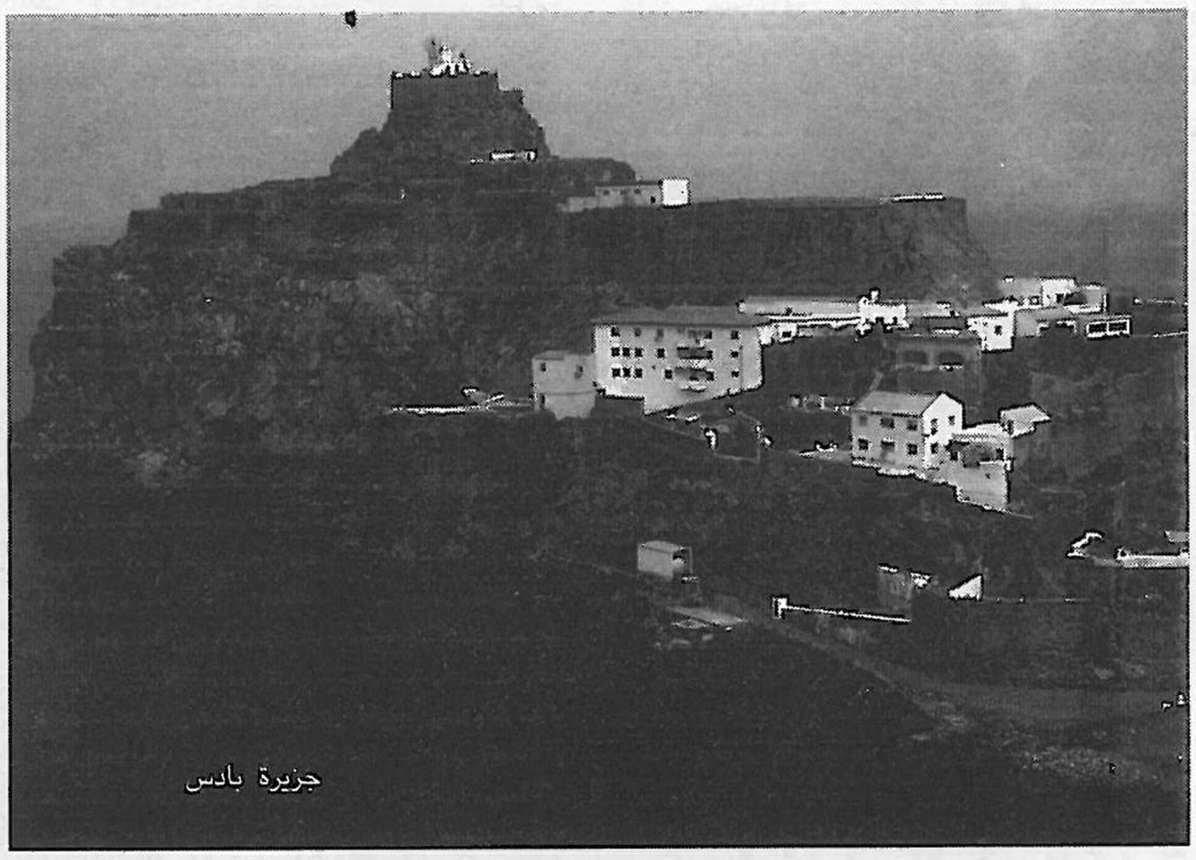
هنالك في منطقة الريف، والتي تشمل حيزا واسعا من شمال المغرب، ظاهرة الانبعاث الثقافي التي تدفع إلى الانشغال على نحو جديد بقضايا أساسية تهم تقدم بلد المغرب ومنها على سبيل المثال التنمية والديموقراطية والحداثة. على أن الشيء الذي تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد هو أن النضال الثقافي الذي بدأ ينشغل به المواطن عندنا، لا يرتبط بالضرورة ببرنامج سياسي بعينه ترسم ملامحه أحزاب سياسية بعينها، فيكاد يقترب الأمر بنهضة ثقافية تأبى المسايرة الخجولة لتطلعات العمل السياسوي الذي يبتغي الوصول إلى السلطة بأي وجه كان. وهكذا يتبدى أن الاستقلال الثقافي الذي يدعو إليه المجتمع المدني ونزوع هذا الأخير إلى التخلص من السياج السياسوي اللا مجدي الذي يقلل عطاءاته الخلاقة، يكشف عن ضعف التأطير الثقافي وضحالة الإيديولوجيا في العمل السياسي الذي تصدر عنه بعض الإطارات الحزبية التي تشير إلى فقدان سمعتها السياسية بسبب تجاهلها لأهمية الثقافة في تدبير شؤون السياسة والاقتصاد.

يتحمل المثقف الديمقراطي عندنا، مسؤولية فكرية كبرى وتعترضه صعوبة قصوى، يعبر عنها ويجسدها كلما أتت فرصة أخذ الكلمة، والإدلاء بصوته في مجال "السياسي".

لقد تجدد العمل الديمقراطي عندنا في الفترة الحالية وانشغل فكر "الأنتلجنسيا" بتكريس مبدأ الانفتاح الإيجابي على قيم حضارة البحر الأبيض المتوسط والتي يشهد التاريخ على احتوائها لعناصر تشجع على الحوار الثقافي والإقرار بمبدأ الحق في الاختلاف، غير أن الصمود أمام ثقافة الجمود ليس بالأمر الهين في جدول العمل لمثقفنا الديمقراطي، بل هناك ماهو أعوص من ذلك، إذ أن الانخراط الإيجابي في العالم المتوسطي بوصفه مدخلا من المداخل الضرورية لنشأة الديمقراطية الفعلية في بلدنا، فكرة لا تجد لها سندا قويا في ثقافتنا الوطنية التي عودت الفاعلين السياسيين على التعامل مع تاريخ المغرب تعاملا اختزاليا ينبذ الاختلاف والتعدد الشيء الذي جعل معظم التقارير الايديولوجية للأحزاب الوطنية تعيد إنتاج رمز الوحدة فتفتقر إلى الحس التاريخي العميق لبلد المغرب، الذي تشكل ثقافته رافدا من الروافد الأساسية لحضارة البحر الأبيض المتوسط، والتي امتزج فيها بشكل جميل كل من العقل والخيال والأسطورة ومحبة الحكمة.

بات من المعروف اليوم، أن الريف العميق يتمتع بتركة تاريخية هامة بقيت لعقود طويلة جامدة مهزومة. ساهم البحث الأنثروبولوجي والتاريخي والفلسفي بقسط وافر في إبراز الغنى الثقافي لذاكرة الريف في العقد الأخير، بل إن البحث اتجه صوب الكشف عن حقائق ظلت منسية لزمن طويل. إن الريف من حيث هو مجال مغربي متوسطي إسلامي يزخر بشواهد ساطعة تثبت انتماء المغرب للمجال الثقافي المتوسطي، والذي ساهم فيه المغاربة بترسيخ بوادر التسامح الديني والتمهيد لبروز الثقافة الحديثة، ولعل خطاب الأولياء والعلماء والصلحاء في الريف مثل البادسي والبطيوي والجادري والماوسي... أقوى شاهد على ذلك. ثم إن الريف المعاصر عرف تجربة سياسية "ليبرالية" قل نظيرها في مقاومة الاستعمار والتصدي للاحتلال الأجنبي إعمالا لمبدأ الحق في المقاومة الشهير في منظومة الليبرالية الكلاسيكية. إننا نقصد التجربة السياسية العسكرية لمحمد بن عبد الكريم الخطابي.

هكذا يظهر أن الريف كان ولايزال شريطا ساحليا أساسيا في بلاد المغرب، يعج بإرث ثقافي غزير ومتنوع يساعد لاريب في إضفاء الغنى والقوة على البلد، لكن الذي حصل وبقي مجهولا هو أن السنوات الأولى للاستقلال في المغرب، جعلت الريف يعرف حالة من العزلة والتهميش ومزيدا من تجميد الرأسمال الثقافي الذي كان يزخر به سابقا، ذلك الرأسمال الذي لو حصل استثماره لأتى بالنفع العظيم، بل ومنح البلاد المكانة اللائقة بها في الفضاء المتوسطي الذي يشجع ـ كما رأينا سابقا ـ على تجسير الفجوة بين الثقافات والسماح بالعبور نحو العالمية والشمولية.


جزيرة بادس

نعلم أن التاريخ لا تحكمه حتميات صارمة تزج بالبلدان في مصير إلزامي نهائي، ذلك لأن الفرص المتاحة والصدفة السعيدة لا تقل أهمية في صناعة التاريخ وتوجيه البلدان نحو غايات أخرى، ولذلك فإن بوادر التحول الجذري التي يعرفها المغرب في السنوات الأخيرة، والتي همت منطقة الريف على نحو لافت، شاهدة على مرور البلد من تجربة تاريخية يبدو أنها تجشب العهد الذي طال أمده والذي زج بالمغرب والريف على وجه الخصوص في وضعية لا يحسد عليها. إن ملامح التحول الذي تعرفه منطقة الريف في العهد الجديد، بمعية الملك الجديد، إيذان باستئناف جديد يؤسس لشروط إمكان تحقيق المشروع الاجتماعي الحداثي الذي ظل المغاربة في ليلهم الطويل يحلمون به طويلا. قد يكون في الإقرار نوع من المبالغة، ومع ذلك نستطيع القول، إن الجهود متى تظافرت في فهم أبعاد ودلالات الاختيار الملكي الجديد، والذي ينبني على إعادة النظر في مفهوم السلطة، تساعد لاريب في تسليط الأنوار على قضايا تاريخية معقدة بقيت مطموسة، بل منعت من مواصلة المشروع التحديثي الذي عرف المغرب بداياته في الزمن الماضي..

لقد ساد في ربوع الوطن المغربي وعي تلقائي يعتبر فكرة المغرب المتعدد مجرد إثارة للنعرات التي تبدد الوحدة وتقوض دعائم الدولة الوطنية، وربما لسنا في حاجة إلى عناء كبير لكي نبين أن هناك من جهز الرأي العام ليميل نحو الاعتقاد بأن أهل الريف، وربما المناطق الأمازيغية عموما، إنما يشكل عرقلة أمام الوحدة الدينية والتكتل الوطني؛ هذا في حين أن التجربة تؤكد أن الديموقراطية الحديثة لا تحيا إلا بإدارة التعدد وأن الدولة الوطنية لا تقوى إلا بتدبير الاختلاف.

الكل يعلم اليوم، أن الوضعية الاستعمارية للمغرب توارت وأن ايديولوجية الوحدة لم تعد نافعة، ولذا فإننا نتساءل عما إذا كان عندنا اليوم مؤهلات تطمئن من كان ينتظر انتظارا طويلا عهد النهضة والحداثة، كما أننا نتساءل عما إذا كان المواطن يتمتع بقابلية لمناصرة المناضل الديموقراطي؟

لا شك أن الجواب ليس بالأمر السهل، سيما وأن الإشكال ينطوي على عناصر عديدة يتعين استحضارها لتلمس الجواب الممكن، ومع ذلك يروقني أن أتعجل وأختار الوقوف عند مسألة الانتخابات، والتي ربما يسعف فهم تفاعلاتها بالفضاء المدني عندنا على معرفة ما إذا كانت الانتخابات بالنسبة لنا وسيلة ديموقراطية لبناء التنمية والحداثة.

تتجه الذهنية العامة عندنا إلى التعامل مع الانتخابات القائمة على الاقتراع المباشر والنزيه على نحو إيجابي، وبالتالي فإنها بمنزلة المحفز على إيقاظ الهمم وتحمل المسؤولية التاريخية، وذلك على الرغم من أن آلية الانتخابات وحدها لا تكفي لإنجاز المشروع الانتخابي، ما دام أن هذا الأخير يقتضي تجذرا لقيم الديموقراطية في وعي وسلوك المواطنين.

لقد ازدادت درجة الغيرة الوطنية في منطقة الريف على العهد الجديد، ويمكن القول أن الأنشطة الثقافية التي تبادر إليها هيئات المجتمع المدني محليا، تسير بخطوات رزينة نحو التهيئة السياسية لممارسة لعبة الديموقراطية بشكل أفضل. لقد بدأ الحس التاريخي بفضل جهود الباحثين والمثقفين "الصامتين" والمنابر الحقوقية، يتغلب على المزايدات السياسية المبتذلة التي زجت بكافة الناس في غفلة عميقة، ولعل بوادر رفع الحصار وتنحية العزلة والتهميش عن منطقة الريف، في العهد الجديد الذي يعرفه المغرب، عامل مهم في تنمية الإحساس بقيمة الثقافة ودور التاريخ في ترشيد السياسة وتطوير الديموقراطية.

يعلم الجميع أن الدولة المغربية، بقيادة الملك الجديد، تعتمد استراتيجية جديدة تخالف، أشد المخالفة، أسلوب الاستبداد السياسي، إذ أنها تعلن عن تجديد السلطة وتأهيل المشروع الحداثي وزرع الثقة في التعاقد بينها وبين المجتمع المدني؛ فهل يمكن القول أن الدولة المغربية تحذو بالبلد نحو النمو والازدهار؟ يبدو أن النهج الذي تعتمده لا يتعارض مع التطلعات الديموقراطية، لكن ما هي منزلة الحزب السياسي في المشروع الديموقراطي الذي ينوي المجتمع المدني إنجازه بشراكة مع الدولة المغربية النامية؟ كيف تتعامل أحزابنا مع الانتخابات كوسيلة ديموقراطية لبناء التنمية والحداثة؟

تدفع القناعة التي تشبع بها المثقف الديموقراطي عندنا، إلى الإشارة والتنبيه أن التجارب السياسية تعلّم كيف أن الرغبة في الوصول إلى السلطة لا تكفي لخلق شروط التغيير الديموقراطي، وأن مبدأ تكافؤ الفرص كفيل بوضع حد للتفاوت بين مناطق البلد، ولذا تطرح مسألة الأولويات التي لاتقبل التأجيل والعناية الفائقة بالتشعب والتنوع الذي يعرفه بلدنا، والانصراف إلى الاهتمام بالثقافة من حيث هي قيمة تقبل الاستثمار وتنتج الثروة الضرورية للتنمية.

فهل بإمكان المثقف الديموقراطي أن يجد في كلمة الحزب السياسي عندنا ضالته المنشودة؟ أم أنه سيصاب بخيبة الأمل عندما يشاهد أن الكلمة تستعجل الوصول إلى السلطة وتترك في الظل، كما صنعت في الأمس، قضية الديموقراطية ومرجعية حقوق الإنسان؟

يوجد في الريف إقبال ملحوظ على التجديد وحرص واضح على ضرورة إعادة قراءة التاريخ وتجديد أسئلته، وقد بدا لنا أن ذلك الإقبال ينصب في جوهر التجديد الثقافي الذي يعد مدخلا أساسيا للتجديد الاقتصادي والسياسي، ذلك لأن الثقافة لم تعد اليوم شيئا ثانويا بل باتت شرطا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإني أقول هذا الكلام وأنا أعرف أن ذوي التوجه الماركسي الأرثوذوكسي قد لا يقبله.

إن المعطيات المباشرة للوعي عند معظم الناس في منطقة الريف تفيد أن العهد الجديد أيقظ الريف من سباته الدوغمائي العميق، فحمل معه أهله على التعلق بآمال عريضة في فتح حوار هادئ ورزين قد يعطي ثماره على كافة الأصعدة، والحقيقة عندنا أن المبادرة الملكية فرصة تاريخية سعيدة لإحياء الوجه المشرق لمنطقة الريف التي ظلت جدارا سميكا لحماية كيان المغرب وحوزته. وأود الإشارة بالمناسبة كون العمل الذي قامت به هيأة الإنصاف والمصالحة إلى عهد قريب، ولو أنه عمل محصور ومحدود في الزمان والمكان، فإنه ينم عن تجربة تقبل الاستثمار وتسمح باستخلاص العبر، ومنها أن خيار الديموقراطية لا رجعة فيه من أجل تجاوز عوائق التحديث. صحيح أن عمل الهيأة لم يكن ليرقى إلى مستوى انتظارات أهل الريف، الذين حزت في نفوسهم عواقب المؤامرة التي دبرها الفكر الأوحد في السنوات الأولى لاستقلال المغرب. وقد تفهم الأهل عذر أصحاب الهيأة في التقصير حول ما جرى في الريف حينما أسندوا ذلك إلى أزمة البحث عن الحقيقة في تاريخ المغرب المعاصر. وعلى الرغم من أن الفكر الحقوقي عندنا، آثر البحث عن الحقيقة كمدخل للمصالحة والإنصاف، فإنه حسب مشروع الهيأة بداية لا يستهان بها للمضي قدما نحو رد الاعتبار للريف الذي لم يرض بالمهانة والاتهامات المزعومة التي زرعها ذوو الحقد والضغينة في نفوس المغاربة والتي لم تؤد سوى إلى مشاكل تخبط فيها الريف وربما الشعب المغربي قاطبة.

الظاهر أن الوضعية الراهنة للريف، تنم عن بروز أفق فكري جديد مباين بالجملة لما كان عليه من ركود وضياع وخيبة أمل سابقا، لذا فإن الانتخابات التي تأتي في الظرفية الراهنة ليست بالوسيلة الديموقراطية التي يستعملها من يشاء وكيف يشاء وحيث يشاء.

إن الضغط، الذي يمارسه المجتمع المدني بواسطة قواه الحية، سوف يجعل المترشحين يجتازون امتحانا صعبا فيراجعون حساباتهم ودفاترهم السياسية، التي قليلا ما كانت تشمل تطلعات المثقف الديموقراطي الذي يصبو نحو المغرب المتعدد والذي طال انتظاره في النهضة والحداثة.

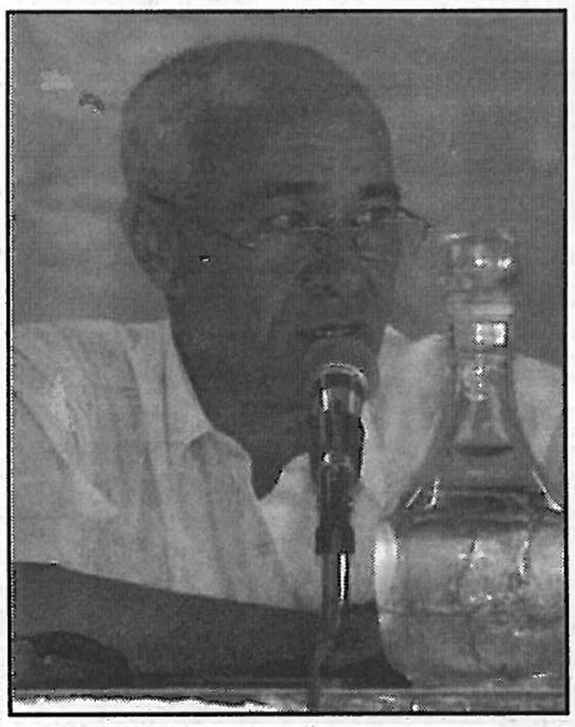
إن الشيء الذي ترسخ في ذهن المثقف المدني هو أن النضال الديموقراطي لا يمر بالضرورة من قناة حزب سياسي بعينه، ولو كان حزبا يساريا، ذلك لأن معظم الأحزاب في بلادنا لم تستند على دعامة اجتماعية شعبية، بقدر ما نشأت نشأة تلقائية يحكمها هاجس الضم والتدبير المستعجل وحيازة النفوذ، بحيث أنها غالبا ما نسيت القدر التاريخي للوطن المغربي.

قلنا سابقا أن الانتخابات النزيهة وسيلة ديموقراطية للتعبير عن الاختيارات السياسية التي يتطلع إليها الشعب، بيد أن انتشار الضعف والهشاشة في المجتمع، وسيادة ثقافة الوصاية التي تمنع من ممارسة حق الاختلاف، لا يساعد على التغيير الديموقراطي مهما كانت الانتخابات نزيهة، لذا نؤكد على أن الضحالة والحماقة متى انتشرتا، فإن ذلك يفضي حتما إلى ظهور تجار وسماسرة الوهم بالتحول الديموقراطي، واستشراء ظاهرة التشويه الفعلي للخريطة السياسية للمجتمع المغربي. ومع ذلك، فإننا نستطيع القول أن الصحوة الفكرية التي بدأ يعرفها الريف، على وجه الخصوص، لن تساير ـ فيما نعتقد ـ مغالطات السياسة الصغيرة التي تختزل العمل السياسي في حب السلطة والمال. وقد آن الأوان لإقحام السياسة الكبرى في وجودنا والذي من علامته إبطال دعاوى الضمائر الضعيفة التي لا تتوانى في التلاعب وشراء الذمم. إن منطق التاريخ يتغلب على منطق الأهواء الشخصية والميولات الفردية الخاصة، فيصنع بذلك البطولات التي ترفع البلدان إلى أعلى عليين، فهل تستطيع الانتخابات أن تضرب الموعد مع التاريخ؟ هذا ما سيخبر عنه الزمان.

**(أستاذ وناشط ثقافي)**

## أسئلة و رهانات انتخابات شتنبر 2007

# واهم من يعتقد أن العملية الانتخابية بالمغرب ستشكل عاملا حاسما في تقرير مصير الشعب



■ أحمد البلعيشي

**استهلال لابد منه:**

حين توصلت بدعوة من هيأة تحرير جريدة "ثيفراز نريف" مشكورة، للمشاركة في نقاش موضوعة الانتخابات التشريعية المقبلة، قررت مباشرة أن ألبي طلب النقاش و بدون تردد، خاصة و إنني شخصيا احتفظ لهيأة تحرير الجريدة سابقا و الآن بالكثير من علاقات الود و الاعتبار، و ثانيا لأن الموضوع يستحق أكثر من نقاش و حوار رزينين. و في مستهل تناول الموضوع أشير إلى ملاحظة أساسية وهي أن اقتران موضوع الانتخابات بمصطلح الريف يحمل من الالتباسات و البياضات ما يستدعي توضيحا من قبيل إن الريف يتجاوز اصطلاحا و سياسيا وواقعيا منطقة الحسيمة و التي هي محط اشتغالنا كفاعلين سياسيين و إعلاميين. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن استعمال الريف هكذا من دون تحديدات تاريخية و جغرافية وقانونية هو نوع من الإمعان في تشويه الموضوع، أو على الأقل الإصرار على تمثيل مناطق بأكملها من دون موجب موضوعي أو حتى علمي.

هذا مع الإشارة إلى أن ما يلوكه البعض من كلام حول محطة الانتخابات و كأنها فرصة لتقرير المصير ؟أو لحظة تاريخية لإحداث القطيعة مع الماضي ؟؟ هو استهلاك فج لخطاب خشبي أو حجري لن يفيد الناس لا في تغيير أحوالهم الاجتماعية الملموسة و لا في تحقيق نتائج انتخابية بلغة الأرقام و الكراسي الجافة.

إذن بعيدا عن هذا وذاك ؟وفي اعتقادي المتواضع- فإن انتخابات 7شتنبر المقبلة هي مجرد محطة عابرة ضمن مسلسل وطني تعود لحظة انطلاقه إلى بداية السبعينات، حيث قرر المغاربة – على الأقل الجزء الأساسي منه – التخلي التدريجي عن ثقافة الممانعة و المنازعة حول شرعية المؤسسات الدستورية للبلاد من منطلق الاقتناع المتدرج بفشل تجارب الثورات و الانقلابات و الرهانات الخاطئة، ومن حصيلة وعي حقيقي بقدرة المغاربة في تدبير شؤونهم ضمن ما يتيحه المجال الديموقراطي لمؤسساتهم كمكسب جماعي، صيغ في أحلك ظروف النضال خاصة إبان سنوات الرصاص. وعليه فإن من يراهن على محطة 7 شتنبر لخلخلة الأوضاع أو زعزعة المعادلات واهم بالمطلق، ولن يجني من حساب البيدر، إلا ما زرعه من وهم عاصفي.

أما انتظارات المواطنين الذين يعنيهم أمر الانتخابات، فلا يحتاج المرء إلى منظار فلسفي كي يجزم أن الرهانات الحقيقية تنصب أساسا في القضايا التالية:

ربح رهان التنمية واستثمار توجه الملك محمد السادس بصدد المصالحة الحقيقية مع الريف مجالا، وإنسانا، وذاكرة...

_تعميق مسلسل مشاركة ساكنة المنطقة في تدبير شؤونها المحلية و الجهوية والوطنية ضمن ما هو متاح من معطيات رقمية و مؤسساتية، و إمكانيات ذاتية وموضوعية واقعية وليست وهمية.

_إفراز نخبة جديدة قادرة على تجاوز لغة الخشب وثقافة الحركة الوطنية في وجهها السلبي و التوغل في التقليدانية و الاتكالية و الأسطرة، ومن ثم التفكير مستقبلا والنضال لتحقيق جهوية واسعة و متكاملة مندمجة ضمن النسيج الوطني، و متفتحة على ثقافة العصر بكل مقتضياتها الدستورية والديموقراطية و الحقوقية.

أخيرا أشير إلى أن مشاركتي ضمن هذا النقاش المفتوح لموضوعة الانتخابات المقبلة قد تعمدت فيها، أولا، عدم التركيز على الجوانب و المعطيات الرقمية و القانونية والإحصائية لسبب بسيط وهو توفر هذه المعطيات في منابر و مراكز، ومن ثم أرى أن لا جدوى من إثقال كاهل القارئ بمثل هذه التفاصيل المملة. وثانيا، تناول الموضوع، و بعد الاستهلال، انطلاقا من محور تاريخي أسلط فيه الضوء على التطورات والإخفاقات و المستجدات المحايثة لموضوع الانتخابات بالمغرب، و محور يهم علاقة الريف بالانتخابات وتقديم بعض الإيضاحات بصدد الالتباسات و البياضات التي يتعمد البعض الخوض في مائها العكر، بغية تبرير سياسة الأخطاء القاتلة تجاه الذات أولا و الريف ثانيا و المغرب بداية و نهاية؛ وعلى سبيل الاستخلاص قدمت ما يشبه إعلان مبادئ لإنجاح محطة الانتخابات المقبلة وربح رهاناتها الحقيقية و الواقعية .

**-الانتخابات في سياق التاريخ و أبعاد الموضوع:**

الجدل حول الانتخابات بالمغرب، من زاوية التفكير في المستويات المختلفة، و كذا في الإخفاقات المستمرة في الوصول إلى الاستفادة من التكتيكات الانتخابية (الأرقام، الإشعاع، المصالح الحزبية) أو من استراتيجية النضال الديموقراطي كما مورست في المغرب، هو جدل رغم قدم الممارسة الانتخابية بالمغرب..لا زال جديدا و لم يستنفذ بعد راهنيته خاصة من زاوية تملك تصورات مجالية، ومقاربات تمتح مبرر وجودها من الفهم الاجتماعي و الحداثي لموضوع التغيير الاجتماعي يدا في يد ، أو جنبا إلى جنب المواطن"ثقافة المشاركة" ..بله يمكن التساؤل بصراحة و من دون كبير تحفظ: هل الجسم السياسي المغربي التقليدي و الجديد ( إن جاز هذا التمييز)، قد حسم سؤال ما العمل ؟ و من ثم انخرط بالفعل و القول في الزمن السياسي الديموقراطي، هذا دون الاستهانة من نتائج موضعة أقسام واضحة من هذا الجسم لنفسه ضمن الدينامية السياسية ذات الملمح »الديموقراطي"، و ما تحصل منه من فوائد ?على الأقل ?على مستوى القطع مع أساليب الحكم المطلق، خاصة في مجال تعيين ممثلي الأمة و الجماعات المحلية كما دأب المخزن على ذلك إبان بداية الاستقلال؟ إن مشروعية هذا السؤال ينضاف إليه استمراء المنطق الانهزامي من طرف قوى سياسية وازنة في الوضع السياسي المغربي: الاتحاد الاشتراكي، التقدم و الاشتراكية من جهة، و من جهة ثانية ارتكاس أطراف أخرى من الجسم اليساري..عند النقد السلبي و الوقوف عند درجة الصفر في السياسة... لا يحددها فقط التقدير الكمي لحجم المتحصل عليه من نتائج التنوير الكمي و النوعي للمجتمع، ولا درجة انغماس الفكر الديموقراطي في النسق السياسي العام للبلد؟؟ بل إلى مدى اقتناع كل هذه الأطراف، يحدده تجاوزها للمنطق التقليدي لممارسة السياسة و ربط التحالفات على سنة الحركة الحزبية في علاقتها الصوفية انجذابا و انقطاعا بالمخزن.

مع التأكيد، بادئ ذي بدء، أن الشروط المسموح بها للمشاركة في الحياة السياسية المغربية بأكملها و ليس فحسب- المشاركة في اللعبة الانتخابية وهو ما يسميه البعض "بالانفتاح المتبادل و المراقب" هي شروط أشبه ما تكون بظروف المستجير من الرمضاء بالنار، و إن شئنا تقديم عناصر اللوحة عارية من الأصباغ الإديولوجية و الانتهازية، لابد لنا وان نسجل على سبيل التلميح وليس الحصر ما يلي:

التخلي الكامل عن مرتكزات القوة الإديولوجية و التنظيمية من قبل الحركة الوطنية بعيد الاستقلال الشكلي لصالح المخزن، إن لم نقل أن عناصر أو مسلسل الانهزام هذا تم تدشينه انطلاقا من عملية "ايكس ليبان" و من ثم تداعي عناصر المشهد، وفق ما تواتر و تراكم من مشاكل و إخفاقات ...

التضحية بجيش التحرير و رجالات المقاومة و مقاربات التغيير الشامل، ومن ثم عدم تحمل بل تسليم كل المسؤوليات و مراكز القرار و الاختصاصات التنفيذية و التشريعية و الدينية.." للملك محمد الخامس باعتباره ملكا وطنيا و شرعيا يرتبط برباط مقدس مع الحركة الوطنية و أهدافها " كما يوضح عبد الرحمان اليوسفي في آخر مشاركة فكرية له ببلجيكا. و من ثم لم يكن قرار إسناد الحكومة لشخصية تنتمي إلى جذر الحركة الوطنية في طبيعتها التقدمية و أعني المرحوم عبد الله إبراهيم بعيد اندلاع انتفاضات شعبية (كان الريف في مقدمة من اكتوى بنارها طيلة ما يسمى بسنوات الرصاص) إلا بداية-كما أسميه سلفا ?الانفتاح المتبادل و المراقب بين القصر الملكي و الحركة الوطنية، و هو نفس ما سيتواصل غداة انخراط الحركة الوطنية بأجسامها الوطنية اليسارية المختلفة فيما سمي من قبلهم ب"التناوب التوافقي" غداة سنة 1998.

تبني نموذج من الديموقراطية لا يستساغ إلا من قبل حفنة من السياسيين الفاقدين لأي بوصلة للتجديد مهما كان سلسا و مدنيا، و بعيدا عن شعارات التغيير الثوري أو الانقلابي أو الكيفاري ...هذا النموذج من الدمقرطة "تجاوزا" و الذي شكلت فيه الطبخة الانتخابية من خلال صفقة 1960 و كذا ما يسمى بالتناوب و الانتخابات المنظمة سنوات 96/97، و ما ردده الملك المرحوم الحسن الثاني في الخطاب الاختتامي للدورة البرلمانية في أكتوبر 1997 عندما قال بأن المغرب تتهدده" السكتة القلبية"..لم يكن إلا غطاء على حجم الخصاص الديموقراطي للقوى المناضلة من أجل الديموقراطية، ومن ثم كان الثمن باهضا بالنسبة لمصير شعب، ووطن ظل، على الدوام ، في يد مخزن لا يتقدم إلا بقدر ما يبتلع في طريقه من أحلام و طموحات الشعب و طلائع هيئاته السياسية و النقابية و الثقافية ، ومن ثم استمرار نفس مؤشرات "السكتة القلبية" في تهديد المغرب و المغاربة، باستثناء حفنة من مرتزقة السياسة بمفهومها المخزني المبتذل، هذا دون التقليل من المجهود الكبير الذي يبذله الآن جلالة الملك محمد السادس لتغيير المعادلة، و هو دور بحاجة إلى كل الحداثيين و الديموقراطيين الحقيقيين بعيدا عن الشعارات الفارغة.

تشويه المعايير الدولية للانتخابات النزيهة و الحرة، خلال التجارب الانتخابية السابقة، في الجوهر مع بعض الإصلاحات على مستوى الشكل. مع التذكير بأن المعايير الدولية تستهدف أساسا ما يلي:

أن يكون لكل دولة حكومة تستمد سلطتها من إرادة الشعب، معبرا عنها بواسطة الاقتراع السري في انتخابات حرة و نزيهة و شفافة تجرى على فترات منظمة على أساس اقتراع عام على قدم المساواة بين الناخبين.

و علاوة على ما تضمنه للأفراد من حقوق في هذا الصدد، فإن الأفراد يتمتعون بحقوق الانتظام في الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها أو يتمتعون سويا بدورهم مع مثل هذه الأحزاب بحق إجراء الحملات الانتخابية و المشاركة فيها، ناهيك عن الضمانات و الاشتراطات المفروضة على الحكومات، من قبيل إنشاء آليات محايدة و غير متحيزة و متوازنة لإدارة الانتخابات لصالح كل المواطنين و ليس جزء منهم فحسب.

انطلاقا من هذه الإطلالة التاريخية على العملية الانتخابية بالمغرب تتأكد حجم و خطورة الرهانات السياسية المطروحة على انتخابات شتنبر 2007، و التي هي على كل حال رهانات لا يشكل المعطى الانتخابي المحلي إلا بندا صغيرا ضمن أجندة ما هو مطروح على المغاربة و اعني بالضبط:

ضرورة ربح رهانات الحكم الذاتي بالصحراء ضمن أجواء سياسية، لا تغطي فقط على" التشويش " الذي مارسته موريتانيا على ريادية المغرب في هذا الشأن، بل تدعم مسار الانفتاح السياسي الذي دشنه الملك محمد السادس و على مختلف الجبهات السياسية و الحقوقية و التنموية و الدينية حتى. و على العموم، فإن استباق الدولة المغربية لنتائج الانتخابات ووضع قوانين جديدة تنظم الحياة السياسية و فتح المجال أمام المراقبين المحليين و الدوليين، و المراهنة على إدماج قسم من المعارضة الحالية خاصة الإسلامية ضمن النسق الحكومي المقبل، هي كلها رهانات إذا لم يستطع المغاربة تحقيقها فإن خطر تعميق مؤشرات الردة الاقتصادية ستتفاقم و هو مالا نتمناه لوطننا و لتجربتنا السياسية الرائدة قياسا إلى دول الجوار.

**-رهانات انتخابات 2007 بالنسبة "للريف":**

بداية أود أن أشير إلى أن إشكالية "الريف" سواء تعلق الأمر بإحالته على الانتخابات كشكل من الممارسة السياسية الضامنة للمشاركة و التنمية و التقدم الاجتماعي، أو منظورا إليه من الزاوية السسيولوجية و حجم الانتظارات التي نعلقها على مساهمته ضمن الفضاء المتوسطي لإشاعة الديمقراطية و التقدم و حقوق الإنسان.. هي مثار أسئلة مقلقة أود فقط أن أشير إلى بعضها:

سؤال التاريخ: الذي لازالت صفحاته تطرح عدة التباسات و علامات استفهام، بل يحق لنا التساؤل بالريف: أين موقع الريف من تاريخ المغرب الرسمي؟ هذا دون إثارة موضوعة الإنصاف و المصالحة لما لهما من اعتبارات و حساسيات قد تزيد الإشكالية إشكالا.

سؤال الديموقراطية: و التي لا قيمة لأي ديموقراطية لا تتمتع فيها الجهات بكامل حقوقها في التقرير و التدبير، و الريف طبعا أهم الجهات تعبيرا على الغنى و التعدد الثقافي و الاقتصادي و كذا التنوع الجغرافي لتضاريس البلاد و مكوناتها الطبيعية.

سؤال الجغرافية: التي تسعف كل بلاد العالم في جعل شمالها متقدما على جنوبها، ما عدا جغرافية الريف التي تتخذ كحصان طروادة لتأبيد أكذوبة استحالة تنمية المنطقة لأسباب تتعلق بوعورة الطبيعة؟ وما إلى ذلك من ترهات.

سؤال الاقتصاد: و الذي تؤشر كل المعطيات و الأرقام على قدرة الريف على النهوض بأعباء التنمية الشاملة اعتمادا على ثرواته و ثروات أبنائه المادية و المعنوية إذا ما تم تجاوز"الفيتو" السياسي والذي سلط - لأجيال عديدة - على رقاب المواطنين بالمنطقة، والذي يبدو أيضا بأنه في الطريق إلى الرفع خاصة اتجاه المؤشرات المتراكمة بعيد انتقال الحكم إلى الملك محمد السادس.

سؤال الثقافة: بحكم ما تزخر به المنطقة من خصوصية ثقافية و لغوية طالما تعرضت بدورها للطمس و التذويب، دون حصر الإشكالية الأمازيغية في بعدها المناطقي و الجهوي، بطبيعة الحال.

**-على سبيل الاستخلاص:**

العملية الانتخابية بالمغرب لم تشكل ولا يمكن لها أن تشكل عاملا حاسما في تقرير مصير الشعب كما يتوهم البعض، بل هي مجرد محطة عادية ضمن مسلسل طويل من النضال الجاري على مختلف الجبهات الدستورية والسياسية و الثقافية، ومن ثم فإن الرهانات أو الانتظارات الوطنية و المحلية لن تكون إلا محصلة لما هو معطى من حقائق الوضع الديموقراطي و السياسي للمغاربة. ومن ثم فإن مسلسل النضال من أجل الديموقراطية وتوسيع دائرة الانفتاح السياسي لازال طويلا و شاقا، و إن الرهان على بعض التجارب أو الأشخاص ما هو إلا محض دجل سياسي وعبث فكري و تضليل للمواطنين.

وعليه، فإن تشخيص انتظارات ورهانات ساكنة الحسيمة كجزء لا يتجزأ من الريف (الذي سيظل بحاجة ماسة إلى تحديد أبعاده الثقافية و الجغرافية وإلى أجيال أخرى من المناضلين القادرين على تجاوز الذاتية القاتلة، ومن ثم قادرة على فرز نخب سياسية ناضجة و مؤهلة لتدبير هذا الملف الشائك والجواب العملي على الأسئلة المشار إليها سابقا) بعيدا عن الحس الوطني العام ومن دون استحضار التحديات الوطنية و الدولية هو محض دغدغة للذاتية المحلية، وهي ذاتية على كل حال نرجسية ولا محل لها من إعراب المتن الانتخابي و الديموقراطي كما يتداوله المواطنون في كل مكان.

و أملي، كل أملي، هو أن يعمد الفاعلون السياسيون بالمنطقة التي تبني مواثيق تلزم المشاركين و المقاطعين – رغم قلة ذات يدهم و هشاشة مرتكزا تهم – بتجاوز أساليب تشويه الآخر و احترام الجسم الانتخابي عبر تقديم مشاريع واقعية و برامج ممكنة، و بالتعاون في حدود الممكن السياسي لطرح مشاكل المنطقة و الدفاع عن مستقبل أجيالها في إطار جهوية واسعة ومتكاملة وفي كنف وطن الديمقراطية و العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان.

فاعل سياسي وحقوقي

**إن تشخيص انتظارات ورهانات ساكنة الحسيمة كجزء لا يتجزأ من الريف بعيدا عن الحس الوطني العام ومن دون استحضار التحديات الوطنية و الدولية هو محض دغدغة للذاتية المحلية**

# القطيعة مع ماضي الانتخابات تستدعي مراجعة الدستور لفسح المجال أمام مشاريع مجتمعية بديلة

■ ذ. عبد المجيد أزرياح

في البداية، لا بد أن نشيد بهذه المبادرة ونتمنى أن يكون الرجوع إلى الساحة الإعلامية من جديد قد سبقته عملية تقييم للتجربة. وفي جميع الأحوال نتمنى لكم التوفيق في مهمتكم.

أما بخصوص الموضوع، فإنني أعتقد بأن الانتخابات التي ستتم في بداية شهر سبتمبر المقبل، أنها لن تختلف عن سابقاتها في شيء، وذلك لعدة اعتبارات:

فهي من جهة، يتم إجراؤها في نفس الشروط السياسية التي تمت فيها الانتخابات السابقة ( نفس النظام السياسي- نفس الدستور- التقطيع الترابي لم يتغير- التشريعات التي تؤطر العملية الانتخابية لم يقع فيها أي تعديل ?الأحزاب السياسية التي تشارك فيها ستدخل بنفس البرامج وبنفس الوجوه التي شاركت سابقا....) ومن جهة أخرى، فإن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأغلبية الناخبين لم يطرأ عليها أي تحسن يمكن أن يحررها من تلك القيود التي دفعتها للإذعان لشروط المرشحين وكل الأطراف السياسية التي تتحكم في نتائج العملية الانتخابية ( اتساع دائرة الفقر- نسبة الأمية المرتفعة داخل الكتلة الانتخابية ?اقتناع الناس بأن مسألة الأغراض الخاصة عند الحاجة تتم عبر العلاقات الخصوصية وليس عبر المؤسسات- التجارب السابقة أكدت أن المؤسسة التشريعية لا تلعب أي دور في مجال المراقبة والمحاسبة وأنها مجرد قناة لتمرير المشاريع التي تضعها وتخطط لها الطبقات السياسية المسيطرة- أن البرلماني لا يلعب أي دور يذكر عندما يتعلق الأمر بمصلحة عامة تهم المنطقة التي رشحته....).

فإذا كانت هذه الشروط والسياقات قد أدت إلى نتائج يتفق جميع المتنورين على أنها كانت كارثية على مستوى المجتمع، وأنها لم تستطع أن تخطو ولو خطوة واحدة نحو القطيعة مع الماضي، فإننا لن نستغرب من النتائج التي ستتم إعادتها في الانتخابات المقبلة وطنيا ومحليا. فقط قد يطرأ تغيير على النتائج محليا بخصوص أحد البرلمانيين أو أكثر، ولكن يبقى السؤال دائما مطروحا: ما هو المعيار الذي يمكن بسببه أن يتم اختيار هذا بدل ذاك؟ بمعنى هل يستطيع هذا البرلماني أو هذا المرشح أن يقنع الكتلة الناخبة بمشروع بديل عن المشروع المطبق، أم أنه سيكتفي بالدفاع عن المشروع الحالي وسيبحث عن المبررات التي من شأنها أن تسمح بالتميز عن الآخرين؟فإذا كانت كل الأحزاب السياسية التي ستخوض غمار المنافسة الانتخابية، قد خرجت من رحم الحركة الوطنية، باستثناء حزب اليسار الاشتراكي الموحد الذي رأى عند الاندماج مع الوفاء والاتحاد مع المؤتمر والطليعة أن يلتحق بدوره بسلالة الحركة الوطنية، وبالتالي أن يندمج في إنجاز باقي حلقات المشروع المجتمعي الذي تم تسطيره يوم 11/01/1944وأثناء التهييئ لاتفاقية إكس ليبان المنجزين من قبل الحركة الوطنية والقصر( حتى الأحزاب الإدارية في صلب نفس المشروع) وأن موازين القوى داخل هذا التحالف تميل إلى القصر على جميع المستويات (سياسيا: الاستبداد بجميع السلطات- الفصل 19من الدستور- اقتصاديا أغلب الشركات رأسمالها في ملكية القصر أغلب المشاريع الاجتماعية تنجز من قبل مؤسسات تشرف عليها المؤسسات الملكية....)، وأن الدور الذي تلعبه القوى السياسية هو دور استشاري في أغلب الأحيان وتقني في أحوال أخرى. هذا من غير أن يتم تغييب دور المؤسسات المالية الأجنبية الدولية والحلفاء الرئيسيين الدوليين المرتبطين بالمغرب بعلاقات تجارية واتفاقات اقتصادية.

وإذا كان الريف قد عانى كثيرا من السياسة المتبعة على حدود تاريخه، هذه السياسة التي همشته وأفقرت ساكنته وهجرتها وشردت عائلاتها، بل أكثر من ذلك عمدت مباشرة بعد إعلان ما يسمى بالاستقلال إلى اعتماد سياسة العقاب الجماعي ضد ساكنة المنطقة برمتها ابتداء من سنة 1959ومرورا بسنة 1984 وأنها في أول محاولة للمصالحة، تم تغييب الريف بشكل شبه نهائي من التقرير الرسمي الذي أعدته هيئة الإنصاف في أواخر شهر نوفمبر .2005

إذا كان الأمر كذلك، فإنه كان من الضروري حتى يتم الحديث عن خطوات سياسية - من بينها الانتخابات ?قد تحدث القطيعة مع الماضي أن تتم مراجعة الدستور لفسح المجال أمام المشاريع المجتمعية البديلة وإعمال مبدأ المحاسبة والمراقبة على جميع المؤسسات، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء ومراجعة التشريعات المتعلقة بالجهات وصلاحياتها.

هل معنى ذلك أنه ينبغي انتظار تحقق كل هذه الأمور والشروط للمشاركة في الانتخابات؟

إن الغاية من المشاركة في الانتخابات لا تكون دائما مقرونة بطبيعة الأنظمة السياسية والمسيطرة على الحكم فقط. وأن الأحزاب اليسارية والديمقراطية لا تستهدف دائما، من خلال المشاركة في الانتخابات، الوصول إلى السلطة لقناعتها بأنها لن تشكل إلا تلك الواجهة التي سيزين بها النظام واجهته الخارجية، وإنما الغاية تكون دائما هي فضح تلك السياسة حتى داخل المؤسسة البرلمانية نفسها، وقبل ذلك استثمار تلك الفرصة التي تتيحها الحملة الانتخابية للاتصال بالجماهير، لإبلاغها رأيها فيما هو كائن وما يجب أن تكون عليه الأمور ذات الصلة بتدبير الشأن العام.

**محام وفاعل سياسي وجمعوي**

# انتخابات خريف 2007 بالريف لن تتجاوز البعد التربوي

■ عبد السلام بوطيب

سأعمل، في هذه المساهمة، على تذكير القراء فقط بالشروط الوطنية و المحلية (سأقتصر علي منطقة الريف الأوسط أي الحسيمة والناظور فقط) التي ستجري فيها انتخابات .2007تاركا المجال أمامهم للوصول إلى خلاصات تركيبية. ولعلني بذلك، أعلن أن الانتخابات في هذا البلد الأمين – في الظرف السياسي الراهن – لن تتجاوز البعد التربوي. وأنه ما زال أمامنا عمل كبير لنجعل منها لحظة سياسية بامتياز، تجعل الناس يتوجهون إلى صناديق الاقتراع وأياديهم على قلوبهم ينتظرون ما ستسفر عنها الأصوات التي أدلوا بها.

ورغم ذلك، فالبعد التربوي في هذه المرحلة السياسية بالذات هام جدا. إن ساهم في دفع الناس إلى الوعي بأهمية البناء الديمقراطي الذي لن يتحقق إلا بواسطة إرادة سياسية قوية للدولة وبواسطة أحزاب مؤثرة ونخبة سياسية متأففة وواعية بأهمية الديمقراطية في بناء الدولة والمجتمع الديمقراطيين.

انتخابات شتنبر 2007ستجري في ظل شروط جديدة من الأكيد أنها ستكون ذات أثر بين على نتائجها سواء مرت في شروط نزيهة أم لم تمر. ?وان كنت أغلب أنها ستمر في ظل حياد للدولة أكبر من "حيادها" في الانتخابات الأخيرة.

ومن بين أهم هذه الشروط.:

وطنيا :

– إجراؤها بعد أكثر من ثماني سنوات على دخول المغرب مرحلة ما أصبح يعرف بالانتقال الديمقراطي. مما يعني حرص الدولة علي عدم التدخل لفائدة أي طرف سياسي، خاصة تلك الأطراف التي اعترفت أن المرحلة السياسية التي يعيشها المغرب هي مرحلة انتقال ديمقراطي.ويمكن أن يشمل "هذا العطف " حتى تلك التي تقول بأن المرحلة مرحلة انتقال سياسي مفتوح على غرار " يساريي الشموع " وحلفائهم الذين قبلوا لأول مرة الإبحار في محيط الانتخابات بدون مراكب قادرة علي ذلك.

– إجراؤها بواسطة أحزاب كثيرة جدا، تحمل نفس الشعارات وتقريبا نفس البرامج الانتخابية، مما يعمق الفكرة القائلة بأن الانتخابات في المغرب هي مسألة المتقدمين إليها و ليس مسألة برامج وتصورات سياسية موزعة بين اليمين واليسار وما يوجد بينهما من تصورات سياسية.

– إجراؤها مباشرة بعد ا انتهاء هيئة الإنصاف والمصالحة أشغالها، وترقب الحقوقيين والسياسيين لطبيعة الخريطة السياسية التي "ستفرزها" صناديق الاقتراع والتي ستكون مؤهلة لتطبيق توصيات الهيئة المذكورة، خاصة تلك التوصيات التي لن تحتاج لا إلى غلاف مالي كبير و لا إلى إجراءات مسطرية معقدة. مما يعني إعلان الطرف الذي ستنتهي به صناديق الاقتراع إلى سدة الحكم على الانخراط الفعلي للمغرب في الانتقال الديمقراطي.

– إجراؤها في ظل إسناد الدولة مهمة الإشراف على سلامة الانتخابات إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وتصدع التحالف المدني الذي أسند إلى نفسه مهمة مراقبة الانتخابات، وتردد الدولة في التفاعل الايجابي مع مطالب هذا التحالف المدني.

– إجراؤها في ظل مطالبة الحركة الحقوقية ?خاصة حركة الضحايا ?ولأول مرة في تاريخ المغرب الأحزاب السياسية إلى استدماج مطالبها في برامجها السياسية.

– إجراؤها في ظل قبول بعض الأحزاب السياسية، فتح مشاورات واسعة مع الفاعلين المدنيين والحقوقيين والجمعويين، لنقاش عميق في برامجها قبل الإعلان الرسمي عنها كبرنامج للحزب. مما يعني بداية ظهور البوادر الأولي لبرنامج حزبي قابل للتطبيق. والإعلان الرسمي من قبل هذه الأحزاب عن الاختلاف الممكن بين البرنامج الانتخابي والبرنامج الحزبي.

– إجراؤها في وضع سياسي يتسم بنمو الأحزاب الأصولية الدينية التي " حسمت" جهات دولية ?معادية للديمقراطية – عبر استدماج الآراء في فوزها بأغلبية المقاعد.

– إجراؤها في ظل وضع أمني يترقب اعتداءات إرهابية تستهدف من بين ما تستهدف المجتمع الحداثي الديمقراطي الذي يساهم الجميع في تشييده.

محليا:ستجري الانتخابات محليا في ظل الشروط الآتية:

– استمرار الصراع حول التزكيات الانتخابية من طرف نفس الوجوه التي دأبت على المطالبة بها، وهو وان كان مطلبا شرعيا و سليما سياسيا وقانونيا، فانه من حيث تتبع سيرورة التطور الديمقراطي في بلادنا يشكل علامة نكوص بينة. خاصة عندما ترتبط عدة أسماء من هؤلاء بشبكات دولية أو محلية للمخدرات أو التهريب بمختلف أنواعه أو تدني المستوي التعليمي، ناهيك عن مستوى التكوين السياسي والالتزام المبدئي بقيم أو أفكار الأحزاب التي ينتمون إليها، في ظل تشابه الأفكار والمبادئ والقيم المدافع عنها.

– " انفجار" نقاش علني، على صفحات الجرائد الوطنية والمحلية وعبر الانترنيت، في موضوع الانتخابات المقبلة عكس، من بين ما عكس، تدني الوعي السياسي العام. والخلط بين الفعل السياسي والمدني والجمعوي. هذا، إذا تأففنا من الإشارة إلى الانحطاط الذي وصله ذلك النقاش في تقييم الفعل السياسي عبر تقييمات لا تمت بصلة إلى هذا الفعل.

– نمو وتحول الفعل المدني، الشيء الذي أفرز تشكيلات مدنية قوية وذات كفاءة عالية و صدى كبير على المستوى الوطني والدولي، قارة تنظيما ومتطورة على مستوى الفعل التنموي في جميع أبعاده الاقتصادية والحقوقية والاجتماعية. مما زاد من قلة " الفاعلين السياسيين" الذين لم يستطيعوا استيعاب الحدود الفاصلة بين الفعل المدني والفعل السياسي.

– دخول هؤلاء الفاعلين السياسيين ?الحزبيين بالخصوص – في صراع غير معلن مع الفاعلين المدنيين حول "المجال الحيوي " لكل منهما. مما أثر سلبا على التشكيلات السياسية القريبة جدا من النسيج المدني والجمعوي. وصل بالبعض منها إلى حد الفشل في إيجاد ممثل لها في الانتخابات البرلمانية المقبلة. الشيء الذي فتح المجال لبعض الفاعلين المدنيين غير المنتمين سياسيا إلى هذه الأحزاب من " الطمع" في الحصول السهل علي تزكية من قبل هذه التشكيلات السياسية اليسارية. والنتيجة هي الدعوة إلى مساندة بعض الوجوه السياسية على خلفيات أخلاقية- اجتماعية قلما تستند إلى معيار سياسي أو برنامجي. في الوقت الذي كان يجب أن تتم هذه المساندة بناءا على اتفاقات سياسية واضحة تراعي مصلحة هذه التشكيلات السياسية محليا ووطنيا، وتراعي قبل كل شيء النمو السليم للفعل السياسي الديمقراطي في المنطقة موضوع المقال، بعيدا عن الأوهام الانتخابوية.

إن الحديث عن الانتخابات المقبلة في منطقة الريف الأوسط، لن تمر كذلك دون الإشارة إلى أنها ستجري بعد إعلان الدولة عما أعلنت عنه في ملف المصالحة مع المنطقة وإعلانها كذلك عن مبادرات تنموية أدخلتها في ما أصبح يعرف بجبر الضرر الجماعي. إلا أن الأمر لن يصل، بعد التصدع الذي أصاب التشكيلات التي اشتغلت على ملف الانتهاكات الجسيمة التي عرفها الريف، إلى حدود إلزام بعض التشكيلات السياسية القريبة من الحركة الحقوقية بقبول إدماج مطالب هذه الحركة في برامجها المحلية.

هذه هي الشروط الوطنية والمحلية التي ستجري فيها الانتخابات في الريف الأوسط. والانتخابات هي، في نهاية المطاف، امتحان للنخب السياسية على قدرتها في تسيير أوطانها. أكيد أن نخبتنا ما زالت بعيدة عن ذلك، لكن نتائج انتخابات هذا الخريف ستكشف لنا عن المستوى الحقيقي للوعي السياسي لدينا وعن الإمكانيات الحقيقة لهذه النخبة للمساهمة في التحول السياسي لمغرب الانتقال الديمقراطي.

**- ناشط جمعوي وسياسي**

# إعادة الاعتبار للانتخابات تستوجب إحداث قطيعة مع ماضي وحاضر الممارسة السياسية للدولة المركزية

■ د. عبد الوهاب تدمري

في البلدان الديمقراطية عندما نتحدث عن الاستحقاقات الانتخابية؛ فإننا نتحدث عن جوهر الممارسة السياسية التي تشكل أساس العملية الديمقراطية. لكن بالنسبة لنا في المغرب وفي غياب أي ضمانات سياسية ودستورية تضمن تداولا حقيقيا على الحكم وممارسة فعلية للسلطة السياسية من خلال المؤسسات الدستورية المنتخبة، فان الانتخابات التشريعية لا يمكن إلا أن تزوغ عن أهدافها المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية، لتتحول بذلك إلى منافسات بين الأشخاص وليس حول البرامج. وبما أنكم تتحدثون عن الانتخابات في مجال جغرافي يسمى الريف/ شمال المغرب فلابد من تسجيل ملاحظتين أساسيتين:

-1إن نسبة المشاركة السياسية للمواطنين بالريف / شمال المغرب، وعبر كل المحطات الانتخابية، منذ الاستقلال إلي الآن، تعد من أضعف النسب بالمقارنة مع باقي جهات الوطن، والتي تعود حسب باولودوماس إلى العلاقة المتوترة تاريخيا بين سكان شمال المغرب والدولة المركزية التي اقترفت الكثير من الخروقات في حقهم.

-2إن التجارب الانتخابية السابقة وهزالة نتائجها مقارنة مع انتظارات المواطنين بالريف، أفقدتها المصداقية وخلقت سببا إضافيا لخلق حالة من العزوف الجماعي في ممارسة أحد الحقوق الأساسية للمواطنين، ألا وهو الحق في التصويت.

إن الانتخابات التشريعية المقبلة بالريف/ شمال المغرب سوف لن تخرج عن سابقاتها، إن على مستوى المشاركة أو النتائج، وان إعادة الاعتبار لكذا استحقاقات لا يمكن أن تتم إلا من خلال إحداث قطيعة مع ماضي وحاضر الممارسة السياسية للدولة المركزية، وذلك عبر الإقرار بالحقوق الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية للمنطقة الشمالية/ الريف في إطار ما يمكن أن نسميه بالجهوية السياسية، والتي تستند إلى تقطيع ترابي جديد وعلى آليات سياسية ودستورية جهوية، تخولها ممارسة فعلية للسلطة، وتقطع - بالمقابل - مع دولة المركز لتفتح المجال لدولة الجهات، فتصبح السيادة الوطنية تكثيفا لسيادات جهوية تؤسس بذلك مفهوما جديدا لاقتسام السلطة والثروة وإعادة صياغة مفهوم الوحدة الوطنية.

أظن أن إعادة صياغة نظام الحكم على هذا الأساس، هو الكفيل لاستعادة ثقة المواطنين بالمشاركة السياسية، لما يؤمنه هذا الشكل من تدبير مباشر لشؤونهم ويعمل، بالمقابل، على توسيع قاعدة الانخراط في العمل السياسي الذي يشكل أساس الممارسة الديمقراطية. كما أن نظاما للحكم، من هذا القبيل، سيجيب بالضرورة علي تحديات التنمية والديمقراطية، إضافة إلى خصوصياتنا الثقافية واللغوية، والتي عجزت الدولة الوطنية القومية (المركزية) على إحقاقها منذ أكثر من خمسة عقود من الممارسة السياسية المركزية.

**فاعل سياسي وجمعوي**

## خارج التغطية أو لقطات مجانية

# سيبقى ادعاء الأحزاب الانتهازية والوصولية تقديم برامج الوهم والاستفزاز خيانة لمقتضيات الفصل 3 من الدستور

■ علي فهمي

في 22/07/2007جرت انتخابات عامة في جمهورية تركيا العلمانية/الإسلامية للتحكيم لدى الشعب التركي حول خلل بسيط بين تيارين، لأن الشعب حيث الديمقراطية وحيث الوعي هو الحكم لكونه مصدر السلطات وتصدر الأحكام القضائية باسمه.

ونحن مقبلون يوم 07/09/2007 على إجراء انتخابات تشريعية لاختيار أعيان الأحزاب المرضيين، أعضاء في مجلس النواب.

لكن هل الانتخابات المغربية تعكس مفهوم الانتخابات المتعارف عليها دستوريا ودوليا، أي أن الشعب المغربي هو الحكم، وأن إرادته تجسم على الأرض أم أن الفصل 24من الدستور الممنوح يعيق التحكيم بين الفرقاء؟ نعم هذه هي الحقيقة المرة، في حين يبقى ادعاء الأحزاب الانتهازية والوصولية تقديم برامج الوهم والضحك والاستفزاز هو خيانة لمقتضيات الفصل 3من الدستور طالما أنها تعرف أن الحكومة يعينها الملك وليس صناديق الاقتراع حتى نتبع الكذاب إلى باب الدار حول دعايته الانتخابية وليس برامجه.

فنحن إذن، على موعد مع عرس أعيان الأحزاب المتناحرين على الحصانة البرلمانية وضمان تقاعد مريح وتأمين جميع المخاطر مدى الحياة، في سياق محموم خارج الشرعية وقبل الأوان، مما حذا بوزارة الداخلية إلى إبعاد بعض الأطر عن المسؤولية وإحداث خلية أزمة الانتخابات بمشاركة وزارة العدل- وهي سابقة في تاريخ الانتخابات- في الوقت الذي يتبجح الجميع بالحداثة وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون.. الخ، وحرية التعبير ( الأسبوع الصحفي + الوطن الآن).

ومن حق كل مواطن أن يتساءل عن هؤلاء المتناحرين على مقاعد البرلمان؟ إن أغلبيتهم نواب الأمس الذين أرادوا منافسة بعض رؤساء العرب وما أكثرهم، قلنا نواب الأمس بأزواجهم وأولادهم وورثتهم وقيدوميهم، بعدما تخلى القيدوم الأول للاضطرار، لكن رغم ذلك باع الماتش.

فماذا فعل هؤلاء بالأمس، ليعتمدوه اليوم؟ هل سكوتهم:

- عن مختلف التيارات والشرائح وهي تسلخ أمام مقرهم، وعدم طرح مجرد سؤال عن حال هؤلاء وعن دواعي البطش والفتك بهم.

- ألم يخجلوا أن يكونوا ?وهم نواب الأمة ?لآخر من يعلم بمقترح الحكم الذاتي في الصحراء.

- وهل أدركوا من هم، بعد إقصائهم عن مفاوضات مباشرة جارية تهم مصير الوطن، وما قد ينجم وينتج عنها من تداعيات.

- هل فكروا قبل الآن عن عزوف الشباب عن الانخراط في العمل السياسي خلافا للفصل 3من الدستور الممنوح.

- وهل قاموا بدراسة ميدانية لمعرفة عدد المشردين والمتسولين والمعاقين المتواجدين بالشارع المغربي، ودعك من المعطلين.

- هل كونوا وفودا لزيارة البادية المغربية (وقد وقعت كوارث خلال ولايتهم) للإطلاع عن كثب حول الأحوال المعيشية للمواطن المقهور.

- ألم يستحيوا من منظر القاعة الثرثرة في القاعات المكيفة حول مشاريع الحكومة وأخيرا التصفيق لها بحرارة.

- أين كان هذا الذي يطالب اليوم بأصواتنا عندما اكتشفت الصحافة أن هناك مواطنين يحملون في بطائقهم الوطنية عناوين مخزنية.

- ومهما كان رد فعل النواب اللامحترمين، وهم يرون أو يسمعون أن ناخبيهم يموتون في أبواب مستشفيات عمومية نتيجة الإهمال واللامبالاة.

- أين تكمن إذن اهتمامات هذا البرلمان الذي يستنزف المال العام؟ غير أن أحزابنا اللامشكورة لا يهمها شيء من هذا الفساد والرشوة والزبونية والمحسوبية وهدر المال العام وتفويتات الأملاك العامة للمحظوظين والمقربين.

- أحزابنا لم تشخص أمراضها الداخلية ?وأحرى ماذكر- ومنها على الأقل ظاهرة الترحال، والتي بدأت في هذا الموسم مبكرا بسبب التزكيات، ما يؤكد أن ليس هناك مناضل حزبي ولا خديم للوطن مخلص.

- عن أي انتخابات يتحدثون، والتي يفوز فيها كل تاجر مخدرات مغمور في دواره.

- وكيف يقال أن هناك انتخابات وفضائح المرشحين في الانتخابات الأخيرة لمجلس المستشارين ما تزال معروضة على المحاكم والمجلس الدستوري.

- بديهي أن هذه جزئيات من عموميات وعفوية، حبذا لو تشجع السادة النواب السابقون والمزكون حاليا للإجابة عنها في إطار حملتهم من جهة.

- وليأخذها المواطنون، من جهة أخرى، بعين الاعتبار لمقاطعة هذه الانتخابات/ المهزلة، عقابا للمخزن الذي يتستر بالوصوليين والانتهازيين داخلا وخارجا وما خفي أعظم.

- وأخيرا ترقبوا:

- التزوير بأشكال جديدة.

- وفوز وجوه قصديرية.

- وأخيرا حكومة المهندسين ومبادرات حكومة الكواليس.

- وطاب لكم أيها المغاربة الاستقرار في البؤس والشقاء.

إنا لله وإنا إليه راجعون (صدق الله العظيم)

محام وفاعل سياسي




## الانتخابات..لحظة قياس التحولات

# محطة الانتخابات فرصة لميلاد خطاب عن تمثيلية جهوية تراعي ميلاد نخبة جديدة



■ مصطفى الريفي

حين هممت بالكتابة في الشأن الانتخابي المرتبط بمكان إسمه الحسيمة/الريف، طاردني إحساس بلا جدوى الكتابة أمام رصيد النقاشات التي تناسلت طوال الشهور الأخيرة بكل الغنى الكمي والنوعي الذي رافقها. ولم أجد من مدخل أسوغ به الاقتراب من الموضوع سوى قناعتي أنني لا أدعي إضافة شيء جديد، ولا كان مرادي إتيان القول الفصل في ما لا ينبني إلا على الاختلاف، وحتى الخلاف، غاية ما تنطوي عليه المسالة رغبة في تسجيل بعض مما تسلل متلمسا عتمة هدير الكلام المتهالك على أرصفة مقامٍ أضاعت في زحام الفراغ ! الكثير من الوميض.

.....

منذ ما يقارب أربعة عقود من الزمن، كان لي أول لقاء مع الانتخابات والبرلمان وباقي مكونات القاموس. الكل كان مختزلاً (حسب ذاكرتي الطفولية) في إسمين: بوارزث وفكري. وبديهي لمن هم في سني ويعرفون عما أتحدث، أن ينتهي ارتباط الإسمين/الرمزين بالبرلمان إلى تثبيت صورة ل"الديمقراطية" ربت لدينا منذئذ عداء عميقا لكل ما كانت تمليه "الديمقراطية الحسنية" من طقوس اختطفت منا كل إمكانية لمسايرة التطور الطبيعي للعالم من حولنا، حتى أنهينا قرن الثورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية...على وقع ما اتفقوا على نعته السكتة القلبية.

.....

اللقاء الثاني الذي كان لي مع الانتخابات والبرلمان في ارتباط مع الحسيمة/الريف دائماً، حدث أزيد من ربع قرن بعد ذلك، أي إبان انتخابات 1997.الجديد آنئذٍ أن الشأن الانتخابي كان قد بدأ التحول إلى أمر مشاع حتى بين صنفٍ من اليساريين الذين قدروا "مبكراً" أن الأمور سائرة على طريق التغيير. الملاحظة الهامة التي احتفظت بها من تلك المحطة كون هذا الصنف من اليساريين كان له أجر تدعيم البعد السياسي بمفهومه العملي المباشر، أي المرتبط بتباين المرجعيات قبل تباين اللكنات والألوان القبلية وما إليها ، في سوق المزاد الانتخابي، ما بالإمكان اعتباره خطوة هائلة بمنطق "بعض مما تسلل متلمساً...".

.....

على عكس نظيرتها في 1997، كانت محطة 2002أكثر وضوحاً في تشكل معابر بين حضور البعد السياسي السالف الذكر وحضور البنيات التقليدية (لا أحب التعبير على هذا النحو)، أقصد فضاء المكان، ولكن مع جديد بدأ يطغى متمثلاً في انتقال خطاب الجهة إلى حضور أقوى يشكل منافساً صاعداً لمنطق القبيلة ومشتقاتها.

.....

اللقاء الثالث مع الشأن الانتخابي المرتبط بالحسيمة "و" الريف (هذه المرة) هو هذا الذي نعيشه الآن ومنذ شهور، بغناه تارة وبفقره أطواراً، بتأججه، بخموده، بمعاودة انبعاثه.. وعلى ذلك المنوال صعوداً ونزولاً، وهي خاصية ما لم يستقر على حال أو قرار.

ومع ذلك، وللحقيقة كذلك، يجب القول إن للمحطة غنىً جلياً، تتجسد الصورة العاكسة له في كون محطة الانتخابات فرصة لميلاد خطاب عن تمثيل جهوي، أو تمثيل للجهة، يراعي ميلاد نخبة جديدة.

فكرة الجهة هاته التي شقت طريقها ببطء شديد عبر قرابة عقدين، بدأت تعرف اليوم نوعاً من الاستعجال، استعجالاً لا أراه ذاهباً حد العجلة، ولا أتمناه كذلك.

.....

المسالة التي تهمني أكثر من غيرها في الانتخابات، وفي انتخابات اليوم تحديدا، هي إعطاء دفعة متواضعة لدينامية النخب. مرة أخرى لا أحب تكرار مقولات من قبيل "تجديد النخب كدور أساسي للمحطات الانتخابية"، ولكنني لا أفهم كيف يمكن الانتقال إلى مقولات سياسية تفيد نوعاً من التطور لا زال في طور التشكل، دون تعضيد ذلك بتحول على مستوى المكون البشري ولو من خلال مجرد تغيير الوجوه.

إن القيمة المضافة الأساسية، وربما الوحيدة، التي يمكن أن تنتج عن انتخابات لا تنبثق عن"مشرعيها" سلطة تنفيذية حقيقية، تتمثل في القدرة على الإتيان بأشخاص جدد يستطيعون استثمار الثانوي في المؤسسة التشريعية، أي المساهمة في خلق وترويج سلوك وخطاب سياسيين جديدين. ولعل تجربة أكبر حزب في المعارضة البرلمانية حالياً تفيد أن الثانوي في البرلمان ليس بدون جدوى حين يكون مغبراً إلى المجتمع قبل الحكومة.

إن النظر من هذه الزاوية يعني أن تراتبية الأولويات تفرض البدء من البداية، أي الإستجابة الموضوعية لضرورات التفاعل مع التحولات التي تعرفها المنطقة.

فاعل ثقافي وسياسي

## أفكار لتأهيل الحقل السياسي محليا ووطنيا

# آن الأوان لوضع حد للانحطاط الذي يمارسه المتورطون في الفساد الانتخابي

■ حسن حوريكي

قبل الانتقال إلى صلب الموضوع، تجدر الإشارة إلى أن الأفكار التي سيتضمنها هذا الموضوع تبقى قابلة للأخذ والرد، لأنه يحاول ألا يسقط في الوثوقية، كما فعل صاحب "العبثية..!! " بجريدة " شموع الشمال " العدد الأول، والتي جعلته يسقط في العبثية الحقيقية – بعدما حاول أن ينتقد العبثية التي تعرفها مدينة الحسيمة حسب رأيه ?بتهجمه على جميع الذين يبدون رأيهم ويختلفون معه بدعوى النضال.

كما يحاول، الموضوع، تجنب التحليل البسيط الذي يرجع الأوضاع إلى المخزن، لأنه تحليل أحادي الجانب وغير علمي يجعل بعض الأطراف تنتج الأوهام، وتعتقد بأن المسائل من السهولة بمكان ستحل بالخطب والشعارات، بل إن البعض بدأ يعمل أو يدعو إلى أشياء مثل ضرب استقرار البلاد والتجييش، والتي لن تؤدي إلا إلى تعميق الأزمة مثل أعمال الجيلالي الزرهوني ( أبو حمارة) مع بداية القرن الماضي؛ فعوامل الأزمة متعددة وعميقة أي تاريخية، تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف، لتدارك الزمن الضائع ورفع التحدي خصوصا في هذا الوقت، حيث أصبح المغرب، والريف جزء منه، مستهدفا في استقراره وبالتالي في تنميته. فالمسؤولية مسؤولية الجميع سواء تعلق الأمر ب:

الدولة: التي ينبغي أن تحافظ وتلعب دورها الأساسي لتوفير الشروط الملائمة لتأهيل جميع المجالات، بما في ذلك المجال السياسي عبر العديد من الخطوات والإصلاحات أهمها في الوقت الحاضر:

زجر المتورطين في الفساد الانتخابي: عبر إعمال القانون وبدون هوادة لوضع حد للفئة المحافظة التي تستغل ضعف الوعي السياسي، وتعتقد بأنها ذكية لتمارس الانحطاط عبر شراء الأصوات، فقد آن الأوان للجم هذه الفئة، لأن أعمالها اللاديمقراطية تسيء للوطن والمواطن، وتريد أن ترجع بمجتمعنا، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، إلى القرون الوسطى حيث المؤسسات لا يشغلها إلا أصحاب النفوذ.



**لابد من زجر المتورطين في الفساد الانتخابي: عبر إعمال القانون وبدون هوادة لوضع حد للفئة المحافظة التي تستغل ضعف الوعي السياسي، وتعتقد بأنها ذكية لتمارس الانحطاط عبر شراء الأصوات،**

عدم التردد من تفعيل قانون المحاسبة: عبر التصريح بممتلكات المنتخبين أيضا، على الصعيدين المحلي والوطني، لأنه سيشكل خطوة مهمة وأساسية لتخليق الحياة السياسية، بحيث لن يتقدم إلى الترشح إلا الذي له رغبة، قولا وفعلا، في خدمة المصلحة العامة بدل الخاصة، إذ سيعرف بأنه سيكون متابعا إذا أخل بالواجب. كما سيقلص بطريقة غير مباشرة، وبشكل كبير، ظاهرة استعمال المال للحصول على الأصوات.

أو الأحزاب: التي ينبغي أن تصلح بيوتها من الداخل عبر:

- ممارسة النقد الذاتي: بدل الأخذ بنظرية المؤامرة التي تبقى حالة مرضية وليس بتحليل، تجعل الذين يأخذون بها يعتقدون أنهم مستهدفون، فلا أحد ضد الأحزاب لأنه لا ديمقراطية بدون أحزاب، ولأنها تلعب دورا مهما في تعميق وحدة المجتمعات.

تفعيل الديمقراطية الداخلية: سواء على الصعيد المحلي أو الوطني لأنه كتذكير، الديمقراطية لن يبنيها إلا الديمقراطيون قولا وممارسة.

مسايرة المستجدات في العلوم الإنسانية والحقة: لتكون لها القدرة على امتلاك أجوبة صحيحة لانتظارات المجتمع، المحلي والوطني، في المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية واللغوية، لأنه يلاحظ مثلا أن العديد من الأحزاب لا زالت تتبنى موقفا يعود إلى القرون الوسطى فيما يتعلق باللغات الأم بالمغرب ( الأمازيغية والدارجة).

تحصين نفسها: بحيث عليها أن تقدم للمنافسة الانتخابية الذين يهدفون إلى خدمة الصالح العام. وليس الذين يريدون الركوب على الحزب لتحقيق أغراض شخصية.

أو المواطن: فهو يلعب أيضا دورا أساسيا في كل تأهيل وفي أي مجال ( فأي مجتمع لن يبنيه إلا أبناؤه ) خصوصا المواطن الحر الذي يوظف عقله دون توجيه من أحد، فقد آن الأوان ليمارس حريته في اختيار الإنسان الذي يرى بأنه مؤهل لخدمة جهته، كما يحدث في الدول الديمقراطية، فمثلا من عوامل القفزة الكبرى التي عرفها المجتمع الأسباني القريب منا، إيصال المواطنين إلى المجالس المنتخبة لأناس يقدمون برامج واضحة ومحاسبتهم إن أخلوا بذلك. لذا لا يعقل ولا يقبل من أحد، ونحن في القرن الواحد والعشرين، أن يرضى لنفسه بأي مبرر أن يصادر صوته ورأيه من طرف الذين ألفوا الفساد الانتخابي، وبالتالي العبث بالمواطن والوطن والجهة.

وصفوة القول: المغرب، وجهتنا كجزء منه، كباقي دول الجنوب أوضاعه ناتجة عن عوامل تاريخية، لأن أجياله السابقة لم تنجز التحولات الضرورية للديمقراطية، فهذه الأخيرة نجحت مثلا بدول أوروبا الغربية، لأنها عرفت تطورات اقتصادية تمثلت أساسا في الاكتشافات الجغرافية ( القرن الخامس عشر الميلادي)، والثورة الفلاحية والصناعية والتي ما زالت مستمرة حتى وقتنا الراهن؛ واجتماعية حيث ظهرت ونمت طبقة بدونها يصعب الحديث عن الديمقراطية، وهي البورجوازية التي توسعت وأمكن تقسيمها إلى كبرى ومتوسطة وصغرى؛ وفكرية وعملية رفعت من قيمة الفرد وارتبطت بها ثورة تكنولوجية هي أساس غنى هذه المجتمعات. فهل ستستطيع أجيالنا الحالية تدارك هذا التأخر التاريخي؟ أعتقد بأن ذلك لن يتحقق إلى عبر خلق تراكمات، كما فعلت كوريا الجنوبية التي استطاعت أن تتدارك تأخرها التاريخي، في ظرف وجيز، بفعل تضافر جهود المجتمع السياسي، والقطاع الخاص، والمواطن الذي قدم تضحيات كبرى للنهوض ببلده.

وللتذكير، فمن الشروط الأساسية لإحداث التراكم، العمل والنقد الذاتي بدل الاكتفاء بنقد الآخر. والتصدي للفساد في أي مجال لأنه يضرب كل مجهود من الداخل، وإشاعة ثقافة التعدد والاختلاف واحترام الآخر لتوفير الاستقرار الضروري لكل إقلاع، والمنافسة الشريفة. فإذا ما استطاع مجتمعنا، جهويا ومحليا ووطنيا، تحقيق ذلك، فإنه سيوفر لنفسه شروط بناء وإنجاح الديمقراطية التي تظل أساس تطور المجتمعات واستمراريتها، فمن عبر التاريخ أن المستقبل للمجتمعات الديمقراطية سواء الصغيرة أو الكبيرة.

**- أستاذ وناشط ثقافي**

## علاقة انتخابات 2007بالتنمية المحلية ودور المهاجرين فيها

# ما ينتظره سكان إقليم الحسيمة من الطبقة السياسية ليس هو نفس ما ينتظره سكان الرباط أو البيضاء

■ الحسين السيعلي

**مدخل مؤسساتي:**

ينص دستور المغرب على الجهوية، ومع ذلك لا نجد برامج جهوية ومحلية في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، لهذا السبب لا يجد الخطاب السياسي الانتخابي للأحزاب من يصغي إليه من السكان المحليين، لأنه فضفاض و قيمته الإجرائية تكاد تكون منعدمة. إن المبدأ الجهوي المنصوص عليه في الدستور يجعل البرامج الانتخابية نسبية، نسبة إلى الزمان والمكان. إن ما ينتظره سكان إقليم الحسيمة من الطبقة السياسية مثلا ليس هو نفس ما ينتظره سكان الرباط أو البيضاء، و المبدأ الجهوي يقر ضمنيا باختلاف الأوضاع و الانتظارات، وإلا فما الداعي إلى التنصيص دستوريا على الجهات. نفس الشيء ينطبق على النسبية الزمنية، فالمتطلبات الراهنة لإقليم الحسيمة ليست هي متطلباته قبل تولي محمد السادس عرش المملكة. إن الدولة تقوم حاليا بدورها التنموي كاملا في الحسيمة، لقد شرعت الدولة في إنجاز عدة مشاريع تخص البنية التحتية وقطاعات أخرى عمومية، وذلك بتفقد دوري من قبل الملك و بمراقبة مستمرة من قبل الوالي. إذن على الأحزاب السياسية أن تفكر في القوى الأخرى و دورها في التنمية وأن تدمجها في برامجها الانتخابية الجهوية و المحلية كالمهاجرين مثلا. يشكل المهاجرون من إقليم الحسيمة قوة رئيسية، لعبت و تلعب دورا أساسيا في التنمية المحلية، لذلك يستحقون أن تكون لهم مكانة مهمة في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية.

**دور المهاجرين في التنمية المحلية:**

لعب المهاجرون دورا كبيرا في تنمية إقليم الحسيمة، لكن هذا الدور تم بشكل عفوي وغير واعي و منظم، وذلك انسجاما مع الجيل الأول غير المتعلم و المفتقر إلى الخبرة و المهارات المتطورة. إن الجيل الحالي من المهاجرين أحدث قطيعة مع الجيل الأول، لأنه يملك نفس القدرات و الخبرات التي يمتلكها الأوربيون تقريبا، لهذا السبب نجدهم فاعلين في كل ميادين الحياة: في المجال التجاري والمالي، في الأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة وفي المجتمع المدني، في فنون الرياضة والسينما والثقافة والصحافة وغيرها. إن جيلا بهذه المؤهلات يمكن أن يلعب دورا أساسيا في التنمية المحلية، لكن ما هي المجالات التي يمكن أن يلعب فيها المهاجرون هذا الدور التنموي؟

ينقسم المجال الإقليمي للحسيمة إلى ثلاثة أقسام: المجال القروي والمجال الحضري والمجال البحري.من المنطلق التنموي يمكن رد المجالات المذكورة إلى إثنين: مجال حضري ساحلي ومجال قروي، يمكن للمهاجرين أن يلعبوا دورا تنمويا رائدا في كلا المجالين.

**دور المهاجرين في التنمية الحضرية الساحلية:**

يشكل المجال الحضري الساحلي لإقليم الحسيمة نموذجا مثاليا للسياحة في المغرب، بحكم قربه لإسبانيا بشكل خاص ومن الاتحاد الأوربي بشكل عام. يشكل الاتحاد الأوربي المصدر الأول للسياح في العالم، مما يجعل الحسيمة، مؤهلة طبيعيا لاستقبال نسبة مائوية مهمة من السياح الأوربيين،وذلك بسبب قربها منهم، وكذلك بفعل ما يتوفر لها الآن من بنية تحتية كالمطار والميناء والطرق. في هذا المجال نجد المهاجرين المقيمين في أوربا مؤهلين أكثر من غيرهم استثمارا و تسويقا. مؤهلون للاستثمار في السياحة لأنهم يملكون أرصدة مالية مهمة في الأبناك، بإمكانهم أن يشيدوا مشاريع سياحية متوسطة بالعشرات وصغيرة بالمئات و مؤهلون للتسويق لأنهم منتشرون في جميع بلدان أوربا الغربية من أسبانيا حتى النرويج.يمكن لهم كذلك أن يحدثوا مؤسسات ومكاتب سياحية في بلدان إقامتهم مثل وكالات النقل ومكاتب للاتصال والإشهار السياحي، ودلك بحكم معرفتهم الجيدة للمجتمعين معا: المجتمع المصدر للسياح و المجتمع المستقبل لهم، وهذا يعني يمتلكون أكثر من غيرهم، القدرات التواصلية،والسوسيو- ثقافية لتحقيق الهدف. فالمقيم في النرويج مثلا يعرف رغبات وهوايات النرويجيين، نفس الشئ ينطبق على المقيم في ألماني أو هولندا أو فرنسا وغيرها.

فلنتصور شبكة سياحية من المهاجرين تغطي أوربا الغربية بكاملها، وهم ينسقون مع شركائهم في السياحة بإقليم الحسيمة. إن الحياة السياحية واعدة في إقليم الحسيمة وعلينا أن نعي بقيمة المهاجرين و دورهم في هذا المجال.إن محمد السادس على وعي كبير بأهميتهم ليس في مجال السياحة فقط بل في مجالات مختلفة،من هنا نفهم لماذا منح وساما ملكيا لأحمد بوطالب، كاتب الدولة في الشؤون الاجتماعية بهولندا.

**2.دور المهاجرين في التنمية القروية:**

لم يعد نمط الزراعة الموروث أبا عن جد، في المنطقة، صالحا للفلاحين القرويين حاليا. فالقيمة المتوسطة للمحصول الزراعي لا تتجاوز 5000درهم، بمعدل 400درهم في الشهر لكل أسرة. هذه النتيجة التافهة.جعلت الفلاحين يعرضون عن العمل الفلاحي وخاصة الشباب منهم. إن ما يتميز به الفلاحون في الإقليم هو عجزهم المادي و افتقادهم للمهارات والتنظيم، هذا العجز المتعدد الأبعاد أدى بهم إلى الإحباط،لا يوجد في الإقليم ولو 5%من الفلاحين يشتغلون بشكل مستمر طول السنة من الصباح حتى المساء، مما أدى إلى انتشار الفقر والأمية في صفوفهم. في هذا السياق لا يمكن للسياحة أن تزدهر في محيط ينخره الفقر والجهل والحرمان. إن الكرامة الإنسانية ليست مجرد مبدأ خاص بحقوق الإنسان المدنية بل هي شرط لكل الأعمال و خاصة العمال السياحية. إن السياح، وخاصة المتحضرون جدا من شمال أوربا،بحاجة إلى محيط قروي يكون فيه الإنسان و الطبيعة مصدرا للذوق الجمالي والتقدير الأخلاقي، فهل يجد السائح هذه المتعة في محيط بطبيعة قاحلة وبإنسان معدم وعدواني؟ كل سياحة ستجلب، وهي تتميز بمظاهر الترف والمتعة، إلى محيطها الشقي ظاهرتين سلبيتين: الظاهرة الأولى هي التسول الخشن المزعج والدعارة القذرة المتخلفة و اللصوصية. والظاهرة الثانية هي الجهاد، فالمحروم من فوائد السياحة ومتعها سينتقم منها لكي يحققها في الجنة.لذلك يحتاج المجال القروي لإقليم الحسيمة إلى تنمية لكي يتخلص من السلبيات المذكورة، هذه التنمية تتوقف على خطتين الأولى فلاحية بيئية و الثانية بيداغوجية.

**1 - خطة فلاحية بيئية:**

بعد انتشار الشبكة الكهربائية في المجال القروي قام الكثير من الفلاحين بعملية تشجير الزيتون وسقيه بمياه الآبار باستعمال المحركات. أعطت هذه العملية نتيجة إيجابية. هذه التجربة يمكن أن تعمم في الإقليم وتتسع ليس فقط لأشجار الزيتون بل لمختلف الأشجار المثمرة. إن قرب المنطقة من أوربا وتوفر وسائل النقل البحرية يشجع على التصدير و القدرة على المنافسة، لأن هذه المنتجات حصلت بأقل تكلفة في الإنتاج والنقل. وهنا يأتي الدور المزدوج للمهاجرين: الأول هو تزويد الفلاحين المحليين بالتقنيات والخبرات الأوربية في مجال التشجير، وذلك في شكل مساعدات أو بأثمان رمزية، والثاني هو تسويق هذه المنتجات من قبل التجار المهاجرين بحكم علاقتهم المباشرة مع المنتجين المحليين و المستهلكين الأوربيين. للتشجير آثار إيجابية كثيرة، فضلا عن موارده المادية المباشرة، وذلك في المجال البيئي والسياحي. إن الفضاء الأخضر يمتص التلوث ويساهم في تخزين مياه المطار وغير دلك. أما أهميته السياحية فتكمن في القيمة الجمالية بين المجال القروي والحضري في عملية التنمية، لذلك على الفلاحين القرويين أن ينظموا أنفسهم في إطارات جمعوية وتعاونية لكي يسهل عليهم مخاطبة الجهات التي يمكن أن تساعدهم بالتمويل والتجهيز والخبرة، وخاصة جمعيات المهاجرين بالمنطقة.

**أ - خطة بيداغوجية:**

يحتاج القرويون إلى تعليم مهني، وخاصة الخياطة بمختلف أنواعها بالنسبة للنساء والصناعة الخشبية والحديدية بالنسبة للذكور. ستعرض هذه منتوجات هذه الحرف نفسها في الأسواق السياحية المحلية والأوربية ،إذا ما جمعت فنيا بين الإتقان الحديث وبين الموروث الأمازيغي. في هذا الإطار يملك المهاجرون القدرة على توفير أقسام لتحقيق هذا الغرض، لأنه من السهل على المهاجرين من نفس الدوار أن يشيدوا قسما من أموالهم الخاصة، أما تجهيزه فيمكن أن يطلبوه من جهات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع. أما أجور معلمي هذه الحرف فسيؤديها المستفيدون والمستفيدات. إن ما يهم هنا أكثر من غيره هي المرأة القروية، يمكن للفاعلين في المجتمع المدني والأفراد في أوربا أن يحلوا مشاكل النساء القرويات من دون مجهود ومال كبيرين. فتوفير أقسام بسيطة مجهزة بأدوات التكوين الحرفي في كل دوار قد يحدث تغيرا جذريا في حياتهن المادية و الاجتماعية، فبعد تأهيلهن المهني يمكنهن إنشاء جمعيات أو تعاونيات في شكل أوراش للإنتاج والتصدير بطلب من التجار المغاربة، المهاجرين، هكذا ستتحول المرأة القروية البائسة إلى منتجة للثروة، فعوض طالبة المساعدة أو الزواج عند عودته من الخارج، عوض ذلك ستجد نفسها على قدم المساواة معه، وستتعامل معه كضيف من أقاربها وفق القاعدة الموروثة أبا عن جد: تزغرد وتذبح على شرفه ديكا، لأن الاستقلال المادي للمرأة هو أساس تحررها و كرامتها. **خلاصة:**

نستخلص مما تقدم أن المهاجرون من الإقليم قاموا بدور رئيس في التنمية المحلية، لكن هذا الدور كان عفويا عند الجيل الأول. أما الجيل الحالي، بحكم وعيه الحديث، فيمكنه أن يساهم بشكل يجعل إقليم الحسيمة، في المجال الحضري والقروي معا، من بين الأقاليم الأكثر ازدهارا في المغرب.

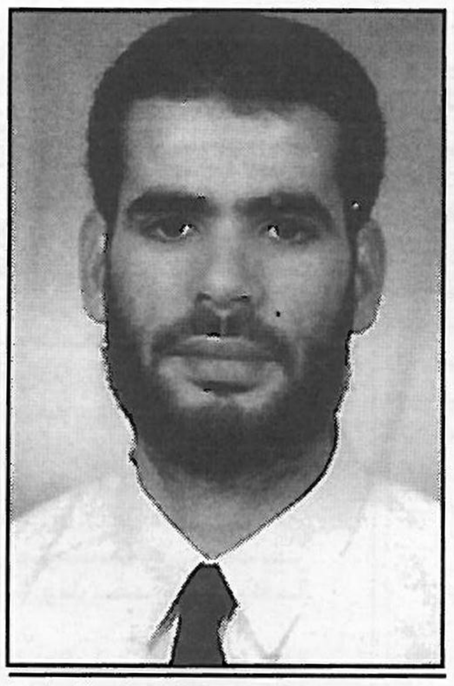
فهل أدركت الأحزاب السياسية أهميتهم، وأين مكانتهم في برامجها الانتخابية الجهوية الخاصة بانتخابات 2007؟ هذا السؤال يثير مفارقة غريبة، إذ ما معنى أن يقوم المهاجرون بدور رئيس في التنمية المحلية، وفي نفس الوقت نجد حضورهم السياسي منعدما ؟ إن منطق العصر لا يقبل فصل الاقتصاد عن السياسية. لذلك فمن حقهم الطبيعي أن يشاركوا في الانتخابات في مكان إقامتهم تصويتا وترشيحا.

**- أستاذ وناشط ثقافي**



**لعب المهاجرون دورا كبيرا في تنمية إقليم الحسيمة، لكن هذا الدور تم بشكل عفوي وغير واعي و منظم، وذلك انسجاما مع الجيل الأول غير المتعلم و المفتقر إلى الخبرة و المهارات المتطورة. إن الجيل الحالي من المهاجرين أحدث قطيعة مع الجيل الأول، لأنه يملك نفس القدرات و الخبرات التي يمتلكها الأوربيون**

# أي جدوى من انتخابات تفرز مؤسسات لا حول ولا سلطة لها



■عبد الإله الزكريتي

تعتبر عملية الانتخابات من الأوجه البارزة للديمقراطية، ويراد من إجرائها ممارسة الشعب لسيادته، والتعبير عن إرادته في اختيار من يمثله وينوب عنه، ونموذج الاقتراع و التصويت هو من أحسن ما توصلت إليه البشرية في احترام إرادة المواطنين في ظل تعذر الوصول إلى نموذج الديمقراطية المباشرة، لكن- ومع الأسف- جميع التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب منذ الستينيات من القرن الماضي لم تكن بهذا المعنى الذي ذكرناه، وإنما كان كل الجهد المالي والتسخين الإعلامي يصب في تزيين الواجهة، وتلميع الصورة وتمويه الرأي العام الدولي واستيعاب النخب السياسية والاقتصادية وحتى الدعوية إلى حضرة المخزن.

لذلك، نرى في جماعة العدل والإحسان أن لا شيئا تغير حتى نشارك في انتخابات سبتمبر 2007، فمازالت درا لقمان على حالها، ولازال المخزن هو المخزن، فالمغرب وصل إلى مستوى من التردي والاختناق - السياسي والاجتماعي والاقتصادي- لم تعد تنفع معه الحلول الترقيعية والمشاركة من أجل المشاركة، لأن مسألة الإصلاح من الداخل سيمفونية قديمة أبانت التجربة عن عقمها وفشلها، حيث هناك الكثير من النصوص الدستورية وكذلك الوضعية الاجتماعية للمغاربة تجعل من العملية الانتخابية مضيعة للوقت واستخفافا بالشعب، ونذكر في هذا الباب على سبيل المثال لا الحصر:

- الطبيعة غير الشعبية للدستور: فهو دستور ممنوح لا مجال فيه لرأي مخالف ولا يترجم إلا تصور الحكم القائم للسلطة.

- غياب مبدأ فصل السلط: فتركز السلط في يد واحدة يجعل من الانتخابات غير ذات جدوى، فما فائدة انتخاب نواب يمكن الاستغناء عنهم في أية لحظة ،وتفويت صلاحيتهم لأجهزة معينة ولجان وفق رغبة الحاكم، ولا أريد الإطالة في هذا الجانب لأن النصوص الدستورية شاهدة على تركز السلط في يد واحدة، ثم إن الممارسة تؤكد هذا الوضع حيث يتم إحداث لجان ومجالس تستحوذ على اختصاص كل من الحكومة والبرلمان ( التعليم، الصحراء، المرأة، الاستثمار، وأخر هذه الممارسات الوفد المفاوض لجبهة البوليساريو.....).

- ضعف مؤسستي الحكومة والبرلمان: فالحكومة لا تضع السياسة العامة للدولة بل تقتصر مهمتها على تنفيذ هذه السياسة( الفصل 61من الدستور) والقضايا الأساسية يتم تداولها في المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك (الفصل (25ولا يمكن إيداع أي من مشروع قانون بمكتب أي من المجلسين -النواب والمستشارين- قبل المداولة بشأنه في المجلس الوزاري (الفصل 62).

-تحكم الملك في البرلمان: فالملك له الحق في حل البرلمان في أي وقت (الفصل (27و له حق طلب قراءة ثانية للنصوص التي يقرها البرلمان (الفصل (68و الخطاب الملكي أمام البرلمان لا يناقش (الفصل ( 28فأي جدوى لانتخابات تفرز مؤسسات لا سلطة لها.

- غياب بيئة سليمة لإجراء الانتخابات: وذلك بعدم توفر حد أدنى من العيش الكريم، وهذا أمر مهم وضمانة أساسية حتى تعبر الانتخابات عن رأي الشعب، الذي لا يكون محكوما بأية إكراهات مادية قد تضطره إلى سلب إرادته بمبلغ مالي يسد به رمقه أو امتياز يحصل عليه.

ومما يجعل عملية الاختيار صعبة كذلك انتشار الأمية الأبجدية، فأكثر من نصف الشعب أمي- حسب الاحصيائيات الرسمية- فضلا عن الأمية السياسية المنتشرة في صفوف شرائح واسعة من النخب والأطر المتعلمة.

ثم إن تعدد الأطراف في بلادنا لا تعني التنوع والاختلاف في التوجهات و التصورات بل هو توجه يصب في تزكية الوضع القائم، فماذا تغير في العقلية المخزنية التي حكمت البلاد منذ الاستقلال الشكلي؟ أين نحن من التعددية السياسية الحقيقية وحرية الصحافة ؟ وهي الشروط الضرورية لأية انتخابات ديمقراطية،أليس ما تتعرض له جماعة العدل والإحسان كافيا للحكم بأننا مازلنا غارقين في ظلام دولة القمع والاستبداد؟

فجهة الريف للجماعة- ونحن نكتب لجريدة " ثفراز نريف" - كان لها نصيبها من أذى المخزن، حيث إقفال البيوت وطرد أصحابها منها في أوقات متأخرة والعبث بمحتوياتها، متبوعا بمحاكمات صورية لا زال سيد الموقف.

والدليل الحي على ما نقوله، حالة الإخوة حسين مرجاني في(العروي) جمال بوطيبي (الناظور) محمد العبادي (وجدة ) وعسكرة رجال الدرك والأمن أمام منزل أحد الإخوة في مدينة إمزورن كل يوم سبت، ومنع الإخوان من الدخول إليه لحضور مجلس النصيحة، وتهديد كل من الأستاذ كمال مساعد بالحسيمة والأستاذ بلعيد مزغاب بإمزورن من طرف الباشا.

وفي اعتقادنا، فإن المشاركة في انتخابات يؤطرها واقع كهذا، ما هو إلا هدر للمجهود وتصريف للمواطنين عن معرفة الداء العضال المتمثل في الاستبداد، ليبقى السؤال إذن، ما هو المخرج من هذه الأزمة المتفاقمة إذا كانت المشاركة الانتخابية بدون جدوى؟ وهل تملك جماعة العدل والإحسان لوحدها الحل السحري لمعضلة المغرب، أم أنه لابد من مشاركة الجميع في الإعداد لميثاق جامع يكون منطلقا نحو التغيير المنشود؟

أقول لسنا - في جماعة العدل والإحسان- حاملين لشعار"الحل الإسلامي" و" البديل الإسلامي" ونسوق الآمال والأفاق المثالية كما فعل غيرنا، بل ننخرط لتعبئة الشعب وتأطيره ليخوض معركة التغيير، و نتغلغل في الأمة المتعطشة إلى الحق، حتى نبث الأمل في النفوس الحائرة المشككة في كل الألوان التي أشبعتها كلاما معسولا، وهذا الحضور الشعبي يميزه بناء تنظيمي متكامل لجماعة العدل والإحسان مما يرشحها لامتلاك المستقبل في الوقت الذي تهاوت فيه باقي التنظيمات وتآكلت هياكلها وفقدت قواعدها.

ولا نقول هذا من باب تضخيم الذات واحتقار، لكن نتحدث بنعمة الله وما في الواقع، خاصة وأننا لا ندعي التغيير الأحادي ولا نفكر بمنطق الهيمنة، ولكن قناعتنا أن لا أحد وحده يستطيع أن يخرج المغرب مما هو فيه، وتجسيدا لهذه القناعة اقترحت جماعة العدل و الإحسان فكرة الالتقاء على ميثاق جامع تتعاقد عليه الأطراف على أرضية الإسلام ويتم صياغة بنوده من طرف لجنة تأسيسية ينتخبها الشعب.

والاجتماع على ميثاق جامع إحباط لسياسية " فرق تسد" التي ينهجها المخزن، ومد لجسور الثقة بين الفرقاء، ومنع لأي اصطدام محتمل في غياب ضوابط الاختلاف واتساع الهوة بين الشعب ونخبة منعزلة تستأثر بالسلطة والثروة. والميثاق في نظرنا قادر على تحديد ضوابط الفعل والممارسة السياسية، وعلى صرف إرادة الأمة إلى البناء والنهوض عوض التآكل والاقتتال الداخلي.

إن الميثاق المقترح لا نراه إلا على أرضية إسلامية - إلا إذا كان الدين حاجزا من الالتقاء مع بعض فئات المجتمع، فنلتقي معها على أرضية المروءة و احترام الدين- والإسلام هو دين الأمة، والشعب المغربي كان ولا يزال مسلما، وجل المكونات السياسية للبلاد لا تتنكر للدين، ولا تتوانى في إعلان إ سلامها، بل تدعو إلى عدم احتكار الدين.

وإقرار الإسلام أرضية للانطلاق لا يهدف إلى إقصاء أي طرف كما يتبادر إلى الأذهان، وإنما هو استناد إلى ثوابت الأمة عوض مقدسات أرضية فرضت تحت رهبة الاستبداد، وهو لا يعني أيضا الاستغناء عن الآليات التي تتيحها الديمقراطية في تنظيم الاختلاف وتدبير التداول على السلطة والقرار.

و في انتظار اليوم الذي يأذن فيه الله بالتلاقي مع المنادى عليهم ويرفع ستار المخزن الذي يحول بيننا و باقي الفاعلين، انخرطت جماعة العدل والإحسان في عمل ميداني جاد و مسؤول، لطالما حاولت الدولة النسج على منواله لكن برؤيتها المخزنية بطبيعة الحال، ونورد هنا بعض الأمثلة:

-العمل الاجتماعي الذي قزمه المخزن في"مشروع الحريرة" بعد النجاح الكبير الذي حققته الجماعة.

- فكرة التخييم والتنشيط على الشواطئ بعد أن منعت الجماعة من ذلك وطرد الإخوان من على شواطئ المغرب.

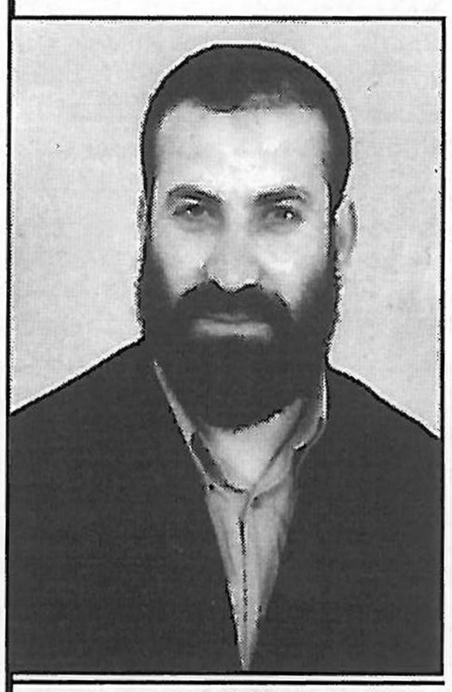
- فكرة الميثاق الوطني للتربية والتكوين بعد مناظرة وجدة " للنداء التربوي " ولا ننسى حقيقة - قبل ختم هذا المقال، نموذج مذكرة إلى من يهمه الأمر، هذا المقترح العملي الذي يعبر في شقه السياسي عن برنامج استعجالي لإنقاذ المغرب من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أن المذكرة تطرقت كذلك لأهم الملفات الشائكة و قدمت اقتراحات عملية بصددها كملف الصحراء، البطالة، الهجرة، التعددية، المسألة الحقوقية والدستورية..... لكنه العمى المخزني الذي أصاب القوم، فعوض الاستجابة لمطالب المذكرة قاد المخزن وأعوانه حملة مسعورة على صاحبها والجماعة ككل.

وفي الأخير، لابد من القول بأن التوكل على الله والاعتماد عليه، هو المعول عليه وليس على ذواتنا واقتراحاتنا ولا عملنا الميداني، لكن سنة الكون اقتضت أن لابد من اتخاذ الأسباب الأرضية بعيدا عن الانتظارية والتواكلية القاعدة.

**(باسم جماعة العدل والإحسان على مستوى منطقة الحسيمة)**

**ما يجعل عملية الاختيار صعبة انتشار الأمية الأبجدية، فأكثر من نصف الشعب أمي- حسب الاحصيائيات الرسمية- فضلا عن الأمية السياسية المنتشرة في صفوف شرائح واسعة من النخب والأطر المتعلمة.**

# حان الوقت للقطع مع الوضع المأزوم والتقدم نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية



■محمد الرحموني

بالنظر إلى طبيعة الشروط الدستورية التي لا تزال تراوح منطق "مهام بدون صلاحيات" من قبيل وزير أول بدون برنامج سياسي حزبي ينفذه، وزراء سيادة ينفذون برنامج الدولة والذي لا سبيل إلى محاسبة القائمين على تطبيقه!؟

بالإضافة إلى تداخل السلط الثلاث(القضائية، التشريعية، التنفيذية) وعدم الفصل فيما بينها ليتم تحديد المسؤوليات، وبالتالي معرفة الاختصاصات التي على أساسها يتم ضبط آليات الاشتغال في كل مجال من المجالات، وبالتالي معرفة من يتحمل المسؤولية القانونية في إدارة الشأن العمومي. ينضاف إلى ذلك كله، احتكار الأنشطة الملكية لجميع البرامج (اقتصادية، اجتماعية وسياسية...) إلى درجة عدم تمييزها عن البرامج الحزبية/الحكومية، مما يحول دون أية متابعة أو محاسبة لمن يتصدى للشأن العام ويتحمل تبعات ومسؤوليات تمثيل المواطنين. هذا هو الوضع الذي سيؤطر المشهد العام الذي ستجرى فيه الاستحقاقات التشريعية ليوم 07شتنبر .2007

وفي هدا الوضع ( القانوني، الدستوري، السياسي) المربك للحياة السياسية في البلد، الأحزاب السياسية لا تستطيع أن تكون قوية تمتلك تمثيلية حقيقية تمكنها من التواصل مع المواطنين وتأطيرهم وتوجيههم إلى الوجهة الحقيقية، التي من شأنها تحصين الوطن من شتى أنواع الأخطار والانحرافات التي تخترق النسيج المجتمعي (الخطر الإرهابي،الفساد الاقتصادي، السياسي، الشذوذ الجنسي والمخدرات...) التي تسبب نفورا وهروبا وعزوفا مروعا للشباب - بل للكل- من الانتماء والانخراط في العمل الحزبي والسياسي، بل اعتباره بلا جدوى و بلا معنى، مما يضطر معه الدولة والأحزاب إلى التباكي على عدم إقدام الشباب على الحياة السياسية، وفي هذا الوضع كله إضعاف للدولة ولقدرتها على تحمل كل الأعباء والمهام لوحدها (تأطير المواطنين سياسيا، اجتماعيا، تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية، اتخاذ قرارات سياسية مصيرية تخص الوطن والمواطنين، من قبيل الدخول في تجربة الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية...).

أمام هذا المشهد السياسي المأزوم ستتهيأ كل المكونات الحزبية لخوض غمار معركة الانتخابات ل 07من شتنبر2007، فهل ستكون هذه المحطة مختلفة عن سابقاتها ؟

أظن أن الوقت قد حان للقطع مع هذا الوضع المأزوم والتقدم نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية، يتمتع فيها الكل بحق التعبير عن قناعاته السياسية دون خوف من مقصلة الرقيب، وفي إطار الاحترام المتبادل بين جميع الفرقاء السياسيين، الذين يتقاسمون هم نفس الوطن، وفي ظل قاعدة التنافس السلمي والمسؤول في تحمل عبء خدمة الوطن والمواطن، وهذا كله دفعا لأي احتمال آخر يغرق الجميع - لا قدر الله- في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار التي تكون غالبا نتيجة فقدان الأمن والأمان والخوف من المصير المجهول.

فهذا الوضع السياسي المشروط، يسري ويشمل جميع أجزاء وجهات الوطن دون استثناء، ماعدا بعض المناطق التي عانت من التهميش المقصود، إما تأديبا لها أو انتقاما من أهلها على خلفيات ومواقف تاريخية، من ضمنها منطقة الريف التي عاش أبناؤها مآس عبر تاريخها الطويل و تعمق الجرح أكثر مع استقلال المغرب السياسي المنقوص (وجود أجزاء من الوطن لم تستقل بعد: سبتة، مليلية، الجزر).على الرغم من هذا المشهد المهترئ والمأزوم، فقد شهد المغرب في الآونة الأخيرة دينامية سياسية، اجتماعية، اقتصادية، حقوقية وتنموية، تتصدرها بعض الأوراش التي لازالت مفتوحة وغير مكتملة على مستويات عدة من طرف الدولة، وذلك بإيلاء بعض الاهتمام لمناطق كان التهميش مصيرها- مثل مناطق الشمال/الريف- مما يعطي إشارات مشفرة توحي بالقطع مع سياسة الماضي، وهي الإشارات التي يجب التقاطها واستثمارها و الدفع بها نحو مكاسب إضافية، ولا يتأتى ذلك إلا بخلق الثقة المتبادلة بين الدولة ومؤسساتها وقوى المجتمع الفاعلة، كل من موقعه وعلى أساس قاعدة التعايش السلمي، والاحترام المتبادل هذا على الصعيد العمودي (دولة/مجتمع).

أما أفقيا، فعلى الفاعلين والعاملين في الحقل السياسي/المدني أن لا يستعمل لغة الإقصاء ومصادرة حق الوجود لأطراف أصيلة ومتجذرة في أرض الوطن وأثبت الواقع تجذرها وانغراسها في نسيج مجتمعنا. فلا يحق لأحد أيا كان أن يدعي أحقيته في تمثيلية منطقة/جهة أو مجموعة من المواطنين تحت أي ذريعة كانت - خوفا- إلا إذا قدم الدليل الفعلي لهذا الادعاء، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاحتكام إلى قواعد الديمقراطية ولغتها والاستعداد لرفع التحدي لنكون في مستوى الرهان الذي ينتظر مستقبل هذا الوطن العزيز.

وهذا ما يزيد من ثقل الخيارات والمسؤوليات الملقاة على عاتق النخب السياسية، التي تؤمن بالمشاركة السياسية والعمل على المساهمة في تغيير هذا الوضع، ومن حالته الميئوس منها، إلى وضع أفضل يكون فضاء لتعايش الجميع، ويؤمن للجميع فرص العمل والإبداع والاستثمار والإنتاج دون الاضطرار إلى استبدال هويته مهما كلفه ذلك من ثمن؟!

وهذا لا يتأتى إلا لمن يؤمن بقيمة الانتماء الحقيقي لوطن يكرم أهله وأبناءه ؟! فكل هذه القيم والتحديات يجب استحضارها من قبل النخب السياسية الحقيقية بالريف في معركتها الانتخابية، وعليها أن تضع نصب أعينها ميثاقا أخلاقيا للتنافس النزيه والشريف يمكن أن تتلخص نقاطه فيما يلي:

- تجريم وتحريم السلوكات التي تمس الأشخاص في خصوصياتهم الشخصية والأسرية.

- التنافس والتبازي على أساس برنامجي واضح.

- محاربة مافيا المال الحرام والتصدي لها و فضحها، وقطع الطريق أمامها حتى لا تفسد العملية الانتخابية، والتي تعد بوابة لأية ديمقراطية منتظرة.

- محاسبة الهيئات السياسية في المبالغ المالية التي تصرفها في حملاتها الانتخابية وتحديد مصادر تمويلها (قبل الانتخابات وأثناءها و بعدها).

- التصدي لأبواق الارتزاق الانتخابوي المشوش على العملية الانتخابية وادعاءاتها الحسم المسبق في نتائج الانتخابات لبعض المرشحين.

- مراقبة جيوب المقاومة ومحاصرتها وفضحها (سلطة كانت أو مافيا الفساد...) ممن لا يريد لأي تغيير أن يحدث في البلاد.

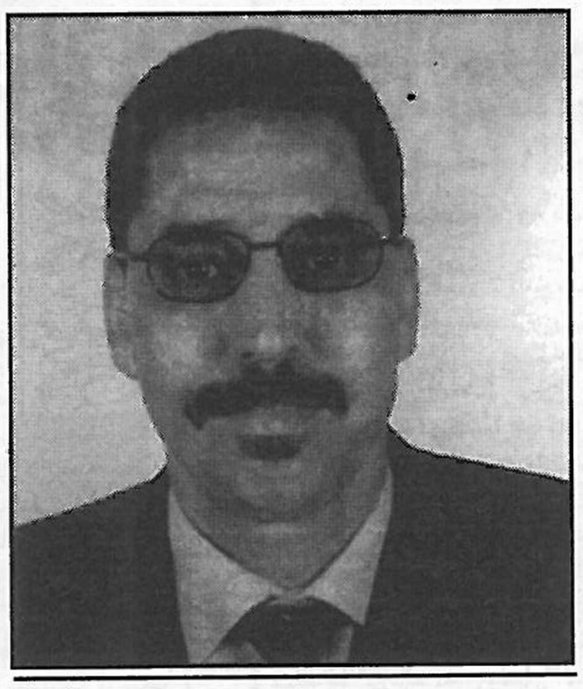
- وضع برامج نضالية تتطلع من خلالها الأحزاب بتغيير قواعد اللعبة السياسية لصالح قوى التغيير الحقيقية والمنبثقة من تمثيلية حقيقية.

- تقديم الحصيلة أثناء تحمل المسؤولية والاستعداد للمحاسبة في حالة الإخلال بالالتزامات و التعهدات التي ترفعها كشعارات في برامجها الانتخابية.

- الضغط على الدولة لتحمل مسؤولياتها الدستورية والقانونية لإجراء هذه العمليات في إطار من الشفافية والنزاهة، وذلك بحيادها الايجابي و المسؤول.

**- عضو حزب البديل الحضاري**

# أفكار انتخابات التشريعية القادمة لن تخرج عن سابقاتها



■ سعيد بخرو

سؤالكم المتعلق بانتخابات 2007 بالريف استمرارية أم قطيعة، يمكن أن يتفرع إلى عدة أسئلة، منها استمرارية على أي نهج والقطيعة عن أية ممارسة؟ ومن ثم هل موقف المشاركة في الانتخابات يعد موقفا صحيحا في ظل هذه الأوضاع؟ إذا كان الجواب بالنفي ما هي الضمانات الحقيقية للقطع مع الأساليب والعقلية القديمة ؟

إن المتتبع للمشهد السياسي المغربي، وخاصة عملية الانتخابات، سيلاحظ أنها غير مستقرة لأن التكتلات والتحالفات الانتخابوية غير خاضعة لمنطق الهوية والمرجعية الفكرية، أو حتى للخط السياسي للحزب أو لبرنامجه، بل إن النظام المغربي هو الذي يحدد الخريطة السياسية، وبموقع كل حزب في موقعه، إما حسب رغبته أو مهمته التي كلف بها في عملية التمثيل والإخراج، فرغم إزالة وتنحية مهندس الانتخابات ?إدريس البصري ?عن منصب وزير الداخلية التي كان يبلقن المشهد السياسي حسب المقاس المطلوب من قبل الاملاءات الخارجية ومتطلبات المرحلة، وجرت انتخابات 2002 في عهد الوزير الأول الاتحاد الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الذي كان الضامن لانتقال الحكم من الحسن الثاني إلى محمد السادس، قد مرت بنفس الأساليب القديمة، باعتراف من بعض المسؤولين والأحزاب السياسية التي عابت على السلطة أنها كانت محايدة حيادا سلبيا، بالإضافة إلى التزوير والغش واستعمال جميع الوسائل حسب منطق "الغاية تبرر الوسيلة" من ترغيب وترهيب وزبونية ومحسوبية ورشوة وغيرها من الوسائل التي تستخدم لشراء ذمم الناخبين.

وبما أن الساحة السياسية لم يطرأ عليها أي تغيير سواء من الناحية السياسية والقانونية والدستورية والحزبية، أعتقد جازماً أن انتخابات 2007 بالمغرب وبالريف ستكون كسابقاتها، سيتحكم فيها النظام المغربي وبعزم من الفاعلين الحزبيين يتوافقون معه من أجل ضمان مقاعد مريحة في الجهاز التشريعي.

ويبقى السؤال التاريخي: ما العمل؟ يطرح نفسه أكثر من أي وقت مضى، وهل المشاركة في الانتخابات موقف صحيح في ظل هذه الأوضاع، بالمقابل إذا كان الجواب بالنفي، إلى أي حد سيستطيع دعاة المقاطعة تعرية الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب المغربي في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية؟ ومن ثم قادرين على إقناع المواطنين بهذا الموقف، ويتسنى لهم تحرير المجال السياسي من العقلية المخزنية الفاسدة، ومن المركزية البيروقراطية، وبناء سلطة وسيادة للشعب عن طريق تقرير مصيره وتأسيس ديمقراطية قاعدية حقيقية تحول الشعب المغربي من رعية إلى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، عندئذ يكون الشعب المغربي الضامن للانتخابات الديموقراطية التي يعبر فيها عن إرادة حرة ونزيهة، حسب ما تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، خاصة الفقرة الأولى والثالثة من الفصل 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك المادة الأولى من العهد الدولي التي تنص على أن لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها - استنادا إلى هذا الحق - أن تقرر بحرية كيانها السياسي، وأن تواصل نموها الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. وكما تنص على ذلك المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على حق كل مواطن أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثليه يختارون بحرية.

إن المدخل لهذا المسار الحقيقي، يتطلب من كل الفاعلين السياسيين التقدميين الديموقراطيين والمدنيين، غير المتحزبين، بناء حركة سياسية مناضلة ديموقراطية تنحاز للجماهير الشعبية وتعمل من أجل دستور ديموقراطي شكلا ومضمونا، يكون فيه الشعب مصدر السلطة والسيادة وملاءمة القوانين المحلية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإعادة النظر في التقطيع الانتخابي بشكل خاص، والتقطيع الجغرافي للأقاليم بشكل عام، من أجل بناء جهوية سياسية حقيقية، لها كامل الصلاحية في التدبير والتسيير، مؤسسة على معايير اقتصادية واجتماعية وتاريخية وجغرافية وسوسيو ثقافية.

إعطاء الدور الفاعل والرئيسي للسلطة القضائية للسهر والإشراف على عملية الانتخابات، وهذا يتطلب أن تكون السلطة القضائية مستقلة غير متأثرة بإملاءات السلط الأخرى، وتحقيق فصل حقيقي بين السلط..

فتح الباب أمام جميع الهيآت الحقوقية والمدنية واللجن الوطنية والدولية لرصد الانتخابات.

إصدار قوانين صارمة لردع المتلاعبين والمفسدين لتحريف الإرادة الحرة للمواطنين.

وهذه، هي المداخل الممكنة التي يمكن أن تضع حدا وقطيعة مع التجارب السابقة، وإلا ستبقى دار لقمان على خرابها ودمارها، لا يمكن أن تقي المواطنين الحر والقرّ.

رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - فرع الحسيمة

# استمرارية الماضي الانتخابي فرض والقطيعة معه سنّة

■ رشيد أمشاشتي

السؤال الذي تفضلتم بطرحه بصدد الانتخابات القادمة شاسع جدا، يتطلب منا تحديد مختلف المحطات السابقة منذ 1963 إلى يومنا هذا. فالتي سبقت لا يمكن الحديث عنها إلا بحكم واحد جاهز، بفعل ما بصمته من وقائع للمواطن المغربي بهذا الإقليم السعيد. فجل الانتخابات التشريعية السابقة كانت موجهة ومخدومة ومراد لها أن تكون كما أرادتها وزارة الداخلية.

أما الآن الحديث عن القطيعة فهو شيء صعب للغاية، بالنظر غلى عدة مستويات:

أ- التوجه العام للدولة.
ب- إرادة الأحزاب السياسية.
ج- إرادة المواطن.
د- سلطة المال.

فيما يخص الباب الأول، ونحن نتتبع تحركات وزارتي العدل والداخلية، وعملية الترصد التلقائي الذي اعتمدته الدولة أثناء الثلث الأخير للمستشارين، يظهر فعلا أن الدولة أرادت أن تؤسس لقطيعة مع الفساد الانتخابي، والآن التوقيت مناسب جدا لتعميم التجربة وتدقيق المراقبة على جميع المرشحين، ولكن ليس من خلال التنصت على الهواتف، بل يجب تحريك الأجهزة الأمنية والقضائية وتحفيزها أكثر على استعمال سلطتها كاملة من أجل حماية هذا الوطن من أكبر خطر يهدد البلاد وهو إفساد مسلسل الديمقراطية.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية، فهي على مستوى الخطاب أحدثت قطائع كثيرة، لكن على مستوى الممارسة لم تستطع تجاوز التعفن الإداري الذي عشش في سلوكياتها، كما لم تستطع بناء مؤسسة حديثة ملائمة للخطاب الذي تصنعه. إذ حدث لها شرخ كبير بين الممارسة والتنظير لازال يتطلب منها إرادة قوية ومعقلنة لتصحيح ذاتها.

أما المواطن، والذي هو مربط الفرس في كل هذا، فأصيب بكدمات وصدمات عديدة طوال مرحلة المسلسل الديمقراطي، فأصبح كتلة من الأمراض تتطلب إحضار جميع أنواع العلوم الإنسانية، حتى يتمكن من الإنصات إلى الوعود والبرامج والأخبار التي تنزل عليه من الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية والعدل، إضافة إلى خطاب المجتمع المدني، آنذاك سيبدأ الفاعل السياسي في تلقي الخطاب الصحيح من المواطن الذي ستبنى عليه السياسات الواضحة. فالمواطن، بهذه الدرجة من اليأس، يصعب عليه تصديق حتى الأحكام الصادرة مؤخرا عن وزارة العدل بإلغاء مقاعد عن الثلث الأخير للمستشارين، بفعل ما تأكدت أجهزة المتابعة باستعمال هؤلاء للمال الحرام والحلال في شراء ذمم من لا ذمة لهم.

وحين ننتقل إلى سلطة المال، نجد أنها اقتحمت وخربت أمتن وأعتد التنظيمات المؤسساتية للدولة، وخير دليل على ذلك هو ما يتصدر الصحف اليومية والأخبار الرسمية لدولتنا من إلقاء قبض وتحقيقات...الخ.

فسلطة المال سابقا، كانت توجه إرادة وزارة الداخلية، فالمرشح المتوفر على نفوذ مالي يستطيع دخول خريطة الداخلية ويصبح من الفائزين، فهل يمكن القول أن سلطة المال مع هذا النوع من الإدارة قد انتهت؟ هذا ما أصبحنا نلامسه قليلا. فبعد ما كان اللعب يتم مع الكبار، انتقل الآن إلى الصغار، وهذا ما يتطلب المراقبة الفعلية من الكبار للصغار.

**سلطة المال، نجد أنها اقتحمت وخربت أمتن وأعتد التنظيمات المؤسساتية للدولة، وخير دليل على ذلك هو ما يتصدر الصحف اليومية والأخبار الرسمية لدولتنا من القاء قبض وتحقيقات...الخ.**

وسلطة المال أصبحت الآن أكثر تأثيرا على الذين لا ذمة لهم كما سبق القول، فالتأثير أصبح جليا للمرشحين النافذين ماديا على عقول الهيئة الناخبة من بعض رؤساء الجماعات والمستشارين، إذ ما يلاحظ وما يسمع من المواطنين بالإقليم، الكلام الكثير عن أصحاب المال بدل الذين وهبوا عملهم السياسي للمواطنين ومصلحتهم ومصالح الإقليم.

إلى هنا، ومن خلال هذه الملاحظات، فالانتخابات التشريعية ليوم 7 شتنبر 2007 بالحسيمة، نقول: الاستمرارية فرض والقطيعة سنة.

المفتش الإقليمي لحزب الاستقلال فرع الحسيمة سابقا

# الانتخابات التشريعية وشرعية السؤال
## إقليم الحسيمة مثلا

■ أحمد أمغار

ليس من الهين على المرء في هذا الوقت بالذات أن يتطرق لموضوع حساس مثل موضوع الانتخابات التشريعية المقبلة وما يمكن أن تفرزه من نتائج على مستوى الإقليم، وذلك بالنظر إلى المشهد السياسي الباهت والمتسم بكثير من الرمادية وتداخل الألوان واختلاط الأوراق. وكذا بالنظر إلى مدى اهتمام المواطن- الناخب بهذه العملية وبما يترتب عنها من نتائج يراهن البعض على اعتبارها انتخابات مصيرية في سياق التطور الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، بينما ينظر إليها البعض الآخر نظرة ازدراء واحتقار على اعتبار أنها لا تعدو أن تكون حلقة أخرى من الحلقات المفرغة على امتداد مسلسل طويل من العبث السياسي الذي لم ولا يثمر تراكما كميا ولا تطورا نوعيا، ما دامت مراكز القرار في الدولة، الظاهر منها والخفي، لا تزال متحكمة في مجريات الأمور وتملي إرادتها - على مرأى ومسمع من الأحزاب السياسية المتواطئة- بما تقتضيه مصالحها، لا بما تقتضيه مصلحة البلاد.

من البديهي والمسلم به، أن الديمقراطية ليست معطى جاهزا ولا هي طبخة يمكن إعدادها كيفما اتفق، ولكنها مستوى من مستويات التطور الحضاري والثقافي والاقتصادي لمجتمع من المجتمعات البشرية. والسؤال المطروح بمناسبة انتخابات هذه السنة، ما هو مستوى الوعي السياسي للمجتمع المغربي في وقتنا الراهن؟ وما مدى قدرته على انتقاء ممثليه في أهم مؤسسة تمثيلية في البلاد بما يخدم المصلحة العامة ويعجل بالإصلاحات المنشودة ويجنبنا المزالق التي تغذي النزعات الانتقامية والميول الرفضوية والظلامية المتطرفة، خصوصا في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد؟

إننا أمام معركة انتخابية، لكن هل هي معركة يخوضها الشعب مع ذاته عبر تجلياته السياسية والحزبية من أجل تحقيق طفرة نوعية على درب التطور الديمقراطي؟ أم أنها معركة بين مرشحين تستباح فيها كل أشكال الصراع وأصناف السلاح، بما في ذلك ما يعاقب عليه القانون ويمجه الذوق السياسي السليم؟

إذا كانت المعركة معركة الشعب المغربي ضد الجهل والتخلف والميز والفساد في معركة تستحق التقدير والإكبار ويمكن أن يعول عليها في تصحيح مسارنا وتقويم شؤوننا.

أما إذا كانت معركة أشخاص وازعهم الوحيد هو الوصول إلى قبة البرلمان ثم بعد ذلك لها مدبر حكيم، فما علينا إلا أن ننتظر ذلك الوقت الذي تطهر فيه البلاد من ذلك الركام المتراكم من القمامة السياسية الذي ورثناه من القرن الماضي.

لقد مضى زمن كانت فيه الخطوط الفاصلة بين الاتجاهات السياسية واضحة، ولقد مضى مع ذلك الزمن كثير من الرؤى والأحلام والمبادئ التي كانت تغذي روح النضال السياسي لدى فئات واسعة من صفوف الشعب، وتعمق الاهتمام بمصير الشعب والوطن... وفي ظل الواقع المستجد انغمس كثير من مناضلي الأمس في بركة الرذيلة وانطلقوا في سباق محموم وراء المصالح الشخصية غير عابئين بالتزاماتهم مما يترك انطباعا سيئا لدى المواطنين قد تترتب عليه ردود أفعال أكثر سوءا. لقد كنا بالأمس نحاسب السلطات وأذنابها، أما اليوم فمن المفروض أن نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب غيرنا لأننا قد أخذنا نفقد الكثير من قيمنا، ولم يعد يخجلنا أن نساوم على قناعاتنا ومبادئنا. وهذا ما فسح المجال للمهرجين السياسيين كي يقتحموا الساحة السياسية بمعنويات مرتفعة وإمكانيات مالية أكثر ارتفاعا.

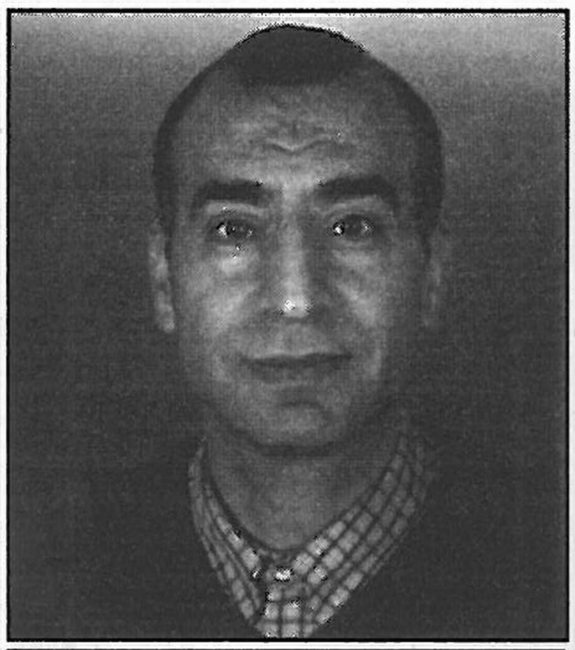
ترجمة برنامجه السياسي إلى واقع ملموس، وليس الحزب جماعة من الناس يتصرفون بمنطق العصابات ويتملقون المواطنين ويحاولون زرع بذور الشك وسوء النية بينهم حتى يسهل خداعهم، ومع الأسف فنحن لا نرى على مستوى إقليم الحسيمة إلا مرشحين ونكاد لا نرى من أثر للأحزاب إلا بعض اللوحات على بعض المقرات أما الحضور اليومي في الساحة و الحضور الفكري والإيديولوجي في أوساط الجماهير، فإنه أمر غائب تماما، وهذا ما يجعل الانتخابات المقبلة امتدادا للانتخابات السابقة بعيدة عن السياسة، قريبة من القبلية والإقليمية والتضليل الفكري والايديولوجي والشعارات الزائفة.

ومن هنا، فإن النخب السياسية مدعوة إلى مراجعة نفسها وإعادة الاعتبار لدورها الطلائعي والسمو بعلاقاتها إلى مستوى الريادة حتى تتمكن من إنعاش هذا الإقليم وتخلصه من التخلف السياسي المريع الذي تعيشه.

**فاعل سياسي**

## حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

# الانتقال الديمقراطي لن ينجز إلا إذا تجسد في قطيعة واضحة وملموسة بين عهدين



■ محمد ناصري

مما لا جدال فيه، أن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي يجسد السيرورة النضالية والمعرفية والنظرية، التي راكمها حزب يعتبر امتدادا لحركة التحرير الشعبية منذ سنة 1959وبدءا من وثيقة الاختيار الثوري للشهيد المهدي بنبركة، إلى حدود الأرضية التوجيهية للمؤتمر السادس المنعقد في ابريل 2007، وقد اختبر كل التجارب النضالية وهذا التنوع في الأساليب الكفاحية لا يثنيه عن حرصه على قول الحقيقة " والحقيقة وحدها مهما كانت الظروف والاعتبارات المؤقتة ". على حد تعبير الشهيد عمر بن جلون.

ولذلك، يجتهد حزبنا في مقاربته للأحداث والتطورات التي تمر منها بلادنا في استخلاص الدروس والعبر بالربط الجدلي بين النظرية الثورية والممارسة النضالية، ربط يقينا من السقوط في الدغمائية القاتلة والانجراف وراء التجريبية العمياء. وإذا كانت النظرية هي المعرفة العلمية بالواقع وإمكانية تغييره، فإن الوصول لهذه النظرية بالذات لا يتأتى بالبحث الأكاديمي الصرف والمعزول عن جدلية الصراع، ولا باستنساخ نظريات ومقولات تمت صياغتها في واقع مختلف عن واقع بلادنا وفي ظروف تاريخية مغايرة لظروفنا.

كما أن السؤال الإشكالي الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: كيف يمكن للمغرب في سياق التحولات الدولية الراهنة أن يتحول إلى بلد ديمقراطي ؟ وإلى أي حد يمكن لليسار عموما، وحزب الطليعة خصوصا، المساهمة في هذا التحول التاريخي والنوعي؟ وهل للإصلاحات البسيطة والفوقية في بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافية لتجاوز حالة الخصاص الهائل الذي تعاني منه جماهير شعبنا في الشغل والسكن والصحة والتعليم والنقل وباقي الخدمات الضرورية للعيش الكريم ؟

وما هي الشروط الضرورية لتحقيق تعبئة شاملة للطاقات الهائلة التي تزخر بها بلادنا لإنجاز التغيير الشامل في الدولة والمجتمع ؟ وهل يمكن لانتخابات نزيهة وشفافة أن تجعل المغرب يدخل بوابة الديمقراطية...؟؟؟

الربط الجدلي بين ا لنضال الديمقراطي والأفق الاشتراكي ضرورة ملحة، لأنه إذا لم تتمكن قوى اليسار من شق الطريق الصحيح لتعبئة أكبر قوة جماهيرية ممكنة، فالطموح نحو التغيير سيظل حلما بعيد المنال، وذلك عبر الفرز المستمر بين قوى التخلف والرجعية وقوى التحرر والتقدم والديمقراطية. كما أن الاكتفاء بتسجيل المواقف المبدئية ورفع الشعارات الراديكالية وإصدار بيانات شديدة اللهجة، لن يغير من الواقع شيئا مادام ميزان القوى مختلا لصالح التحالف الطبقي النقيض.

وقد برهنت مختلف تجارب الشعوب، التي حققت انتقالا ديمقراطيا حقيقيا، عن ضرورة توفر ثلاثة شروط:

1-وجود كتلة سياسية جماهيرية تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب مؤطرة ومنظمة ومعبأة حول برنامج للإصلاح وتكون قادرة على فرض مطالبها عبر استعمال مختلف وسائل النضال الممكنة.

2-وجود محيط دولي وجهوي مساعد، أو على الأقل، محايد أو عاجز عن التدخل المباشر والحاسم لترجيح كفة النظام القائم، في مواجهة قوى الإصلاح والتغيير المستعدة للمواجهة والصراع.

3-وعي قيادة النظام القائم بمخاطر رفضها وإصرارها على الاحتفاظ بسلطاتها المطلقة، في وقت تلاحظ فيه استحالة استمرار الأوضاع كما كانت قبل حدوث الأزمة، وتغيير ميزان القوى لصالح خصومها، فتلجأ للتفاوض والمساومة.

إن غياب الوعي بهذه الشروط الضرورية للتغيير هو الذي يؤدي بالبعض إلى السقوط في وهم إمكانية الاعتماد على التوافق والتراضي وتقديم تنازلات غير مبررة، للوصول في النهاية لأنصاف حلول سلبية، كما يؤدي بالبعض الآخر إلى السقوط في التطرف والمغامرة بالتنظيمات الحزبية في معارك تتجاوز طاقتها النضالية، وتتسبب لها في أعطاب بنيوية وعزلة عن الجماهير تستلزم معالجة مضاعفاتها سنوات طويلة.

أما فيما يخص النضال الديمقراطي والمسألة الانتخابية، وهذا هو الأهم بالنسبة لحزبنا وينبغي توضيحه للعموم، فالخط النضالي الديمقراطي لحزبنا هو الموجه الأساسي للنضال الانتخابي وليس العكس، وما ينبغي تأكيده هو أن الانتقال الديمقراطي لا يصبح ناجزا إلا إذا تجسد في قطيعة واضحة وملموسة بين عهدين، عهد يكون فيه الطابع المخزني والاستبدادي للنظام القائم هو البارز؛ وعهد تصبح فيه الديمقراطية، بمختلف جوانبها، هي السائدة في تدبير شؤون الدولة والمجتمع. وتمثل الانتخابات النزيهة والشفافة في إطار دستور ديمقراطي يقر بجهوية ديمقراطية، ويحترم الخصوصية الثقافية واللغوية في بعدها التنموي، الذي يركز على إدارة وتدبير المناطق بشكل معقلن، في سياق إعطاء دينامية جديدة للتنمية الجهوية وللخصوصية الثقافية واللغوية، عكس ماهو مطروح الآن. وفصل حقيقي للسلط واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان هو المؤشر القوي والمدخل الضروري لهذه المرحلة .

وكان على حزبنا لكي يظل وفيا ومنسجما مع تاريخه ومبادئه وتصوره الشمولي للنضال الديمقراطي، الذي هو جزء لا يتجزأ من النضال الاشتراكي، أن يمارس انطلاقا من تاريخ 08ماي 1983مقاطعة نشيطة سواء للاستفتاءات الدستورية أو الاستشارات الانتخابية، جماعية وتشريعية، رغم ظروف القمع والحصار السياسي والإعلامي والمالي، التي ظل يعاني منها أكثر من عقدين من الزمن . وقد تميز هذا الحزب بتموقعه خارج الحقل السياسي الرسمي وأثر بمواقفه على تيارات وأحزاب سياسية أخرى يمينية ويسارية. لكن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم، والتي أدت مضاعفاتها وانعكاساتها إلى إضعاف اليسار وبروز قوى سياسية أخرى منافسة له،بل وأشد عداء له من القوى الرجعية التقليدية الحاكمة خاصة في الوطن العربي، وحدوث متغيرات على الصعيد الوطني، لا يمكن تجاهل تأثيرها على المناخ السياسي العام، جعلت حزب الطليعة يقوم بالدراسة المتأنية والتحليل الموضوعي والتقدير السليم لمعطيات المرحلة وأفاق التطور الممكنة، آخذين بعين الاعتبار وضعنا التنظيمي محليا ووطنيا وتحالفاتنا مع قوى اليسار الجذري الأخرى .

مبدئيا، لسنا عدميين ولم نكن ضد الانتخابات، لأننا نعتبرها واجهة من واجهات الصراع الاجتماعي، ووسيلة لتغير موازين القوى الحقيقية لإحداث التغيير الديمقراطي في بلادنا، وواجهنا التزوير بكل أشكاله وسنواجهه بكل قوانا وتحالفاتنا، وسنفاجئ الأعداء والأصدقاء ولن نتمخزن أبدا، لأننا حزب سياسي، مستقل يساري تحرري ديمقراطي اشتراكي، وضعنا كل الترتيبات اللازمة للدخول في هذه الانتخابات وليست هي بداية البداية، راكمنا الكثير في صراعنا من أجل الديمقراطية الحقة، ديمقراطية من الشعب وإلى الشعب في مواجهة ديمقراطية المخزن - ديمقراطية الواجهة.وتقويم الممارسة السياسية الحزبية وإعطائها مدلولها الحقيقي والنضالي والإنساني...

وكان نقاشنا للمسار الانتخابي المغربي، ودورنا فيه كحزب، نقاشا مسؤولا وبناء منذ زمان، في مجالسنا الوطنية، وتوج ذلك الرصيد من النقاش، كما هو معلوم، بإقرار المشاركة المبدئية الصادر عن المجلس الوطني بتاريخ 09يوليوز 2006، وكنا على صواب كما كنا على صواب كذالك حين قاطعنا مسلسل التزوير جملة وتفصيلا.

وكأن لموقفنا الصائب هذا، وقع المفاجأة على المشهد السياسي، بل الصدمة على بعض مكونات هذا المشهد، التي كانت المستفيد الأول من مقاطعتنا للانتخابات السابقة، وحاولت بعض الأحزاب السياسية المستفيدة من الوضع تسييج الحقل السياسي وإغلاقه وإعادة إنتاج الخريطة البرلمانية الحالية، والتحكم المسبق في نتائج الانتخابات المقبلة ( إصدار قوانين انتخابية إقصائية...الخ).

كما أن هذا الاختيار الديمقراطي والعقلاني، يرمي، بالأساس، إلى تعزيز تواجد حزبنا في الساحة الجماهيرية، وتأسيس أرضية صلبة لتحالف قوى اليسار الجذري، وفتح آفاق النضال الديمقراطي العام، خاصة بعد التراجع الملحوظ للعمل النقابي والجماهيري محليا ووطنيا. إن الرهان الحقيقي، وكما أوضحنا ذلك سابقا، ليس هو الحصول على مقاعد في البرلمان أو المجالس المنتخبة. بل هو تحويل الحزب من هامش الحقل السياسي إلى محور للصراع الطبقي على جميع المستويات وفي مختلف الواجهات محليا وجهويا ووطنيا.

وتأكيدا لكل ما سبق، ولمواجهة تحديات المشاركة، وهي اكبر وأضخم بما لا يقاس مع أعباء المقاطعة، لابد لنا من تعبئة متواصلة، ليس فقط لإمكانياتنا ومطالبنا، بل ولكل أنصارنا والمتعاطفين مع حزبنا، من ديمقراطيين وتقدميين ومستقلين وأمازيغيين، لأنها ليست معركة نخوضها لوحدنا، بل معركة شاملة تهم كل الديمقراطيين المتخندقين في صف جبهتنا.

وللتأكيد، حين أخذنا هذا الموقف لا نقول بأنه وقع تغيير في جوهر السلطة، بل العكس وقع تغيير في المجتمع وبرزت على السطح كتلة انتخابية جديدة، والتي نريدها أن تعبر عن إرادتها بشكل مستقل وديمقراطي بعيدا عن أية وصاية. وهذا التطور الذي حصل داخل المجتمع بفضل تضحيات كل مكونات المجتمع السياسي والمدني، إقليميا وجهويا ووطنيا، لا ينبغي أن يذهب سدى، بل تحويله من قبل مكونات اليسار الحقيقي إلى قوة فاعلة وضاغطة لإحداث التغيير المنشود، ومواصلة النضال من أجل ديمقراطية حقيقية اقتصادية واجتماعية وثقافية وجهوية، ومجتمع عادل ومتحرر على أرضية برنامج وطني يحترم الخصوصيات اللغوية والثقافية لكل جهة.

ونحن واعون أنه ليس رهانا سهلا، لأنها معركة تدار حسب موازين القوى المؤثرة في الصراع، ويجب أن نصون، كيساريين، هذا الرصيد ونحميه، بدل أن يعبث به بعض الديماغوجيين السياسيين، الذين لاتهمهم إلا ذواتهم، وإن اقتضى الأمر القفز في الهواء لتحقيق مصالحهم الآنية، و لا يعيرون للقيم والأخلاق النضالية والإنسانية العالية أي اهتمام. "ولنكن واقعيين ونطلب المستحيل » على حد تعبير شهيد التحرير تشي جيفارا.

**- عضو الكتابة الجهوية لأقاليم الشمال الشرقي لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي**

**لسنا عدميين ولم نكن ضد الانتخابات، لأننا نعتبرها واجهة من واجهات الصراع الاجتماعي، ووسيلة لتغير موازين القوى الحقيقية لإحداث التغيير الديمقراطي في بلادنا، وواجهنا التزوير بكل أشكاله وسنواجهه بكل قوانا وتحالفاتنا، وسنفاجئ الأعداء والأصدقاء ولن نتمخزن**

## آراء المواطنين

**عبد المجيد الأندلسي:**
**منظم طاكسيات، السن 48سنة**

إن الذين يتقدمون إلى الانتخابات وكذلك الناخبين، ليس لهم كرامة لأن المرشح يبحث عن مصالحه الشخصية، ولا تهمه مصلحة المواطن، والناخب لا يصوت لأن هذه العملية ستفيد مستقبل الوطن، لكنه يصوت لغرض آني وهو الحصول على مقابل، شأنه في ذلك شأن "الكسيبة" التي تباع وتشترى في الأسواق.

**زهير اكوح: عامل مهاجر**
**السن 30سنة**

الانتخابات بالمغرب منذ الاستقلال ( زيرو X زيرو)، لم تأت بأية نتيجة، بل يبدو لي أن السلطة هي المتحكمة في كل شيء. وبالتالي فإن الانتخابات المقبلة ليست لها قيمة بالنسبة لي.

**الفقيه عبد الصمد: موظف بالمكتب الوطني للكهرباء، السن: 41سنة**

الانتخابات التشريعية يجب أن تكون حلبة تنافس يدخلها رجال الأعمال والمال للحفاظ على مصالحهم والدفاع عنها، أما عموم الشعب وخصوصا الموظف فموقعه الطبيعي هو النقابة لأن هدفه هو تحسين وضعه الاجتماعي لا أقل ولا أكثر، فعند اليونان قديما المشاركة السياسية لم تكن تشمل العبيد، بل كانت تقتصر على الأسياد والأحرار، أقول هذا، لأنه يتعذر علينا مراقبة الحزب الذي انتخبنا من أجله سواء في تحالفاته أو أدائه. لكن هذا لا يمنعنا من المشاركة مادام الأمر مسموحا به لنتعلم كيف نمارس العملية الديمقراطية والاختيار الحر وربما تظهر في الأفق أشياء نرغب في أن نراها تتحقق.

**محمد بوحوتان:**
**نادل، السن 29سنة.**

الانتخابات الراهنة لا تتميز بالنزاهة والشفافية، فهي شكلية وغير ديمقراطية، إنها تتسم بشراء الأصوات، إذ أصبح الصوت الانتخابي له ثمن وترتفع قيمته بعد كل استحقاق انتخابي. لهذه الأسباب تجد فئة عريضة من الشعب تقاطع الانتخابات. فالمرشح يستثمر أمواله في تجارة البشر. وهذا الوضع يحتاج إلى مراجعة الذات من طرف الناخبين والمرشحين والتفكير في البحث عن آليات جديدة في التعاطي مع هذه الاستحقاقات باعتبارها محطة لبناء الوطن وليس العكس. ولتأكيد ما قلته، يمكن أن تتصل بمختلف الشرائح الاجتماعية لترى أنها تعبر عن رأي مشابه لما أدليت به.

**جميلة حموشي: مكلفة بمراقبة قاعة الأنترنيت، السن 19سنة**

أغلب المرشحين للانتخابات التشريعية غير مؤهلين لذلك، وليس لديهم مستوى دراسي كاف لمباشرة هذه المهمة. بالإضافة إلى أن هذه الانتخابات تسودها الرشوة وشراء الأصوات. ولا أحد يستطيع أن يصمد أمام الإغراءات المادية، لا احد يكره المال. لم أسمع يوما أن أحدا انتخب وقدم خدمات تفيد المجتمع، بل يعملون فقط لمصالحهم الشخصية.

**إلهام اشطبي: السن 18سنة**

إذا كان الأمر يتعلق بالانتخابات الجماعية، فإنني لا أنكر أن الكثير من الأشياء قد تحققت سواء فيما يتعلق بإصلاح الشوارع والإنارة إلى غير ذلك، بمعنى أن هناك تحسين وتغيير. أما فيما يخص الانتخابات التشريعية، فإننا لم نلمس إجراءات ومشاريع ملموسة. ونحن ننتظر ما ستؤول إليه نتائج هذه الاستحقاقات في المستقبل ربما قد يطرأ تحسين أو جديد. معظم المرشحين في التجارب السابقة كانوا يقدمون وعودا فارغة وكاذبة، ومع ذلك فإن المواطنين في أحيان كثيرة يثقون بهم.

## حوار مع د. محمد بودرة مرشح حزب التقدم والاشتراكية

# تفاؤلي بالانتخابات التشريعية القادمة نابع من تيقن المواطن الحسيمي أني المرشح الأفضل والأصلح للمرحلة

■ حاوراه: س الغزواني - ف الحمدوي

***س: حبّذا، لو تفضلتم في البداية بتقديم ورقة تعريفية عنكم، بغاية تقريب القارئ أكثر من شخصكم ووضعه في الصورة؟***

ج: بالرغم من كون الجميع يعرف أني ابن الحسيمة، فإن القليل فقط يعرف أن مسقط رأسي كان بمدينة القصر الكبير، والسبب يعود إلى أن ولادتي صادفت انتقال والدي - الذي كان بالمناسبة مدرسا للغة الإسبانية - إلى هذه المدينة نتيجة الأحداث الأليمة المعروفة ب"أحداث "59-58على صعيد منطقة الحسيمة. لكن في سنة 1961عادت عائلتي من جديد إلى مدينة الحسيمة، فتابعت دراستي بمدرسة علي بن حسون، ثم بثانوية البادسي حيث حصلت على شهادة الباكالوريا، لألتحق بكلية الطب بمدينة الرباط، التي حصلت فيها على شهادة الدكتوراه في الطب العام، التي خولتني الالتحاق بالخدمة المدنية بمدينة الحسيمة. وبعد ذلك اجتزت مباراة التخصص بنجاح لألتحق بالرباط من جديد. وعند استكمال سنوات التكوين في تخصص الفحص بالأشعة((radiologie، أردت العودة إلى الحسيمة لكن دون جدوى، بسبب غياب هذا التخصص على مستوى المستشفى المحلي، مما اضطرني للتوجه نحو مدينة الناظور التي مكثت بها مدة أربع سنوات (من 91إلى (1995، عدت بعدها إلى مدينتي بعد أن توفر فيها منصب تخصصي هذا. وبما أني كنت قد بدأت ولوجي للعمل السياسي "الرسمي" بالناظور، حيث انتسبت لحزب التقدم والاشتراكية، فإني عمدت، مباشرة بعد التحاقي بعملي، إلى تأسيس فرع حزب التقدم والاشتراكية بالحسيمة في شهر دجنبر من عام.1995 وعامان من بعد - 1997- تمكنت من أصير عضوا داخل المجلس البلدي لمدينة الحسيمة.

***س: لقد أصبح ترشحكم للاستحقاقات الانتخابية المقبلة (7شتنبر (2007امرا محسوما، علما أنكم فشلتم في التجارب السابقة، لماذا كل هذا الإصرار؟***

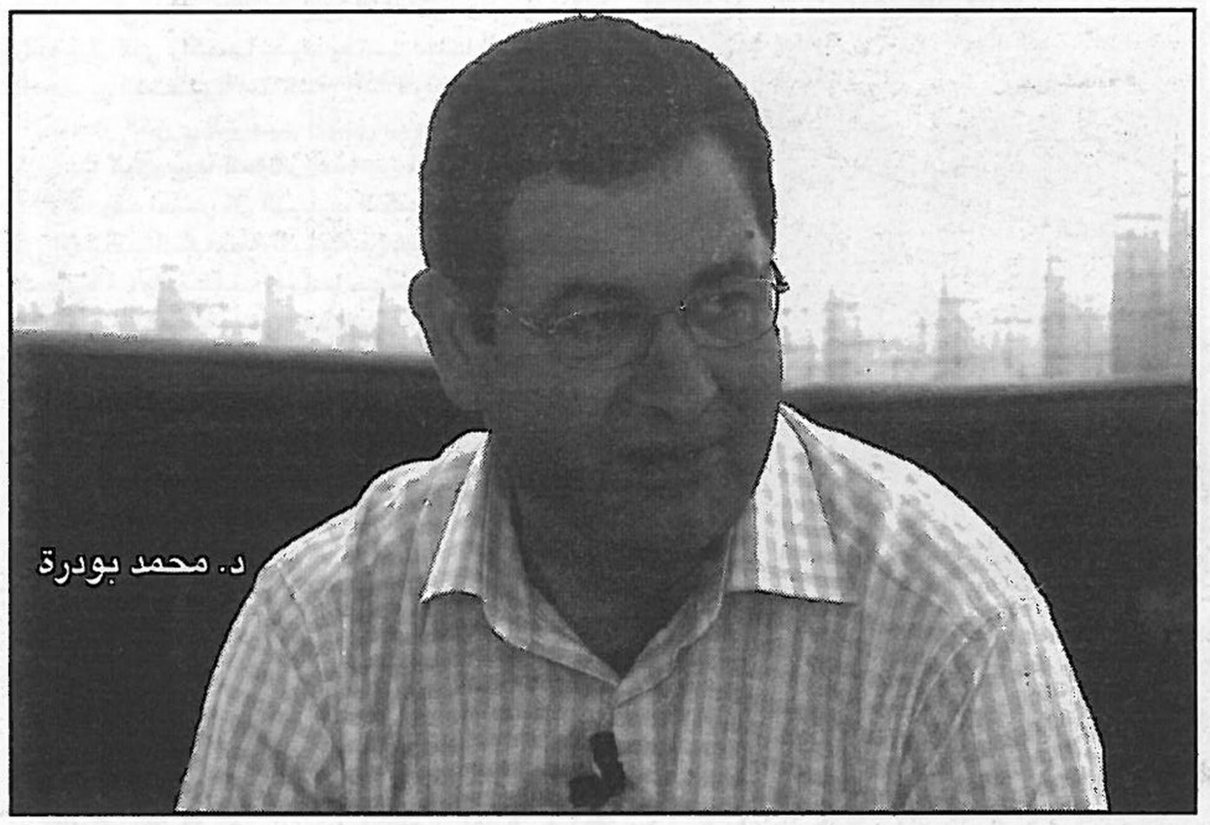
ج: بدأت خوض الانتخابات التشريعية منذ 1997، حيث كانت الحسيمة ما تزال مدينة صغيرة نسبيا مع ما صارت عليه اليوم، وكانت أساليب استعمال المال الحرام حاضرة بقوة كما تتذكرون من دون شك، لذلك كنت آتي دائما في الرتبة الثانية، وهو ما يعني أني كنت دائما المرشح القوي والأول لساكنة الحسيمة النزيهة، بحيث كان ثمة دائما تعاطف قوي من جانب شريحة واسعة من المواطنين المحليين التواقين لتغيير مدينتهم وتنميتها. غير أن انتشار أمراض الرشاوى والفساد وتدخلات السلطة وتحكمها في ضبط الخريطة الانتخابية أيام إدريس البصري، كانت تحرمني دائما من الفوز بهذا المقعد الذي استحقه بجدارة في نظر الحسيميين. أما الآن فأعتقد أن رياح تغيير هذه العقلية البائدة قد هبّت؛ وخير دليل على ذلك، ما حدث في انتخابات مجلس المستشارين، حيث تم اعتقال بعض المرشحين واستنطاقهم وتقديمهم للعدالة. إذن فخلال الانتخابات المقبلة (شتنبر (2007أرى أن هناك حظوظا وافرة لفوز اللائحة التي أمثل وكيلها، بالنظر إلى الإشارات القوية الصادرة غير ما مرة عن الجهات العليا، والتي يفهم من ورائها أن ثمة إصرارا على محاربة المال الفاسد، وتوفير شروط النزاهة الكفيلة بضمان مرور الانتخابات في أجواء ديمقراطية نزيهة وشفافة. لا سيما بعد أن صار أكثر وعيا وإدراكا لأهمية عدم التفريط في كرامته التي لا تجب المتاجرة بها، وتكفي الإشارة هنا إلى الشعار الذي يردد دائما، في كل مناسبة، والذي يقول: "نش ذامازيغ عماس أوتمزيغ" (أي أنا أمازيغي لا أقبل البيع أو الشراء)، الشيء الذي يعني أن كرامة المواطن الحسيمي تجري في كيانه مجرى الدم في عروق الإنسان.

***س: يبدو لي أن ثمة شيئا من التناقض فيما تقولون، فمن جهة أولى تعترفون أن التجارب الاستحقاقية السابقة كانت غير نزيهة وغير شفافة، لكن مع ذلك شاركتم فيها ولم تقاطعوها. ومن جهة ثانية، تتحدثون عن المواطن المحلي بنوع من "الملائكية" إذا صح هذا التعبير، والحال أن هذا المواطن هو نفسه من صوّت لصالح المفسدين وزكاهم بعد أن باع لهم صوته...؟***

ج: ما أقصده، هو أن هناك فئة عريضة من المواطنين الحسيميين، أقدرها شخصيا بحوالي 75بالمائة، مقتنعة ومصرة على عدم استعدادها لشراء ذمتها بالمال بالأمس، وهي غير مستعدة لفعل ذلك اليوم، لأنها محصنة جدا وليس بمقدور أحد أن يبتزها بالمال أو أي إغراءات مهما كان نوعها. نصف هذه الشريحة تقريبا ( 30٪) تقاطع الانتخابات ولا تساهم فيها، ومنها تتبقى نسبة 35٪، التي يتم تقسيمها بين المرشحين في المدار الحضري. خاصة إذا علمنا أن هناك بونا شاسعا وهوة سحيقة بين الصف الديموقراطي أو كتلة المرشحين اليساريين التقدميين، مما يجعلهم دائما غير قادرين على الفوز بهذه النسبة (35٪) كاملة. أما 30٪ المتبقية فهي فئة مغلوب على أمرها ومتذمّرة، تتأثر كثيرا بالمال ومستعدة للتضحية بكل شيء من أجله، لأنها لاتملك شيئا أصلا، فظروف الفقر المنتشرة بين بعض هؤلاء، تستدعي منا الكثير من العمل الميداني، ناهيك عن الانتشار الفظيع للجهل والأمية، بحيث أن بعض الناس لا زالوا يعتقدون أن بيع أصواتهم ليس بالأمر الممنوع والمعاقب عليه قانونيا. لكن، هذه الفئة، يتم استغلالها من قبل ذوي المال الفاسد استغلالا كاملا، وهذه الفئة "المتضامنة" هي التي تلعب الدور الحاسم في نظرنا.

***س: يحضرنا هنا سؤال نعتقد أن فك جوانب من الغازه، قد يمثل إحدى مداخل فهم المعضلة التي نتحدث عنها، نقصد أن نسألكم عن سرّ هذا التشتت المعاب عليه في صفوف اليساريين الديمقراطيين... وبالمقابل، نلمس التعاون الكامل والتفاهم المطلق الموجود بين خصومكم السياسيين من جهة اليمين... بم تفسرون هذا الأمر؟***

ج: هذا الأمر صحيح إلى حد بعيد محليا على الأقل، والسر - في نظري - يكمن في التشارك والتشابك الموجود في مصالح هؤلاء اليمينيين، حتى أن التشارك في هذه المصالح كان في الماضي يتم بإيعاز من السلطات، فهؤلاء يقسّمون الأدوار بشكل مسبق، بحيث أنهم يتفاهمون حول تمثيلية كل واحد منهم داخل المؤسسات الموجودة، ويضعون كل واحد في المكان المناسب له حسب تقديراتهم، التي غالبا ما تكون دقيقة. نتيجة لذلك، فإن هذه الفئة استطاعت أن توحد صفوفها وتوحّد جهودها، وبالتالي تحصّن مصالحها بكيفية أفضل بكثير ممّا هو عليه الأمر لدى اليساريين التقدميين الذين لازالت مفاهيم الذاتية والزعامة تتحكم في عقليتهم. وتعلمون أنه خلال انتخابات 97، كان هناك طموح لدى الكثيرين لأجل توحيد هذا الصف اليساري المتمثل - محليا - في الكتلة الوطنية وتيار النهج الديموقراطي، وبعد سبعة عشر اجتماعا، انتهينا إلى الفشل الذريع. وجدير بالذكر، أن تلك الاجتماعات كانت تزرع الخوف في الذين ظلوا يتحكمون في الشأن المحلي من اليمينيين، ولم يسترجعوا الأنفاس إلا بعد أن علموا بالفشل اليقين، خاصة بعد أن ظل كل واحد منا متشبثا بمطالبه وشروطه التعجيزية، والتي كانت في الحقيقة تفتقد إلى الكثير من الحكمة، لاسيما بعد أن أظهرت الانتخابات أن هؤلاء اليساريين لم يجمعوا، كلهم، حتى ما كان يطلبه الواحد منهم. لهذه الأسباب أريد أن أؤكد على شيء أساسي، وهو أن تاريخ الانتخابات على المستوى المحلي، منذ عهد الاستقلال إلى اليوم، يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تعامل اليمينيين مع كل الاستحقاقات كان يتم وفق حسابات دقيقة مضبوطة وذكية ياما غابت بيننا نحن اليساريين.




**بفضل السياسة المتزنة التي أدافع عنها، تحققت الكثير من هذه الأحلام، التي كانت إلى عهد قريب تدخل في باب الأحلام المستحيلة التحقق**

***س: ثم إن اليساريين يتحدثون كثيرا ولا يعملون شيئا يذكر لصالح المواطن...***

ج: العمل السياسي هو عمل شاق ويحتاج إلى النفس الطويل، كما يفترض النهوض باكرا والشروع في مزاولة مهامك، تماما كما هو الأمر عند الفلاح الذي يقوم باكرا ويتوجه بنية العمل إلى حقله. شخصيا، مثلا، كي أنجح في الانتخابات البلدية لسنة 1997لم يكن الأمر سهلا، فالدائرة التي أمثلها ترشح ضدي فرد واحد من صف اليمين، في الوقت الذي كان فيه معي كل ممثلي أحزاب الكتلة وباقي المحسوبين على اليسار، لعله شيء غريب بلا شك.

***س: نريد أن نعرف منكم، مجددا، لماذا هذا الإصرار على ترشحكم، وأيضا معرفة موقفكم مما إذا كانت هذه الانتخابات ستشكل قطيعة مع الأساليب القديمة وليس استمرارية في نظركم؟***

ج: هذا أمر مهم - في تقديري - يجب أن يوضح. ولأجله، أود أن أشير إلى أن السياسة على مستوى منطقة الريف، ظلت، على الدوام، تتراوح بين نوعين من السياسات: فمن جهة أولى، هناك ما أسميه بسياسة الانبطاح الكلي للسلطة، حيث كان البحث عن المصالح الشخصية وانتشار أحابيل الرشوة والتزييف...مع حني الرؤوس والعمل تحت الطلب ووفق الأوامر والتعليمات وقول "نعم سيدي" دائما بلا أي نقاش أو تفاوض؛ هؤلاء هم الذين كانوا يمثلون الريف وأبناءه، يبسطون أياديهم ويبصمون ويصفقون لكل شيء - بمباركة وإيعاز من السلطة طبعا - هم الذين يؤتى بهم في تدشين المشاريع، وهم الذين كانوا يقولون لا لمشاريع استثمارية عديدة، وأنا هنا لا أتكلم من فراغ، بل أتوفر على دلائل ملموسة تثبت فعلا كيف أنهم كانوا يقولون لا لأي مشروع استثماري مهم يعود بالنفع على كافة أهل الريف. ومن جهة ثانية، كانت هناك سياسة مفادها أن المخزن حقود، همشنا ونهب متاعنا وعمق جراحنا و...بالتالي لا ينبغي التقرب إليه والتعامل معه، الشيء الذي يترتب عنه الاحتجاج الدائم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. هذا، في الوقت الذي نترك فيه المواطن تائها هائما على نفسه، لا يجد من يمد له يد العون - في بحثه عن العمل وسدّ حاجاته - للتغلب على الصعوبات الكبيرة التي تنغص حياته اليومية العادية. هاتان السياستان اللتان أشرت إليهما، لم أكن يوما لأجد نفسي في إحديهما، فكلا السياستين مرفوضتين عندي، وقد كنت دائما حريصا على السياسة التي أراها في مصلحة المنطقة وأبنائها، وهي سياسة تنبذ الانبطاح، من جهة، والتطرف من جهة أخرى. وهذه السياسة ليست سهلة، كما قد يبدو للبعض، وإنما تتطلب مجهودات موصولة وأساليب تركيبية مبدعة في التفكير؛ وربما غياب الاستيعاب الواضح لهذه المسألة، هو ما يدفع بكلا الطرفين، اللذين تحدثت عنهما، ليعتبراني مارقا متمردا (في نظر السلطات) أحيانا، وذيلا تابعا للمخزن (في نظر المتطرفين) أحيانا أخرى؛ ولا أدل على ما أقوله مما حدث منذ مدة في ما يسمى بمشكلة "تماسينت"، حيث لم أكن مع ما تريد تلفيقه السلطة لجمعية تامسينت من تهم باطلة وقمع وتهويل في غير موضعه، ولا مع التشدد الذي أبانت عنه هذه الجمعية في رفع غير مبرر لسقف مطالبها التعجيزية. دون أن ننسى - بهذا الصدد - كيف أن جريدة تيفراز كانت السباقة إلى استيعاب المسألة وتوضيح هذا اللبس بشكل جيد ومفيد للقارئ الكريم. وبفعلي ذاك، كنت أمثل صوت الحسيمة ومستقبلها وأمارس السياسة التي تروقني وتروق كافة الحسيميين بلا شك، بل سأذهب ربما بعيدا لأصرح لك بأن صاحب الجلالة محمد السادس نفسه يحبذ هذا النوع من السياسة المفيدة وينخرط فيها بحماس، وهذا ما نتجت عنه دينامية ملحوظة وحركية مشهودة وغير مسبوقة فيما يخص المشاريع والمنجزات التي عرفها إقليمنا. ولكم أن تتصوروا معي كيف كان وسيكون أداؤنا ومردودنا - اتجاه انتظارات أبناء منطقتنا - لو أن كافة المؤسسات التمثيلية تتشكل من أناس يمارسون مثل هذه السياسة الناجعة - في المجلس الإقليمي وفي الجهة وفي الغرف المهنية... - التي أثمرت ما لم يكن منتظرا حتى.

***س: قد نتفهم المطمح النبيل الذي تسعون إليه، ونعترف لكم ببرودة الدم النادرة التي تميز طريقة اشتغالكم التوفيقية. لكن ما يعيبه عليكم خصومكم السياسيون هو غياب المبادرة من طرفكم، بحيث يقال أنكم تسمعون لنبض الشارع من جهة، وللمخزن من جهة أخرى، غير أنكم، في الأخير، تعمدون دائما إلى تثبيت وتطبيق ما يقوله المخزن وليس الشارع؟***

ج: أعتقد أن مثل هذه السياسات المعتدلة أو الوسطية المتزنة، تواجه دائما بانتقادات وتهم من الاتجاهين المتعاكسين اللذين سبق الكلام عنهما. وهنا أؤكد لكم بأن هناك أطرافا، من داخل السلطة، لا زالت تعتبرني قريبا وعلى صلة باليسار الجذري المتطرف، بينما أجهزة سلطوية أخرى تضع حولي أكثر من علامة استفهام. أما الذين يتموقعون في الاتجاه الآخر - في اليسار الجذري - فيقولون عني أني أحاول أن أمثل - بقناع جديد - مفهوم السلطة والعهد الجديد. غير أن حقيقة الأمر أعرفها وحدي، فلكي أجد توازنا أستطيع أن أقود به الحسيمة لما تطمح إليه الساكنة عموما، وإخراجها من كونها منطقة مشاغبة ومتمردة إلى منطقة مثلها مثل باقي مناطق المغرب، تجدني في أحيان كثيرة مستغرقا في

الصمت ولا أقول شيئا. ولكن هذا لا يمنعني بتاتا من إعلان مواقفي الصريحة والجريئة في كل مناسبة تتاح لي فيها الفرصة مع المسؤولين. أعتقد - من زاوية نظري - بأننا ما نزال في وضع هش، وفي مرحلة بناء الثقة مع الدولة المغربية، علما أننا قطعنا أشواطا مهمة في ذلك (تقريبا 80٪). بالرغم من أن هناك أطرافا لا تزال مصرة على التشكيك في حسن نوايا أهل الريف. كل هذا، جعلني أخوض غمار السياسة وأرشح نفسي للاستحقاقات المقبلة. دع عنك كوني مناضل سياسي وفي موقع المسؤولية، حيث أصبحت مصادر المعلومات عندي جد متنوعة وغنية، الشيء الذي يغيب عن الكثيرين الذين يطلقون العنان للخيال والشائعات أحيانا، فتراهم يقولون أشياء لا يمكن تصديقها؛ مع التأكيد، أني لست من هواة قلب الطاولة على طريقة ما يحبه ويحبذه البعض ربما.

***س: ولكن، رغم ذلك، هناك محطات تاريخية تستدعي منك كسياسي المواجهة مهما كان الثمن الذي ستدفعه، في سبيل تحقيق غايات شعبية لصالح المنطقة...***

ج: لا أعتقد بأن سياسة المواجهة كانت ستقودنا إلى تحقيق ما هو أهم مما تم تحقيقه، قد أبدو هنا للبعض أنانيا نوعا ما، ولكن أعود وأكرر أن ما تحقق خلال الأربع سنوات الأخيرة بمنطقتنا هو أشبه بالحلم... وبفضل السياسة المتزنة التي أدافع عنها، تحققت الكثير من هذه الأحلام، التي كانت إلى عهد قريب تدخل في باب الأحلام المستحيلة التحقق.

***س: الناس يتداولون أن الفضل - فيما تحقق - يعود إلى كارثة الزلزال، فعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم...***

ج: مهم أن نوضح هذا الأمر، عندما حدث الزلزال الفاجعة في فبراير 2004، هل كانت الحكومة تعرف أحياء من قبيل "بوجيبار" أو "سيدي منصور"؟ ألست أنا من دلهم عليها؟ ومن دلهم أيضا على ضرورة بناء وإنجاز مشاريع أخرى، من قبيل المدرسة الفندقية، وإنشاء خلية لكلية العلوم التكنولوجية التطبيقية، والمدينة الجديدة بادس، ودار الثقافة...؟إنه لولا المجهودات الكبيرة التي بذلتها - بمعية آخرين طبعا - لما كان هناك أي شيء. إذن، فليس الزلزال هو الذي أتى بهذه المكتسبات لمنطقتنا، وإنما السياسة المعتدلة التي كنت أتحدث عنها منذ قليل.

***س: نعترف لكم بمساهماتكم في إنجاز بعض المشاريع محليا، لكن هناك نواقص بل أخطاء لا تغتفر ارتكبتموها كرئيس مجلس بلدي، ومنها على سبيل الذكر مشكل محطة تصفية الواد الحار، و"شاطئ مطاذيرو"، حيث قمتم بمنح صلاحية السكنى لأحد الأشخاص، دون أي استحقاق، بمكان عمومي لم تحترم فيه أدنى شروط البناء العمراني والبيئة السليمة؛ وسبق أن صرّحتم بأن الأمر يتعلق بأسباب إنسانية...هلا أفهمتمونا أكثر؟***

ج: بصفتي أحد أعضاء المجلس البلدي السابق، المنتمي للمعارضة، كنت ضمن اللجنة التي بعث بها رئيس المجلس إلى وزارة الداخلية من أجل الدفاع عن ملف محطة تصفية الواد الحار، وقد كانت الإشكالية التي يعرفها هذا الموضوع تتشكل من شقين: الإشكالية المالية، 13مليون درهم كتكلفة سنوية يتم تحصيلها من جيوب الحسيميين. ثم الإشكالية التقنية المرتبطة بانبعاث الروائح الكريهة. وقد بذلنا جهودا كبيرة وطرقنا جميع الأبواب دون أن نصل إلى حل يذكر. وحينما صرت رئيسا للمجلس البلدي الحالي، فإن أول ملف افتتحت به عملي كان هو هذا الملف بالضبط، وكان ذلك مع صندوق التجهيز الجماعي، حيث استطعت بعد جهد جهيد وبمساعد أطراف حزبية وغير حزبية، أن يعقد اجتماع بوزارة الداخلية بالرباط حول هذا الموضوع بالذات، حضرت فيه عدة أطراف من مؤسسات مختلفة، وعوض أن يخصموا لي مليار و ثلاث مئة مليون سنتيم، كنت أطلب فيه إعفاء البلدية من ست مئة مليون سنتيم، كان أن اتفقوا معي على أن هذا المبلغ سيضيفونه لي في الميزانية السنوية المخصصة للمجلس. وهنا أؤكد لكم أن بلدية الحسيمة هي البلدية الوحيدة في المغرب - التي أعلنت عجز ميزانيتها المقدر ب 700مليون سنتيم - التي تغطي وزارة الداخلية عجزها سنويا بالكامل تقريبا. أما الجانب المالي، فكل ما كنا نطلبه كان يمنح لنا كزيادة، كتعويض على الأضرار الناتجة عن محطة التصفية. كما أن المشكل التقني أثبتت الدراسات، التي تم إنجازها، توفير مبلغ يصل إلى 13مليون درهم؛ والآن تكلف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، بعد أن فوض له مشروع تطهير السوائل، بتدبير شؤون هذه المحطة ومعالجة مشكل الروائح الكريهة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر حسب الوعود الممنوحة لنا. وخلال هذه السنة (2007استطعنا أن نسدد ديون القرض الأكبر، علما أن المجالس البلدية السابقة كانت لا تسدد ديونها، مما يجعل الفوائد تعرف صعودا صاروخيا ( من 4مليار إلى 16مليار ). وخلال سنة 2008سوف لن تسدد الحسيمة 13م.س، وإنما نصف هذا المبلغ فحسب لمدة 4سنوات فقط، مما يعني أن المجلس المقبل ستكون له ميزانية مريحة جدا في تسييره للشأن المحلي.

أما بالنسبة لمشكل ماطاذيرو، فعلينا أن نعلم بأن المشروع المقام هناك انتزع فقط 20سنتيم من الملك العمومي بالتدقيق، صحيح أن البناية شيدت بدون رخصة، وكان ذلك إبان فترة الزلزال التي تميزت بظروف استثنائية جدا، حيث انتشر البناء العشوائي بدون أن يكون بمقدور أحد توقيف تلك الفوضى العارمة. لكن مع ذلك، فالبلدية أنجزت محضرا في هذا الموضوع، إلا أن عملية البناء تواصلت...

***س: علما أن أصواتا كثيرة تعالت محتجة ومندة بذلك، لا سيما الجمعيات البيئية منها، وكنت تقول بأن الأمر يتجاوزك...***

ج: لا أبدا، الكل ظل صامتا، هذه الجمعيات احتجت على سور السياج الذي تم إحداثه وليس البناية في حد ذاتها، خاصة بعد أن منحت لصاحب الملك المجاور لهذه البناية رخصة إنشاء هذا السياج، وهذا حقه، فهم رفضوا الأمر لأنه، في نظرهم، يسد منفذ الطريق نحو الشاطئ، لكن الطريق الحقيقي - في الأصل - لماطاذيرو تم الاستيلاء عليه قبل ذلك ولم يحتج أحد آنذاك. والآن بدأت تسوية هذه الوضعية، مع صاحب المشروع، وفق شروط محددة يتم بموجبها تأهيل هذه المنشأة وإخضاعها للإصلاحات الضرورية التي تجعل منها مشروعا سياحيا مقبولا.

***س: دائما بصدد الحديث عما يعتبر أخطاء وقعتم فيها، فعلى مستوى إدارة البلدية يقال أن هناك عملا عشوائيا، بحيث تعتمد على فريق ضعيف وغير منسجم، ويتم توزيع المسؤوليات بصورة غير مدروسة ومعقولة على أشخاص ليسوا مؤهلين على مستويات عدة، مع إنشاء أقسام غير ذات معنى، وتنظيم مهرجانات لا يلتفت إليها أحد...فإلى أي حد يعد هذا صحيحا؟***

ج: أولا، ينبغي أن نعترف أنه من بين المنجزات الكبرى التي حققها المجلس البلدي الحالي، هي بناية البلدية ذاتها، التي ظلت لمدة طويلة دون إكمال أشغالها، وبالمناسبة أود أن أومئ إلى أن صاحب الجلالة نفسه، كان يتساءل - أثناء كل زيارة له لهذه المنطقة العزيزة على قلبه - متى ستكتمل هذه البناية؟ وبفضل مجهوداتنا الجبارة تمكنا من الحصول على ميزانية لإتمامها بمواصفات تشرف الحسيمة وساكنتها من دون شك. ومن بين ما نعتز به كذلك، هو خلق مصلحة للتواصل لم يكن لها أثر يذكر في السابق، إضافة إلى خلق مصالح أخرى في ميادين الثقافة والرياضة والعلاقات الخارجية...الخ.

***س: إضافة لمصلحة خاصة بالتشغيل الموسمي وتوزيع بطائق الإنعاش بصورة غريبة وتطرح عدة تساؤلات...***

ج: نعم هناك شيء من هذا. ولكن أريد، في هذا السياق، أن أوضح لكم أمرا في غاية الأهمية. فعلى سبيل المثال، ستتاح لك إمكانية الاجتماع بإدارة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، لتقترح عليك، كرئيس للمجلس البلدي الحالي، إنشاء أربع مؤسسات مهمة: المركب الثقافي والاجتماعي، مركز للصم والبكم، مركز دار الفتاة، ومركز للتنشيط النسائي. لكن، سوف لن يتم هذا إلا وفق شروط واضحة، تتمثل في استعداد البلدية لتوفير الكهرباء والماء الصالح للشرب، وأربعة حراس لكل مركز، لأنهم يتناوبون في عملهم، وبستاني، إضافة إلى أفراد يقومون بأعمال السكرتارية...أنا على يقين تام، بأن الأمر لو كان قد أقترح على مجلس بلدي غير هذا الذي أرأسه، كان سيواجه هذه الشروط بالرفض. لكني قبلت بهذه الشروط وتغلبت على الصعوبات بتشغيل هؤلاء الموسميين من ساكنة الحسيمة. أما مسألة الأشخاص فهي عملية معقدة جدا، فلكي تجد شخصا يمكن أن يعوض شخصا آخر قضى، مثلا، في مصلحة التعمير مدة ثلاثين سنة ليس بالأمر السهل، فأراضي البلدية لا يعرفها أحد من الرؤساء السابقين ولا أنا كذلك، بل يعرفها هذا الشخص وحده الذي هو مقبل على التقاعد. لذلك، فحينما عمدت إلى تغييره على رأس هذه المصلحة تخبطت في مشاكل عديدة. كما أني انتظرت مدة ثلاث سنوات لأغير الكاتب العام، ونفس المدة لتغيير محامي البلدية. وأنطت المسؤولية لوجوه شابة، بحيث هناك، طبعا، من بين عن كفاءته ومقدرته في تحمل هذه المسؤولية بجدارة واستحقاق، ومن أبان عن ضعف بين وعدم استحقاقه وأهليته لتلك المسؤولية التي أنيطت به. وهذا كله، يدخل في إطار سيرورة إعادة بناء المجلس بالشكل الذي نطمح إليه.

***س: خلال اللقاء التواصلي الأخير لحزب التقدم والاشتراكية بالحسيمة، قمتم بتوزيع منشور للبرنامج المحلي الذي تضمن، بالحرف الواحد، البرنامج الحكومي الاستعجالي...***

ج: بكل بساطة، فالبرنامج الذي وزعناه يمثل برنامج حزبنا الانتخابي المحلي لسنة 2003، فنحن لم نقم سوى باستنساخه وليس تزويره، وهذا ما يؤكد بقوة على أن البرنامج الحكومي الاستعجالي كان مستلهما من برنامجنا الحزبي أساسا.

***س: وما قولكم في الذين يرددون أن الوالي الجديد قد سحب البساط من تحت أقدامكم، وبالتالي فإن العلاقة بينكما أضحت متوترة؟***

ج: هذا غير صحيح مطلقا، يجب الاعتراف بأن السيد الوالي الجديد يمتلك مؤهلات وقدرات استثنائية على العمل، وهذا مكسب حقيقي لجهتنا، والمنطق الذي نشتغل به مع الوالي الجديد هو منطق التعاون. فالعديد من البرامج التي أقدم على إنجازها كانت مسطرة من لدننا قبل مجيئه، فساعدنا، بفضل الصلاحيات الكبيرة المخولة له، على تطبيق عدة أشياء ظلت معلقة دوما، لكنه أضاف أيضا أشياء جديدة تحسب له. وبالتالي، فعلاقتنا مع السيد الوالي الجديد تقوم على الكثير من الود والتفهم والتقدير المتبادل.

***س: خلال لقائكم التواصلي الأول مع ساكنة الحسيمة، أثرتم مشكلة هامة تتعلق بتفضيل المواطن المحلي وتقديمه للمصلحة الذاتية على المصلحة العمومية...هلا أوضحتم مقصودكم أكثر؟***

ج: ربما كنت أرغب في الإشارة إلى أنه بغاية بناء الحسيمة، لا ينبغي الاقتصار على الاهتمام بالمظاهر المرتبطة بتشييد المنشآت وترصيف الشوارع وتزيين وجه المدينة، وإنما ضرورة العمل باتجاه بناء الإنسان الحسيمي الواعي والمتضامن. وفي هذا الإطار، أسر لكم بأن الجزء الأكبر من الشكايات التي يتلقاها مكتبي تتعلق بنزاعات شخصية بين المواطنين، وليس ثمة شكاية واحدة تتحدث عن قضايا عامة أهم، من قبيل الرشاوى التي يمكن أن يتورط فيها موظفون تابعين للمجلس، علما أن مثل هذه السلوكات يستحيل اجتثاثها بالمطلق. وربما أن عملية توحيد الألوان للجدران التي أقدمنا عليها مؤخرا، يسير في هذا الاتجاه أي الإحساس بأن الكل مترابط ومتضامن مع جاره.

***س: صحيح أن التفكير في التأسيس لمثل هذه العقلية التضامنية أمر في غاية الأهمية، لكن البعض يرى أنكم تقولون ما لا تفعلون، فأنتم استفدتم، بعد أن صرتم على رأس هذا المجلس، من عدة امتيازات، بحيث أصبحت لكم ممتلكات جديدة: سيارة فارهة ب 40مليون سنتيم، اقتناء منزل بمالقا - إسبانيا، الاستفادة المادية من التعامل مع المقاولين...***

ج: يا لطيف...يجب أن أوضح لإخوتي الحسيميين، بأن الدكتور بودرا ما يزال يسكن بمنزل والده الذي كان في الأصل "كراج" يودع فيه الوالد سيارته، ولا أمتلك منزلا شخصيا ولا حتى بقعة أرضية، علما أني أتمنى أن يكون لي منزلا مثل كل الناس عندما أنتهي من الخدمة العمومية. وثانيا، لا أتوفر على أي رصيد بنكي مهم. أما الذين يقولون بأني أقبض رشاوى من المقاولين فليأتوا بهؤلاء ليواجهوني ويحاسبوني على ذلك. لأن مسألة تكديس الأموال لم تكن يوما هاجسا مؤرقا أو هدفا في حياتي - حتى أبنائي أحاول تنشئتهم على هذا المنوال - فأجرتي كطبيب اختصاصي كافية لأن تسد رمق عيشي بالكيفية التي أرتئيها لنفسي. لذلك، فأنا أنام على خدي الأيمن مرتاح البال من هذه الناحية. وأرغب، هنا أيضا، في أن أعرج على مسألة أساسية تتعلق بكون كافة أعضاء مجلسي لم يستفيدوا من أي بقعة أرضية لحد الآن، ولعل هذا الأمر يبعث على الفخر بالنسبة لنا، لا سيما في الوقت الذي كانت فيه الرغبة في دخول المجلس البلدي تعني مثل هذه الاستفادة، بالدرجة الأولى، في كل المجالس السابقة. أما السيارة، فهي أولا ليست ملكا خاصا وإنما ملكا للبلدية، وثمنها ليس 40مليون وإنما 28مليون سنتيم لا أقل ولا أكثر، وقد عمدنا لاقتنائها لأن ظروف السفر الدائم نحو الرباط ومدن أخرى، تفرض علينا اقتناء سيارة من هذا النوع حتى لا نتعطل في منتصف الطريق، ونتمكن من تمثيل الحسيمة بكيفية جيدة في ظروف مريحة. أضف لذلك، أنه ليس من المنطق السليم في شيء أن يكون ممثل الحسيمة على المستوى الشعبي أقل تشريفا من ممثلي رجال سلطاتها العمومية.

***س: نود منكم لو سمحتم، العودة إلى السؤال الأهم الذي يؤطر ملفنا. هل أنتم متفائلون بأن هذه الاستحقاقات، التي لم يتبق على موعدها سوى أسابيع قليلة، ستشكل قطيعة مع ماضي الانتخابات وأساليبه اللاديمقراطية؟***

ج: أنا بطبيعتي رجل سياسة متفائل، كنت أحلم بمستقبل جميل للحسيمة، وسأظل أحلم دائما بما هو أجمل لمنطقتي. وأعتقد بأن ما وصلني من أخبار أخيرة تفيد إلغاء دائرتين، على مستوى جهتنا، داخل غرفة مجلس المستشارين، هي إشارات قوية على أن الحال لم يعد كما كان، وتبعث - في الحقيقة - على مزيد من التفاؤل بالرغبة في التغيير، وإن كان التخوف وارد دائما. وربما أيضا أن مصدر تفاؤلي يستمد مشروعيته من كوني متيقن بأن كافة أبناء الحسيمة يدركون، وقد يرى البعض في ذلك نوعا من المبالغة، أن شخصي هو الأكثر جدارة واستحقاقا للفوز بالمقعد البرلماني، لأني أصبحت الأبرز والأصلح للمرحلة الراهنة، ولأني تحملت الكثير وكافحت طويلا لأجل إعطاء الحسيمة هذا الوجه الأكثر إشراقا. قد يأتي في المستقبل من هو أفضل مني بلا شك، أما الآن فلا أعتقد أن بين كافة المرشحين المحليين من يستحق ذلك أكثر مني. ولعل هذا الفوز سيفتح آمالا كثيرة للشباب الآخرين وللأحزاب الأخرى، أما حدوث العكس، فسيشكل انكسارا يصعب تحمله، لأنه سيؤثر ليس على الأداء الدينامي للمجلس، ولكن أيضا على مجموعة من الشباب الحالمين مثلي. علما أننا نريد أن تكون تمثيلية هذه المنطقة التاريخية تمثيلية حقيقية، وليست مسرحية باعثة على التقزز والخجل من أنفسنا، بمعنى آخر نريد أن نسمع صوت هذه المنطقة - الذي لم يسمع لمدة طويلة - عاليا قويا داخل قبة البرلمان، وقد لا نكون بحاجة إلى التأكيد على أن ذلك يتطلب إمكانيات سياسية وقدرات نظرية وعملية لاستيعاب وتحليل ومواكبة مجريات الأحداث محليا ووطنيا ودوليا كذلك، وهو الشيء المفقود في الكثير من ممثلينا البرلمانيين.

***س: لو فرضنا أنك نجحت في الانتخابات، ما الذي يمكنك أن تضيفه للحسيمة؟***

ج: سأعمل على شق طريق جديدة تربط الحسيمة بفاس، تمر بمحاذاة منطقة مرنيسة، فهذه هي الطريق الأصلية التي كان يستخدمها أجدادنا لوصولهم إلى فاس. ولعلمكم، بادس تاريخيا كانت تكنى بميناء فاس، بحيث أن كل الصادرات المتوجهة، من الجنوب وفاس، نحو أوربا كانت تمر عبر هذا الميناء (بادس). إذا اقتربنا من فاس أكثر، فإن سياحتنا واقتصادنا سينمو أكثر، لاسيما بعد أن تم ربط موانئنا بالخط البحري مالقا.

***س: لكن هناك كلام كثير حول القطع مع فاس وليس العكس؟***

ج: سنشق الطريق ونقطع مع فاس معا، ولكن بدون حدود جمركية. لقد كان بودنا أن نطلب حتى الربط القاري مع أوربا، فجهويتنا ينبغي أن نفكر فيها بطريقتنا الخاصة...

***س: ما نوع هذه الجهوية التي تفكرون فيها؟***

ج: مفهومي للجهوية واضح وبسيط، فالحسيمة والناظور يجب أن يكونا في جهة واحدة، لأسباب تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية...، أما مسألة تقطيع جهة الريف، فثمة اختلاف شديد في هذا الأمر يستدعي منا - أقصد كافة المغاربة - نقاشا تشاركيا ديمقراطيا موصولا وهادئا.

***س: نقصد الناحية السياسة، هل أنتم متحمسون لدعوات توسيع الجهوية إلى حدود أعمق كالحكم الذاتي - الفيدرالي مثلا؟***

ج: من هذه الناحية، الجهوية واللامركزية، أبانت الدولة المغربية على تغير وتطور كبيرين، منذ الميثاق الجماعي ل 1963إلى ميثاق 2003، لكن ما يزال هناك الكثير مما يجب عمله وتفعيله، إلى درجة أقول معها بأنه لا يوجد هناك سقف أمام التطور الممكن، فالسقف الوحيد هو التمسك بالملكية والارتباط بصاحب الجلالة، ما عدا ذلك كله ممكن، لكن بتأن وبعد تفكير وتخطيط عميقين.

***كلمة أخيرة:***

ج: تحضرني الآن نقطتان: أود أن أؤكد، في أولاهما، أن الفضل الأكبر لما تشهده منطقتنا من منجزات تعد بمستقبل واعد وزاهر، لا يعود فيها الفضل لا للدكتور بودرا ولا للسيد الوالي، وإنما أساسا للإرادة السياسية الملكية وللعطف الكبير الذي أبان عنه ملكنا اتجاه هذا الجزء العزيز من الوطن. ولم يبق أمام أبناء المنطقة سوى الانخراط في هذا المسلسل الإيجابي بحيوية. وثانيهما، التوكيد على أن عودة جريدة "تيفراز ن أريف" إلى الساحة الإعلامية كان أمرا ضروريا، لأن هذه الجريدة تعبر بصدق وموضوعية عن هويتنا، وهي بالنسبة لي أشبه بفريق شباب الريف بصورة أخرى، لذلك تستدعي منا الدعم الكامل لأجل استمرارها، لأن في ذلك استمرارية لهويتنا كما سلفت الذكر.

## أنا بطبيعتي رجل سياسة متفائل، كنت أحلم بمستقبل جميل للحسيمة، وسأظل أحلم دائما بما هو أجمل لمنطقتي

## حوار مع مرشح الحزب العمالي: الدكتور امحمد لشقر

# العقدة في التعامل مع السلطة انتهت والمشاركة في الانتخابات يجب أن تسير في هذا الاتجاه

د.امحمد لشقر، من مواليد مدينة الحسيمة سنة 1950، حاصل على دكتوراة في الطب من كلية الرباط تخصص الجراحة العامة، مدير مصحة الحسيمة، تعرض للاختطاف والاعتقال خلال سنتي 1974-1973، كان رئيسا لجمعية asashaبالحسيمة ما بين 2005-1995، عضو مؤسس لمنتدى الحقيقة والإنصاف في 2003، كان مؤسسا وناطقا رسميا لشبكة الريف المتضامن خلال فترتي 2005-2004، بالإضافة إلى مسؤوليات واهتمامات أخرى.

■حاوراه: م.بوطسغونت ورشدي المرابط

***س: نود أن نبدأ معكم هذا الحوار حول الأسباب والدواعي التي دفعتكم لخوض غمار تجربة الانتخابات التشريعية المقبلة؟***

ج: فيما يتعلق بالدواعي التي دفعتني للترشيح، أود أن أشير إلى أنني بدأت النضال في الستينيات من القرن الماضي، وكنت من متزعمي الحركة الطلابية، وانخرطت في صفوف التيار الجذري وتعرضت للاعتقال، ولي تجربة في العمل الجمعوي، وخلال كل مراحل عملي سواء في المجال السياسي أو المدني. وطوال هذه التجربة لم أغير من قناعاتي.

س: لكن، إذا كنتم تصرحون بأنكم لم تغيروا من قناعاتكم، فبماذا تفسرون ترحالكم من حزب لآخر؟

ج: كانت رغبتي هي تأسيس تجربة رائدة مع رفاقي، لكن، للأسف، بمجرد التحاقي بالحزب الاشتراكي الموحد، وجدت أن الحزب تغلب عليه كثرة التيارات، وهيمنة ما هو نظري ورفع الشعارات. ورغم ذلك، فمغادرتي للحزب لم تكن وراءها خلافات مع أحد، وما زالت تربطني مع الإخوان علاقات طيبة، لكن مع الأسف- كما قلت- تأكد لي أنه يستحيل العمل في ظل ما ذكرت، فأنا لدي ثقافة خاصة بي، أنا رجل عملي.

س: من المتداول أن الدكتور لشقر التحق بحزب الاتحاد الاشتراكي طمعا في الحماية، على خلفية الصدام الذي حدث لكم مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن؟

ج: لا علاقة لذلك بالموضوع، سأشرح لك دواعي هذا الالتحاق، الذي حصل هو أني استفدت كثيرا من تجربة الجمعية التي كنت أرأسها في العمل الإنساني والاجتماعي أثناء وبعد الزلزال، واستخلصت منها العديد من العبر، هذه العبر كنت أخوض حولها نقاشا في منتديات اجتماعية دولية تخص العلاقة بين الجمعوي والسياسي. الحكومة، للأسف الشديد، ونظرا لغياب ممثلي السكان، حاولت أن تمسك بالمجتمع المدني وتجعل منه محاورا في مسائل ذات طابع سياسي. وشخصيا كنت أتحدث باسم الجمعية، وكنت رافضا للبرنامج الحكومي، كما كنت في نفس الوقت أقول بأنني شخصيا لست مؤهلا كفاعل جمعوي للحديث باسم الساكنة. ومن الخلاصات التي استنتجتها أن المنطقة تفتقد إلى محاور، فالدولة كانت تبحث عن محاورين ولكن استنجدت بمن لا يمثل المنطقة، بل بمجموعة من الناس الغرباء حتى على العمل الجمعوي. إذاك فقط حصلت لدي قناعة شخصية مفادها أن المنطقة في حاجة إلى حزب سياسي قوي، يمكن أن يلعب دور المحاور مع الأطراف الحكومية.

**سيكون لي أدوار في تغيير الصورة التي تعطى للمنطقة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. فهذه الصورة النمطية تعتبر برلماني المنطقة من تجار المخدرات وكلهم أميون وكلهم في يد السلطة**

وبعد النتائج الايجابية جدا في العمل الجمعوي، حصلت لدي قناعة بأن الظروف تتطلب الانتقال إلى مرحلة أخرى من العمل السياسي و لا أقول العمل الحزبي. والتجربة عرفت نقاشا موسعا مع كل المنتمين لأسرة الحركة اليسارية، وكل الذين يشتغلون في الحركات الاجتماعية، حيث كان النقاش منصبا في هذه المنتديات على: ما العمل الآن؟ لأنه بالفعل اعتبرنا أنه قمنا بتضحيات جسيمة في ميادين مختلفة. لكن على مستوى النتائج فقد جاءت متواضعة لأنه ما كنا نتوقعه من تغيير على مستوى العقليات والسلوكات، لتغيير ميزان القوى داخل المجتمع، لم يتحقق منه شيئا، بالعكس حصل هناك تراجع وضعف على مستوى المجتمع...

***س: وما هي البدائل التي تقدمونها للخروج من هذا الوضع المأزوم، وهل وجدتم لدى الحزب العمالي إجابة محددة عن ذلك بعد كل هذا التجوال؟***

ج: أنا لست من المتجولين على الأحزاب، أنا أرفض هذه الكلمة، تجربتي في الاتحاد الاشتراكي كانت مرتبطة بالمؤتمر، لقد تم استدعائي كفاعل في المؤتمر، فشاركت وناقشت مع الإخوان؛ لكن، مع الأسف، أغلب الأطر التي تلتحق بالحزب تسعى من وراء ذلك الحصول على مراكز داخل أجهزة الحزب، وفي نفس الوقت تغيب، لدى الإخوان في الحزب، مسألة تأطير المواطن. أنا شخصيا كانت لدي قناعة - إن توفرت الإمكانية - أن ننطلق من داخل الاتحاد الاشتراكي لتأطير المواطنين، لكن ذلك لم يكن ممكنا ومتاحا.

***س: هل وجدتم إجابة محددة لدى الحزب العمالي عما تطرحونه من أفكار، بعد أن سبق لكم فتح مفاوضات مع حزب العدالة والتنمية للانضمام إلى صفوفه؟***

ج: لم تكن هناك أية مفاوضات مع حزب العدالة والتنمية، أبدا، وأتحدى أن يأتي من يؤكد هذه المفاوضات، صحيح كوني أعرف جيدا المسؤول الإقليمي للحزب، ولكن لم أتحدث معه قط في هذا الموضوع أو في مواضيع مماثلة.

***س: ما الذي شجعكم على الالتحاق بصفوف الحزب العمالي؟***

ج: أنا شخصيا لم ألتحق بالحزب إلا مؤخرا، فقد كان لدي تربص قوي للمشاركة في هذه الانتخابات، إلا أني أربط مسألة المشاركة فيها بإمكانية بناء قوة سياسية بالمنطقة ولا أقول بديلة. وما وجدته لدى الحزب العمالي، بعد أن تعرفت على أمينه العام، حيث كانت لي دعوة، قبل أن ينعقد مؤتمره التأسيسي، ورفضت لأني كنت متخوفا من أن تتكرر تجربة ثالثة بعد التجربتين السابقتين.

***س: لكن، ماذا حصل بالضبط؟***

ج: ما حصل هو أني اكتشفت - عن طريق وسائل الإعلام وعن طريق مداخلات الأمين العام للحزب - أننا نتقاسم العديد من القيم والمبادئ ونتقاسم كذلك آليات الاشتغال، ثم وجدت توجهات الحزب تعتمد سياسة القرب والتكامل بين العمل السياسي و العمل الجمعوي، إلى درجة أنني أتحدث داخل الحزب وكأنني أتحدث في إطار الجمعية. خلافا لما يجري داخل العمل الحزبي العتيق.أقصد أن ثمة أشخاصا يجتمعون في مقرات حزبهم، والتي لا تشتغل إلا في المناسبات ومع اقتراب موعد المؤتمرات. إن المغاربة يئسوا من مثل هذه الأحزاب وما يجري الآن حول المقاييس التي تعتمد من أجل توزيع التزكيات... السياسة - في تقديري - مسألة نبيلة تستدعي المزيد من التضحيات والعطاء المتواصل. أما أن تدخل الحزب من أجل ملء الكرسي وتحتفظ به إلى أن يرثه أولادك، فهذا النوع من العمل لا أومن به.

***س: هل لدى حزبكم إجابات حول مجموعة من القضايا المرتبطة بمنطقة الحسيمة والريف عموما، والتي تعتبر لدى البعض جوهرية و أساسية، من قبيل الهوية الأمازيغية، الإنصاف و المصالحة، التنمية و الحكم الذاتي؟***

ج: يستحيل أن أجيب بشكل دقيق، أنا لست مؤسسا للحزب وقد التحقت به منذ شهرين. لكن على المستوى المحلي تأكد لي أن هناك اختلافا فيما بيننا، فخلال المؤتمر الإقليمي عبرنا على مجموعة من المواقف لم يتمكن الحزب من الحسم فيها بعد.

***س:مثلا...***

ج: مسألة الحكم الذاتي: طبعا لظروف ذاتية مرتبطة بالمرحلة، تداولت فيها مع الأمين العام للحزب بعد المؤتمر الإقليمي، الذي تحكمت فيه ظروف خاصة مرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية، الشيء الذي أدى إلى تأجيل النظر في هذا الموضوع، على أساس أن نعمق النقاش فيما بعد.... ولكن نحن في إطار حزب ديمقراطي، قد نختلف فيما بيننا حيث تأكد لي ذلك من خلال مناقشة المشروع الاقتصادي.

***س: هل لكم أن تقدموا لنا بعض العناوين الكبرى للبرنامج الذي ستتقدمون به على المستوى المحلي؟***


د. امحمد لشقر

ج: لم أجب بعد عن القضية الأمازيغية، فدخولي إلى الحزب لن يجعلني أنصهر داخله فيما يرتبط بقناعاتي الشخصية، فتجربتي وتصوري للواقع سيساهم في إغناء الحزب وليس العكس، وطبعا نحن في بداية التأسيس، لكن ما سجلته من تحفظات واقتراحات أدليت بها للأمين العام حول مجموعة من المواضيع، قد نترك نقاشها للمؤتمر الأول للحزب، وإذاك يمكن وضعها كأرضية لنحسم فيها، علما أن حزبنا يقوم على مبادئ وتوجهات يسارية تقدمية.

***س: سبب طرح هذا السؤال هو كونكم مقبلون على خوض معركة الانتخابات التشريعية المقبلة. ففي حالة فوزكم، ما الذي يمكن أن تنهضوا به لخدمة الريف وأبنائه؟***

ج: هناك مهام مرتبطة بما يفرضه العمل البرلماني، ولكن هناك أيضا برنامج الحزب، هو في الحقيقة برنامج وطني، فهو وضع من أجل تدبير الشأن العام على المستوى الوطني، لأنه لا يجب أن نخلط الأمور ونكذب على الناس. فأنا لا أدعي أن لدي برنامج محلي سأحكم به المنطقة، ولكن هناك طبعا...

***س: عذرا على المقاطعة، هناك برنامج وطني خاص بالحزب على مستوى الاشتغال داخل قبة البرلمان، و هناك بالموازاة مع ذلك تصور للقضايا المحلية؟***

ج: لا أتفق معك فيما يخص البرنامج، ربما عندما تأتي الانتخابات المحلية سنناقش البرنامج المحلي، نحن نساهم في إغناء البرنامج الوطني لأنه لا يتم إعداده من قبل أربعة أو خمسة تقنيين قاعدين على المقاعد في الرباط. غير أن هذا البرنامج يناقش على مستوى مكونات الحزب و خصوصا مع بعض وكلاء اللوائح من أجل إغنائه.

***س: حتى نكون أكثر دقة، محمد لشقر ترشح كوكيل للائحة الحزب العمالي، واللائحة ليست وطنية، ما الذي يمكن أن تقدموه وتضيفوه لأبناء المنطقة؟***

ج: يمكن أن نقسم الجواب إلى مستويين: الأول، متعلق بالمحتوى. والثاني مرتبط بالشكل. أما على مستوى الشكل، فالجميع يعرف أن الدكتور لشقر

على دراية كبيرة بإشكاليات التخلف التي تعيشها المنطقة. خاصة وأني أشتغل في الميدان، وقدمت بدائل في ميدان محاربة الأمية، والتشغيل، و التكوين، وفي ميدان المشاريع الفلاحية... إلى غير ذلك. وفي هذا الإطار أقول أنه لابد من اعتماد المقاربة التشاركية في بناء أي تجربة أو نموذج، وعدم معرفة وجهات نظر المواطنين في المشاريع المقدم على إنجازها، مسألة أبانت عن فشلها.

***س: المقاربة التشاركية ليست إبداعا جديدا وقد تبنته الدولة منذ سنين، و تم تطبيقها بالخصوص مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولم تحقق نتائج ملموسة؟***

ج: النقاش حول هذا الموضوع نقاش طويل، لأن ما يسمى بالمقاربة التشاركية نضمنا من أجلها لقاءات مفتوحة وطويلة. فالمقاربة التشاركية ينبغي أن تكون منغرسة في وسط المجتمع ولا تأتي من الخارج. يجب أن تكون هناك قناعات مشتركة، وهذا ما أومن به، لاسيما وأن دور الحزب يتمثل في تأطير المواطنين وهذا التأطير هو الذي سيتيح إمكانية ربط قنوات التواصل مع فئات واسعة من المجتمع، وإذاك فقط يمكن أن نتحدث عن استعمال تقنيات في بلورة مشاريع تنموية حقيقية.

***س: يبدو أنكم مؤمنون بهذه المقاربة؟***

ج: تماما، لكن هناك الجزء الثاني من هذه المشاريع التنموية تستوجب القيام بالدارسات الكافية من طرف مختصين للتأكد من نجاعتها ومردوديتها واستمراريتها. فعلى المستوى المالي ليكون المشروع ناجحا لا بد من توفر رغبة حقيقية في فهم الواقع، وهذا ما نلمسه في توجهات الحزب العمالي.

***س: ألا تعتقدون أن مثل هذه الخطابات لا تعدو أن تكون مجرد عناوين انتخابية وشعارات، نظرا لكون الأحزاب لا تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لتسطير برامج تنموية بتشارك مع المواطنين؟***

ج:أنا لم أرفع أي شعار، هذه فقط الخطوات العريضة للأسلوب الذي يمكن أن نعتمده، أما الذي يرفع شعارات جوفاء هو الذي يدعي أنه قد يشق طريقا في العالم القروي أو يبني مستشفيات، دون سابق معرفة بالواقع الذي يعيش فيه، أما بالنسبة لي فأدرك الوضعية جيدا وأستطيع أن احدد الكثير من الأولويات، خاصة وأني متتبع جيد لما يحدث في المناطق القروية لمنطقتنا.

***س: في هذا الصدد إذن، البرلماني لن يستطيع أن يقدم شيئا سوى فتح مكتب الشكايات لتلقي مشاكل المواطنين ليطرحها على الحكومة؟***

ج: مع الأسف، المواطنون يتصورون أن البرلماني هو ذاك الشخص الذي يحل المشاكل الشخصية وأنا أصارحهم أني لن أحل أي مشكل شخصي، باستثناء بعض الحالات الإنسانية التي تتطلب منا تدخلا كمواطن. أما فيما يخص المشاكل الشخصية كتوفير الشغل لشخص ما كما هو جار لدى الكثير من الأحزاب، أو شق طريق إلى دوار صغير، هذه أمور أرفضها. ما أعد به هو أن يكون هناك صوت متميز داخل البرلمان يمثل الريف أولا، يعرف الواقع معرفة دقيقية. ثانيا لن أغير مكان إقامتي، كما يحدث لدى غالبية البرلمانيين. كما أؤكد أنني لا أطلب التصويت علي بحكم أنني أنتمي جينيا أو عرقيا إلى هذه المنطقة، بالعكس أنا ضد هذه المسائل. وبحكم العلاقات التي تربطني مع مجموعة من المؤسسات الوطنية و الدولية في ميدان التنمية، سأتمكن من لعب دور في الدفاع عن الاستثمار الدولي والوطني لأن المستثمرين يريدون أن يستمعوا إلى وجهة نظر ممثلي السكان، لكن مع الأسف التجربة التي تعرفها المنطقة في هذا المجال كانت سلبية. كما سيكون لي أدوار في تغيير الصورة التي تعطى للمنطقة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. فهذه الصورة النمطية تعتبر برلماني المنطقة من تجار المخدرات، و كلهم أميون، وكلهم في يد السلطة تشتغل بهم كيفما شاءت. هذه المسائل سأتصدى لها وسأعطي صورة أخرى عن المنطقة. صورة إيجابية على الصعيد الوطني تعرف بالمنطقة وبمؤهلاتها. أما على الصعيد الدولي سأسعى إلى المساهمة في تشجيع الاستثمار في إطار العلاقات مع السلطات والمؤسسات البنكية.

وفي هذا الصدد، شخصيا كانت لي تجربة في الميدان البنكي، حيث كنت مسؤولا في مجلس الرقابة لدى البنك الشعبي. ومن جهة أخرى كنت من المناضلين من أجل أن يبقى البنك الشعبي بالمنطقة، بالناظور، ورفض الإدماج مع فاس. هذه المهمة أعتبرها أساسية بالإضافة إلى العمل على طرح ملفات مرتبطة بمشاكل المواطنين في علاقتهم بالإدارة.

***س: ضمن هذه المجموعة التي أعلنت عن خوضها لغمار الانتخابات، خاصة المنتمية منها للعائلة اليسارية، من يبدو، في نظركم، أهلا للاضطلاع بكل المهام التي أوماتم إليها؟***

ج: أنا أترك للمواطنين حق الجواب على هذا السؤال، لأن أغلب الإخوة الذين تتحدث عنهم، قد جربوا حظهم و نسأل الشارع ما هي حصيلتهم.

***س: ذكرتم سابقا أنكم ضد الموسمية في العمل لدى الأحزاب، لكن هناك من يرى أن الدكتور امحمد لشقر موسمي، و أحيانا هناك من يصفكم أنكم كائن انتخابي ويظهر فقط مع موعد الانتخابات.***

ج: لم أشارك في أية انتخابات ولم أصوت في أي انتخاب.

***س: وبما ذا تبررون غيابكم عن العمل السياسي...***

-أنا لم أكن أشارك قط في العمل السياسي منذ شبابي، لأنني تحدثت لك عن مساري الذي اتخذته و القناعات التي كانت لدي...

***س: لكن كنتم منتمون لأحزاب؟***

ج: لم أنتم لأي حزب. حضرت مؤتمر اليسار الاشتراكي الموحد المنعقد سنة 2002، و بعد ذلك انسحبت من هذا الحزب.

***س: ذكرتم أشياء مهمة ستقومون بها، والشارع الحسيمي و الساكنة يعرفون أن د.محمد لشقر رجل مثقف، له تجربة طويلة في العمل السياسي و العمل المدني ، لكن ما يعاب عليكم أنه تنقصكم المبادرة، و أنكم غير ديمقراطي، خاصة فيما يرتبط بتسييركم لجمعية أساشا، وباعتباركم فعالية اقتصادية يقال كذلك أن امحمد لشقر ليس كريما، ما هو ردكم؟***

ج: ما علاقة السؤال بالبرلماني؟و ماذا تعني كريما؟

***س:نقصد أنكم لا تساهمون في تنمية المنطقة باعتباركم فعالية اقتصادية...***

ج: أنا من المستثمرين الأوائل في الميدان الاجتماعي، و للتذكير فمقر الجمعية بنيته من مالي الخاص، و أتحدى أي واحد أن يكون قد استثمر بهذا القدر في الميدان الاجتماعي.

أما في الميدان الاقتصادي، فأنني أشغل أكثر من مائة بحري في ميدان الصيد البحري.

***س:وفيما يخص التسيير داخل الجمعية***

ج: أظن أن هذا النقاش قد تجاوزته، ولم أعد أنتمي إلى الجمعية، و أتحدى أي واحد أن يكون قد بنى مقر جمعية بصفة شخصية، ويتخلى عنها وقد قمت بذلك لأتفرغ للعمل السياسي و أن لا أضع قبعتين احتراما لاستقلالية العمل الجمعوي عن العمل السياسي.

***س: ما هي في نظركم العوامل الحاسمة في فوز المرشح، هل هو البرنامج السياسي الذي يتقدم به للناخبين، أو الانتماء القبلي أو المال و النفوذ و السلطة أم أسباب أخرى؟***

ج: أعتقد أن كل هذه الأسباب لا قيمة لها. وأنا أعتبر أن السبب الذي يمكن أن يؤهل المرشح للفوز هو المصداقية لا أقل ولا أكثر. وستأتي الانتخابات، وسيتأكد الجميع من هذا القول. لأن المواطنين لا تهمهم البرامج، فهم يعرفون أنها تتشابه. أما فيما يخص الانتماء إلى القبيلة فإن اعتماد نمط الاقتراع اللائحي قد جعل هذا العامل غير ذي أهمية.

وهناك من يستغل طبعا النفوذ و السلطة لأنه بحكم موقعه في المؤسسات، سواء داخل الجماعات المحلية أو علاقته بالإدارة. و هذه المسائل كلها لا تتوفر عند عبد ربه.

***س: وفيما يخص استعمال المال ؟***

ج: هناك لوبيات معروفة تسخر وسائل الإعلام و تسخر مجموعة من الأقلام، ويطلقون الدعاية بأن المواطن لا يؤمن إلا بالمال. و في الواقع، ومن خلال العشرات من اللقاءات مع المواطنين فرادى أو جماعات، لم ألتق بأي أحد يطلب المال أو قد يأخذ المال ليجعله شرطا من أجل المشاركة. كل ما هناك، أن أغلب المواطنين لديهم نوع من اليأس لأنه يرى دائما نفس الوجوه ونفس البرامج تتكرر، و لاشيء تغير. وفي المقابل لامست تجاوبا مع المواطنين فيما أطرحه.

***س: هناك يأس، وهناك من يقاطع الانتخابات وهم فئات عريضة من الحركة الأمازيغية و المعطلين الذين يربطون المسألة بشروط الانتقال الديمقراطي غير المتوفرة بعد؟***

ج: أنا أتفق معهم، وأقاسمهم نفس التخوفات، لأنه بالفعل طال ما يسمى بالانتقال الديمقراطي بالمغرب. هناك مجموعة من العوائق التي تجعل المؤسسة البرلمانية لا تقوم بدورها كما يجب، لكن بالمقابل أقول لهم ما هو البديل؟

أنا كنت من المقاطعين، ولم أشارك في الانتخابات، لكن الفراغ الذي نتركه يستغله الأشخاص الذين تحدثنا عنهم، بالإضافة إلى الحساسية الإسلامية- العدالة والتنمية- التي تستغل هذا الفراغ بجدية رجالها وسلوكاتهم وممارستهم لسياسة القرب، ولكن مؤاخذتي على هذا الحزب تتعلق بالمشاريع الاقتصادية غير الواضحة.

**ما أقوله للإخوان في الحركة الأمازيغية، نحن نتقاسم وإياكم بعض التخوفات المشروعة، لكن مقاطعة الانتخابات سيترك المجال للانتهازيين، ولمستعملي المال و الفاسدين**

ولكن، ما أقوله للإخوان في الحركة الأمازيغية، نحن نتقاسم و إياكم بعض التخوفات المشروعة، لكن مقاطعة الانتخابات سيترك المجال للانتهازيين، ولمستعملي المال و الفاسدين. والخطاب الذي أوجهه للمواطنين، وأنا لا أطلب منهم صوتا، هو أن يحكموا ضمائرهم و يقارنوا بين عمل من فعل و بين من لم يفعل شيئا يذكر. خاصة ممن سبق له أن تحمل المسؤولية. أظن أن هناك فرقا شاسعا بين من يتوفر على تجربة في العطاء ومن تنعدم عنده.

أما فيما يخص الكرم فأنا محتشم، والصدقة أومن بها كمسلم، والإسلام الحقيقي أمارسه في الحياة اليومية بدون وسائل الإعلام، وأنا لا أوزع المال على الجمعيات من أجل أن يكتب علي في الجرائد.

***س: هناك مسألة حاسمة في الفوز بالانتخابات، وهي الشفافية. هل أنتم مطمئنون لشفافية و نزاهة هذه الانتخابات المقبلة؟***

ج: ما علمني الحزب العمالي خلال الأشهر الأخيرة، هو التعامل بواقعية، لذا يستحيل القول أن هناك اطمئنانا تاما. لأننا بذلك سنكون طوباويين أكثر من اللازم. وهذا لا يمر حتى في الديمقراطيات العريقة. لكن، ما يمكن أن نؤكده اليوم أن هناك إرادة سياسية قوية من طرف ملك البلاد محمد السادس، لأن مرحلة 2007 بالنسبة لي - من بين الأسباب التي جعلتني أشارك - هي مرحلة حاسمة، إما أن يربحها المغرب و نربحها جميعا أو يخسرها المغرب و نخسرها جميعا. هناك إرادة سياسية واضحة من أجل تخليق الحياة العامة.... ولكن لا يمكن أن نغير الثقافات والممارسات شب وشاب عليها "المقدمون"، فهذه الممارسات قديمة لكنها ما زالت مستمرة عند "القياد والسماسرة"، وبعض المرشحين يرجعون كل مرة بنفس الأساليب و مستعدون الآن لتوفير إمكانيات هائلة، و نحن سمعنا، و يسمع الشارع، أن هناك مرشحين من أعد 1500درهم لكل صوت. هذا نداء، و في نفس الوقت تحذير للسلطات المحلية، أن تقوم بواجبها. ونحن كذلك على المستوى الحزبي، لدينا لجان يقظة للتتبع و المراقبة من بعيد، دون القيام بضجيج لأن بعض الممارسات ثانوية ألفناها وأخذناها بعين الاعتبار لما دخلنا هذه المعركة. كما نعرف أنه هناك من يستعمل هذه الأساليب، بالنسبة لنا سنواجهها بأساليب حضارية، وسنقوم بحملة نظيفة، لن نتهجم على أي مرشح، لن نقوم بالتجريح، لن نتحدث عن العائلة كما يحدث في بعض الأحيان. وآليات مواجهتنا لباقي المرشحين تتمثل في مصداقيتنا و علاقتنا بباقي المواطنين. وأظن أن هذا هو رأسمالي الشخصي الحقيقي، لكوني ابن هذه المنطقة. بينما نجد الغالبية قد أتوا من مناطق أخرى، واستقروا بهذه المدينة و ارتبطوا بشكل وطيد مع الأحياء التي يعيشون فيها. من جهتي، فضلت أن لا أعيش في أية مدينة و فضلت أن أعيش في هذه المدينة و أشتغل فيها لأني مرتاح فيها.

***س: على ذكر الملك، كنتم من بين أوائل من التقى الملك خلال فترة الزلزال، و هذه مسألة لا تعرفها سوى قلة. نريد أن نعرف منكم ماذا دار خلال هذا اللقاء؟***

ج: كان لي دور، بفضل الله وبفضل زوجتي. بالنسبة لي لست أي شيء بدون زوجتي و هذه المسألة أريد التأكيد عليها. وبفضل الله كتب لنا أن نقوم بدور رائد صبيحة حدوث الزلزال، بحيث كنت من الأوائل المستجوبين مع الإذاعات الأجنبية مباشرة، وكذا على مستوى التدخل لتقديم المساعدات للمواطنين. وكل ما هناك أنه أخبرنا باستعداد الملك محمد السادس لزيارة المنطقة أثناء قيامنا بإحدى العمليات التدخلية في منطقة تم اختيارها من طرفنا. وهذا ما حصل بالفعل، وقد تم استقبال صاحب الجلالة بالترحاب و ساهمنا نحن في تأطير المواطنين، و كان هناك انضباط، وما أحتفظ به مع الملك الشاب أن له إرادة حقيقية من أجل ربط علاقة وطيدة مع هذه المنطقة وأبنائها. وفيما يرتبط بموضوع المصالحة، الذي لم نفصل فيه من قبل، فعبد ربه أحد ضحايا ما يسمى بسنوات الرصاص، ومع ذلك، يريد أن تكون هناك مصالحة حقيقية ما بين المؤسسة الملكية و هذه المنطقة. وشخصيا أعتقد أن من بين الدواعي التي جعلتني أشارك في هذه الانتخابات، هو المساهمة بدوري في هذه العملية، حيث تأكد لي أن ما نلاحظه اليوم من مسؤوليات كبرى، تسند إلى مناضلين من جيلنا. إذن، هذا الكابوس و هذه العقدة في التعامل مع السلطة قد انتهت، و ستكون المشاركة في الانتخابات في هذا الاتجاه، لأن المغرب يحتاج لكل أبنائه و منطقة الريف بدورها في حاجة لكافة أبنائها المخلصين.

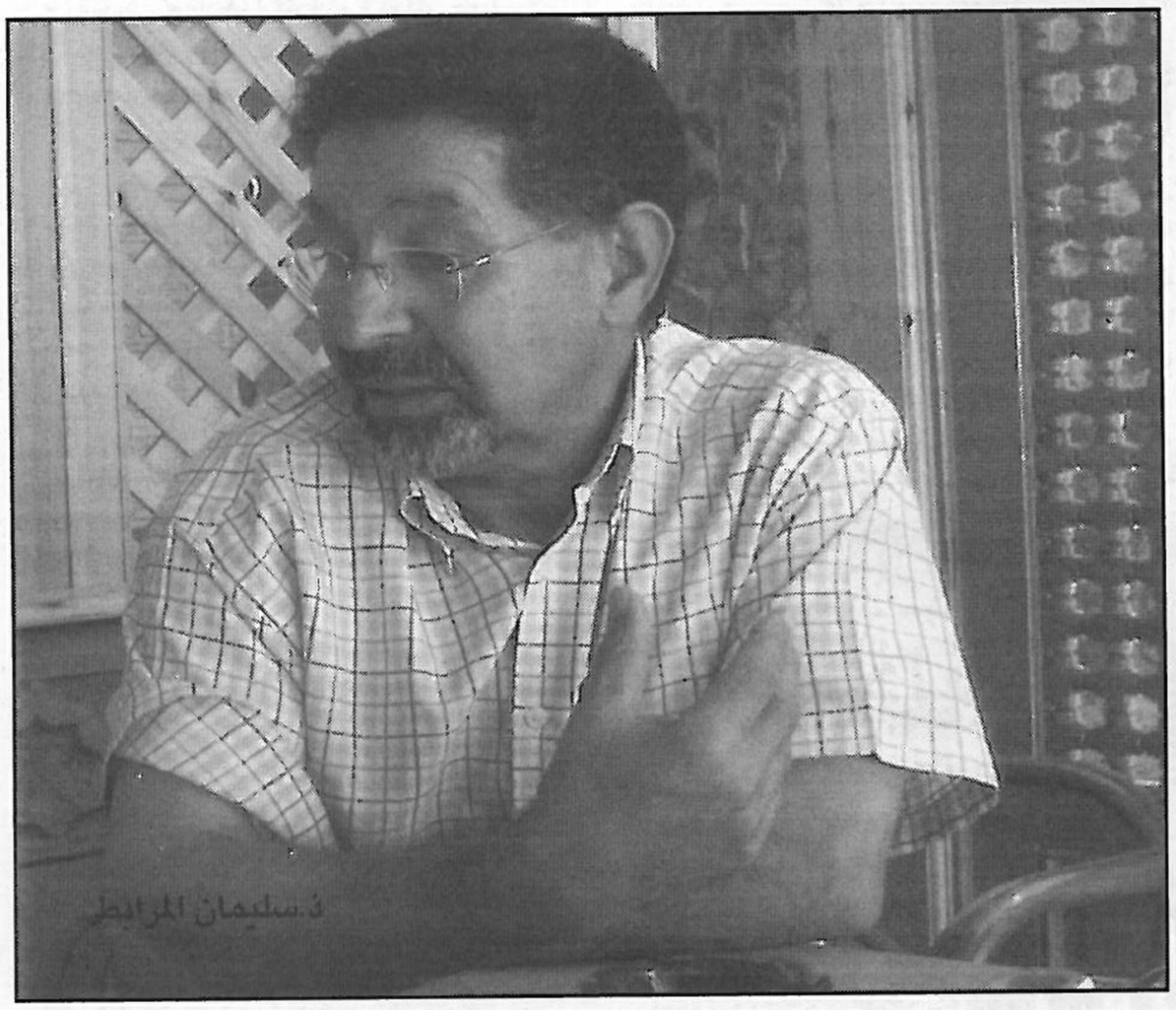
***س: لو سمحتم، سنختم معكم هذا الحوار بكلمة أخيرة، حتى لو تعلق الأمر بملاحظات أو مؤاخذات على جريدة "تيفراز" فنحن نسمح بذلك...***

ج: في الدول المتقدمة تقوم وسائل الإعلام بدور إيجابي في تقريب المنتخبين إلى المواطنين، لكن، مع الأسف، في المغرب، نجد المنابر الوطنية والمحلية تبتعد في كثير من الأحيان عن الحياد الايجابي، وتشتغل بخلفيات. ما نتمناه لمنبر تيفراز، وهو منبر شجعناه في البداية لأنه ابتعد إلى حد كبير عما يسمى بثقافة الرصيف أو جرائد الرصيف و أصبح يطرح مشاكل المنطقة على شكل ملفات و ذلك ما نحتاج إليه. هي ليست مؤاخذة و لكن ملاحظة، فقط أطلب من الإخوة الصحفيين طرح نفس الأسئلة التي طرحت علي، وأن تكون موجهة بنفس الحدة. أنا تقبلتها صراحة لأن ليس لدي ما أخفيه، ولكن يجب طرح الجوانب السلبية في الأشخاص بنفس الشجاعة و على قدم المساواة، كما أني مستعد، إن كان هناك إمكانية طبعا، لتنظيم لقاء، تشرف عليه "تيفراز" أو مجموعة من المنابر بين مختلف المرشحين لمقارعة الأفكار على شكل مناظرة أو مائدة مستديرة يمكن فيها الأخذ و العطاء أكثر من هذه اللقاءات. وفي كل الأحوال أثمن هذا اللقاء وأتمنى أن يساهم في إجلاء بعض الأمور وتنوير الرأي العام المحلي.

## حوار مع ذ. سليمان المرابط مرشح حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

# المغرب مقبل على خطوات حاسمة في التغيير الذي يستدعي تغيير النخب وهيكلة الدولة

■حاوراه: ر.المرابط وعبد الصمد مجوقي


ذ.سليمان المرابط

***سؤال: بداية نود منكم تقديم أنفسكم لقراء جريدة تيفراز نريف...***

ج: اسمي سليمان المرابط، أنحدر من منطقة السواني، وفيها كان مسقط رأسي سنة 1948، درست بثانوية الباديسي، وغادرت الحسيمة أثناء محاكمة مراكش .1970عشت مدة بين بلجيكا وهولندا، واشتغلت في ميادين متعددة: المعامل، المجال الاجتماعي، النقابات، حيث كانت لدينا القابلية للاشتغال في كافة المجالات من أجل تنشيط و تنوير عقول المواطنين. في أواخر 71، ونظرا لظروف سياسية سادت المغرب، اضطررت لمغادرة بلجيكا في اتجاه مجموعة من الدول العربية: سوريا، الأردن، العراق، وأخيرا استقريت مدة سنة ونصف بليبيا.

ونظرا لمجموعة من الظروف السياسية بالمغرب آنذاك، والتي تسمى اليوم بسنوات الرصاص، ساهمت في "إذاعة صوت التحرير" التي كانت موجهة إلى المغرب وكنت أذيع باللغة الأمازيغية وأساهم في بعض البرامج الموجهة. في بداية سنة 73التحقت بالمغرب مرتين سريا نظرا للظروف التي كانت تتسم بها المرحلة، ثم دخلت المغرب مرة ثالثة في أحداث ما يسمى "بدار مولاي بوعزة" التي كانت محاولة لانتفاضة شعبية ...طبعا كانت مرحلة اشتغلنا فيها بالإمكانات المتوفرة آنذاك... بهدف حماية وبناء مغرب جديد وديمقراطي، ولرفع الحيف الذي كان مفروضا على الجماهير، وكانت محاولة للضغط على أجهزة الدولة في اتجاه فكرة أن المغرب الجديد ممكن و في إطار حوار ممكن بين كل الفعاليات. لكن وبعد فشل العملية اضطررت أن أبقى في المنفى منذ ذلك الوقت إلى غاية 10 يونيو 1995مع العفو الذي شمل كل السياسيين في الخارج، فالتحقنا بأرض الوطن برفقة الفقيه البصري وبقيت متنقلا بين إسبانيا - التي استقريت فيها بالدرجة الأولى بعد موت فرانكو - والمغرب طبعا.

ونظرا لظروف المحاكمات، خاصة محاكمة مراكش اضطررت إلى مغادرة المغرب باتجاه بلجيكا والشرق العربي: ليبيا، الجزائر، كنت أشتغل في بعض الإذاعات مثل الإذاعة الجزائرية وليبيا وكانت لدينا جريدة في بروكسيل نساهم فيها بمقالات إشعاعية موجهة للمهاجرين حول تحرير المغرب بالتعاون مع بعض الإخوة الآخرين. في 1973كنت مسؤولا عن الجماعة التي دخلت إلى شمال المغرب من الجزائر للقيام بعمليات مسلحة، حيث بقينا هنا حوالي 6أشهر وبعدما علمنا أن العملية ستفشل عدنا إلى قاعدتنا بالجزائر. عموما لم نقم بعمليات في الشمال وتعرضنا لمطاردات من طرف الأمن، إذ بعد فشل عملية إخواننا في الجنوب "عملية دار مولاي بوعزة" أقفلنا راجعين بعد أن كان الهدف هو خلق انتفاضة شعبية مسلحة في العديد من مناطق المغرب.

***سؤال: برأيكم، ما هي الأسباب التي جعلتكم تترشحون وتصبحون على رأس لائحة حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بدائرة الحسيمة؟*** جواب: تربيتنا في عائلة محترمة ومناضلة....وأعتقد أنه عندما يفهم الإنسان أن الشعب المغربي هو من تكفل بتدريسه وتنويره، فإنه من اللازم رد الدين لهذا المجتمع، والمؤتمر الوطني الاتحادي رشحني ومنحني التزكية ربما اعتبارا لتجربتي النضالية، وفيما قدمناه للشعب المغربي أثناء سنوات الرصاص أو ما بعد سنوات الرصاص، وأثناء المحنة التي تحملها الشعب المغربي من دعم ومساندة وحركة تضامنية في العالم، فتقديرات الحزب طبعا أنني إنسان حي ومازال بإمكاني أن أمنح للشعب المغربي الشيء الكثير، وأن أدفع بعجلة التطوير والتاريخ إلى الأمام بهدف الدفع فقبلت وأنظر إلى هذه التزكية كأمانة، بهدف الدفع بالمغرب وتطويره وخاصة في هذه المنطقة التي ننحدر منها، والتي هي في حاجة لمن يمد لها يد العون لتتحرك وتتقدم وتخرج من هذه العزلة، وكذا وقف التلاعب بمصالح المنطقة وإحساسات وطموحات المواطنين التي لم يظهر رجالاتها بعد أن سلمت مصالحها للانتهازيين، فعدد من الناس يعتبرون الانتخابات أو تحمل المسؤوليات تشريفا مع أنها تكليف وينبغي تقدير هذه المسؤولية.

***سؤال: لماذا بالضبط المؤتمر الوطني الاتحادي؟***

أنا من الطبقة العاملة، وأعتبر الحزب كذلك من نفس الطينة، وأعتبر المؤتمر الوطني الاتحادي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل شيئا واحدا، ورغم اختلاف دور كل منهما إلا أنني أعتبر أن الهدف الأسمى لهما هو خدمة المجتمع والطبقة العاملة بما فيها العمال والفلاحين طبعا. أما الاتحاد الاشتراكي الذي ناضلنا من أجله تقريبا 30سنة، فقد وقع فيه خلل ونخرته الزبونية والوصولية، وحتى تداول السلطة والمسؤوليات داخل الحزب أصبحت مثل تداول السلطة داخل أجهزة الدولة، إذ برأيي أن نخبة الاتحاد الاشتراكي تخلت عن المسار الحقيقي لهذا الحزب العتيد الذي أعتز به، ولكني لا أوافقهم على السياسة المتبعة فاضطررت إلى الالتحاق بالمؤتمر الوطني الاتحادي وأتمنى أن أهب كل ما عندي لهذا الحزب.

***سؤال: مادام جوهر التحاقكم بهذا الحزب هو الاتجاه العمالي وقربه من الكونفدرالية، لماذا لم تركزوا على العمل النقابي الخالص بدل الترشح للبرلمان؟ ألا يخفي هذا نية في الوصول إلى مراكز السلطة السياسية فقط؟***

جواب: أبدا، فأنا لازلت أشتغل كمناضل نقابي ولم أتوقف عن العمل النقابي قط لأنه مدرسة، بالإضافة إلى أن العمل النقابي والعمل السياسي متوازيان، غير أنني لم أعد أستطيع مواكبة نضالات الطبقة العاملة نظرا لسني، ومن اللازم منح الفرصة للشباب الصاعد. وأقول أن تجربتي أبلغها وسأبلغها لهذا الشباب من أجل إتمام التغيير، كما أعتقد أن المغرب مقبل على خطوات حاسمة في التغيير بالفعل ولا يمكننا التغيير دون تغيير النخب وهيكلة الدولة، وأنا أعتبر أن البرلمان، المؤسسة رقم واحد لهيكلة الدولة والمجتمع وأتمنى أن تعطي الانتخابات القادمة دفعة جديدة للمغرب. والبرنامج السياسي لتحالف اليسار الموحد ماض في اتجاه تغيير الدستور وإصلاح المؤسسات الإدارية وإعطاء فرصة للشباب من أجل تحمل المسؤولية وإعطاء المجتمع المغربي دورا في الحياة السياسية، وأرى أنه من اللازم الرجوع والبحث في القواعد الحزبية عن وجوه شابة جديدة لأن أغلب القياديين الآن أصبحوا في سن لا تسمح بممارسة العمل السياسي، فالمغرب فيه جيل جديد من الشباب ومن الضروري فتح الأبواب أمامه.

***سؤال: من المتداول أن الشعارات التي كانت ترفع من طرف الأحزاب سابقا هي ذاتها الآن، بذات النبرة وربما مع تراجع على المستوى المطلبي في هذه الشعارات، ومن جهة أخرى كيف يمكن الانتقال من مقاطعة الانتخابات والدخول في اللعبة السياسية الآن وهي بنفس القواعد المرفوضة سابقا؟***

جواب: أبدا ليس هناك تراجع، وأرى أن قدرات الشعوب لا يمكن أن تتراجع، بل يجب أن نضع في حسباننا أننا الآن في المغرب نعيش في زمن العولمة ومغرب جديد، وأنا أعتقد أن سياسة الدولة الآن متجهة صوب التغيير وراغبة فيه، إلا أنه توجد طبقة سياسية فاسدة وهشة وتطغى عليها الزبونية، فالأحزاب السياسية في المغرب لم تف بوعودها أولا، وثانيا حتى هذه الأحزاب إلى حد ما متآمرة، حيث ترفع شعارات كبيرة أبان الواقع أن مصالحها ملتصقة تقريبا بمصالح السلطات أو الطبقات الحاكمة، وأنا أنطلق من نفسي لأقول لكم: ليست لدي أية مصالح، وعلينا أن نعي اليوم أن الوسيلة الوحيدة لتحسين الأمور وتغييرها هي المشاركة في الانتخابات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني كذلك.

***سؤال: هل تعني أن المواجهة الآن يجب أن تنتقل من مواجهة النظام السياسي إلى ضرورة مواجهة الأحزاب وسياساتها؟***

جواب: أبدا، فالنظام السياسي كما هو الآن ليس لدينا مشكل معه، فعلا كان لدينا حساب مع الدولة، خاصة مع عهد الملك الراحل، أما الآن فأصبحت العائلة الملكية أكثر قربا من الشعب، والمشكل الآن أن من يعرقل هي النخب السياسية المتمركزة في مراكز القرار، إما في حزب الاستقلال أو الاتحاد الاشتراكي، التي لا تريد الانفتاح على الشعب المغربي وترفع شعارات كبيرة ولكن الممارسة اليومية تبين عكس ذلك. لكن بالاعتماد على صوت الشعب سندفع نحو التغيير سواء في اتجاه الحقوق السياسية أو الحقوق

**الاتحاد الاشتراكي الذي ناضلنا من أجله تقريبا 30 سنة، فقد وقع فيه خلل ونخرته الزبونية والوصولية، وحتى تداول السلطة والمسؤوليات داخل الحزب أصبحت مثل تداول السلطة داخل أجهزة الدولة،**

**أنا إنسان حي ومازال بإمكاني أن أمنح للشعب المغربي الشيء الكثير، وأن أدفع بعجلة التطوير والتاريخ إلى الأمام بهدف الدفع بالمغرب وتطويره وخاصة في هذه المنطقة التي ننحدر منها، والتي هي في حاجة لمن يمد لها يد العون لتتحرك وتتقدم وتخرج من هذه العزلة**

الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. ونحن في المؤتمر الوطني، نعتقد و نؤمن بإمكانية مساهمتنا في التغيير وفتح باب جديد.

***سؤال: كنتم من الداعين إلى مقاطعة الانتخابات إلى حين تغيير قواعد و آليات العمل السياسي، فما الذي تغير لتدخلوا هذه المعركة الآن؟***

جواب: لا لم يتغير شيء، إننا نحن من يريد أن يغير لكن بشكل ووجه آخر، أولا المقاطعة في المرحلة الحالية غير واردة إطلاقا، فأي مقاطعة للانتخابات الآن تعتبر تحركا سلبيا على مستوى المساهمة في التغيير. في الماضي عندما كنا نتخذ هكذا قرار لم تكن هناك أية فرصة تماما للمشاركة السياسية، أما الآن فيوجد أمل و إشارات بأن التغيير ممكن، خاصة على مستوى الدستور، الذي لابد من تعديله، فهو الذي يجمع المغاربة في آخر المطاف، وهو الرسالة السياسية الوحيدة المطروحة في الماضي للتداول على السلطة. وكونوا على يقين أن الدستور لن يضعه الملك وحده وإنما سنكون فيه مساهمين هذه المرة. الملك طبعا لديه دور في الأمر باعتباره رئيسا للدولة، لكن الدور الأساس يجب أن يكون للبرلمان كمؤسسة تشريعية.

***سؤال: هل هذا يعني أن تصور المناضل للتغيير هو الذي تغير، من المطالبة بالتغيير من الخارج إلى المطالبة بالتغيير من داخل مؤسسات الدولة؟***

جواب: كلا، فعموما القناعات السياسية للمناضل دائما عندها قابلية التغيير للتكيف مع المتغيرات والمستجدات، كل الأطراف لديها هذه القابلية، والسؤال هو: من يكون المبادر و كيف يجب أن يكون هذا التغيير؟ ولا يجب فرض رأي معين على هذا المستوى، إذ لماذا لا ندع المنابر الإعلامية تعبر عن رأيها ورؤيتها للتغيير؟ فلا يمكن أن نتصور و نقول سنعدل لنمر إلى معركة المطالبة بالتغيير، بل تعديل الدستور هو في حد ذاته معركة. ومن جهة أخرى، فالمغرب من الناحية القانونية لم يتغير فيه شيء، وإنما ما تغير هو عزيمة المناضلين و اشتدادها للمضي في سبيل المطالبة بالإصلاح و التغيير.

***سؤال: كيف تنظرون إلى أداء برلماني الإقليم وكل من أشرف على تسيير الشأن المحلي بصفة عامة؟***

جواب: بصراحة، أعتقد أنهم لم يكونوا في المستوى المطلوب، و في الأصل فاقد الشيء لا يعطيه، لا مستواهم و لا قدراتهم الفكرية و الذاتية و لا تجربتهم تسمح بأداء مميز، ما عدا حالة استثنائية واحدة معروفة، رغم أننا نختلف مع هذه الحالة لا لشيء إلا باعتبار انتمائها الحزبي – وعلاقة هذا الحزب بالريف ومعاناة المنطقة معه– أما الباقي فمجرد أباطرة كل في ميدانه.

***سؤال: الانتخابات التشريعية، هذه المرة، ستشهد ربما ترشيحات وجوه جديدة، هل من تكهن بأنه ستكون هناك إضافة نوعية؟***

جواب: الحكم في ذلك هو الناخب الريفي، فهو الذي يمتلك من القدرة ما يكفي لاختيار المرشح المرغوب فيه مصداقا لقول الرسول ص" وما اجتمعت أمتي على ضلال"، وأتمنى أن يكون المواطن حكيما في انتقاء مرشحيه، ولا أعتقد أن أشخاصا عابرين للدول أو ذوي المال و النفوذ أو من سير الشأن العام لفترة معينة سينجح في الفوز هذه المرة.

***سؤال: كيف هي قراءتكم للعمل البرلماني؟***

جواب: انطلق أولا من نقد تجربة العمل البرلماني بالنسبة لبرلماني الريف، فأقول أنهم لم يقوموا بما كان ينبغي القيام به، ولم يلتزموا بما تعاقدوا عليه مع الناخب الريفي. ليس لأنهم لا يريدون الوفاء بما التزموا به، ولكن كما أقول دائما فاقد الشيء لا يعطيه ولا يمتلكون الشجاعة ليدافعوا عن أطروحات تختلف عن الأطروحات السائدة.

***سؤال: من الشائع لدى الناخبين، بل حتى لدى بعض المنتخبين، أن البرامج الانتخابية متشابهة؟***

جواب:(مقاطعا)، لا أبدا ربما هي متشابهة من الناحية الشكلية ولكن في الجوهر هي مختلفة تماما، فالبرنامج الانتخابي للمؤتمر الوطني الاتحادي لا يمكن أن يتشابه أبدا مع ما لدى حزب الاستقلال، لا على المدى المتوسط ولا على المدى البعيد، ربما ما نتشابه فيه هو من سيبادر إلى طرح الأسئلة الحرجة و الساخنة.

***سؤال: هناك قضايا مطروحة بإلحاح على مستوى الريف من قبيل: المسألة الأمازيغية، الحكم الذاتي والتنمية، ما هو تعاطيكم مع هذه المسائل في حالة فوزكم بمقعد برلماني؟***

جواب: أنا أعتقد أن المغرب مقدم على هيكلة جديدة و مستمرة للدولة، صحيح أننا أمة ودولة متكتلة، إلا أنه من اللازم أن نؤمن كذلك بأن الاختيار الوحيد هو الحكم الذاتي، فبهذا قد يمكننا أن نحافظ على المغرب كدولة قوية ومنسجمة في إطار الجهوية المعمول بها عالميا، والريف قادر على إعطاء نموذج في تجربة الحكم الذاتي، فالريف لديه كل المعطيات اللازمة ليتحمل أهله تسيير شؤونهم بأنفسهم، وقد أثبتت تجارب الشعوب أن الجهوية تلعب دورا أساسيا في التنمية بجميع مستوياتها، فنحن في الريف لدينا مقوم أساسي يجب الرهان عليه وهو القدرة البشرية التي هي قابلة للتطوير والتكوين من أجل العطاء و الإنتاج والبناء. أما مسألة الهوية و من منظور المؤتمر الوطني الاتحادي، فالمغرب يتوفر على عدة مكونات عرقية وثقافية على شكل" موزاييك" على رأسها الأمازيغية التي همشت لسنين، ونشاطر الرأي كل هذه الجمعيات الأمازيغية، ونعتقد أنه من حقها أن تدافع عن القضية بالشكل الذي تراه مناسبا، فالدولة الغنية هي التي تمتلك ثقافة غنية و متنوعة ومنها تستقي الذاكرة الوطنية و التاريخية، وقد كان هناك نوع من التآمر على التاريخ في اتجاه إلغاء مرجعيتنا كلها. وأؤمن أن هذه الجمعيات الأمازيغية ستستمر في عملها غير أنني أتمنى أن لا يكون ذلك موجها ضد أحد، بل فقط من أجل بناء الذات، ومن اللازم إذا أردنا الحفاظ على ثقافتنا أن نبتعد عن الحزبية والحسابات الضيقة.

***سؤال: يتداول محليا أنكم تحملون توجها قوميا عروبيا، إذا كان هذا صحيحا فكيف يستقيم كلامكم مع توجهكم المعلن عنه في هذا السياق؟***

**أعتقد أن برلمانيينا لم يكونوا في المستوى المطلوب، وفي الأصل فاقد الشيء لا يعطيه، لا مستواهم و لا قدراتهم الفكرية و الذاتية و لا تجربتهم تسمح بأداء مميز**

جواب: أولا أنا أعتقد أنا ثقافتي ثقافة عربية، و كنت دائما أسمع أن الأمازيغية لغة البيت، فقد كان هناك خلل في تربيتنا لم يتضح لنا إلا بعد تعلمنا العربية، لنعود بعدها إلى اكتشاف ذاتنا الحقيقية، وأقول لكم أنني أتألم عندما أرى الشباب الصاعد يكتب "بتيفيناغ" في حين أعجز أنا عن ذلك. فأنا ريفي أرحب بالثقافة العربية وأحاول دائما أن أتعلم الثقافة الأمازيغية. مرة في المؤتمر العربي ? الإسلامي، تحدث أحد المتدخلين من العراق وكان يقول كل مرة "المغرب العربي"، وفي مداخلتي أنا ركزت على كلمة "شمال إفريقيا"، ففهم المعني بالأمر أنني أعارض مفهوم المغرب العربي لشمال إفريقيا، فقال لي لماذا: "تتحدث عن المغرب العربي بشمال إفريقيا؟" فقلت له أن به إثنيات أخرى مثل الأمازيغ فقاطعني ولم يتحدث معي. إلا أنني أعارض عدة أشياء أثناء مقاربة القضية الأمازيغية، مثل تفضيل اللغة الفرنسية على اللغة الأمازيغية.

***سؤال: لماذا ترشحتم بالمغرب و لم تقتدوا بتجارب النجاح السياسي لبعض المهاجرين المغاربة الذين استطاعوا الوصول لأعلى مراكز القرارات؟***

جواب: أولا، أنا لست مهاجرا اقتصاديا، فأنا غادرت المغرب لظروف سياسية و أعتقد أن مصيري مرتبط بمصير المغرب. وعلى هذا الأساس قدمت عدة خدمات للإخوان المغاربة بالمهجر من الناحية النضالية دائما، و أنا أعتقد أن دوري هو المساهمة في بناء المغرب من الداخل ما دمت قادرا على ذلك، و أنا دائما أواجه بسؤال لماذا تترشح و أنت مرتاح ماديا؟ المشكلة ليست مشكلة عيش بل مشكلة مبادئ، فنحن نناضل من أجل المغرب والشعب المغربي والديمقراطية...

***سؤال: لكن، الترشح ليست فقط مسألة مبادئ و رغبة في خدمة الصالح العام، بل أيضا لديها حدود أخرى تتمثل في الوصول إلى السلطة و مراكز النفوذ؟***

ج: على كل حال، أنا ليست لدي رغبة للوصول إلى مراكز القرار، و كونوا على يقين بأنه ليس لدي هكذا طموح، بل أترشح للمجلس التشريعي لأساهم بإمكانياتي المتواضعة من أجل بناء مغرب جديد ولا أطمح للوصول إلى السلطة أبدا.

***سؤال: صار الكل يتحدث في الآونة الأخيرة عن العمل الحزبي المتواصل و المستمر، و تفادي العمل المناسباتي، كيف تقيمون أنتم مثل هذا الطرح؟***

ج: لا أعتقد بأن من أدوار الأحزاب السياسية القيام بالعمل الاجتماعي الذي له قنواته الخاصة، إنما دور الأحزاب هو إنارة الطريق بشكل دائم ومستمر، لكن، للأسف، فالمغرب تسوده عقلية يجب تغييرها، وأنا أرى بأن على المواطن المغربي أن يساهم وبشكل فاعل في إلغاء مركزية القرارات، و يجب على الأحزاب - بشكل أساسي - أن تستمع للمواطنين الذين يعبرون بشكل دقيق عن مشاكل المجتمع، وأنا أعتقد أن البرلمان المقبل سيكون برلمانا فاعلا، إذا وصل إليه المنتخبون الذين لديهم القدرة على التغيير الحقيقي للمشاكل الدقيقة للمجتمع.

***سؤال: من المسائل التي تعاب عليكم، ظهوركم المناسباتي في الانتخابات، غيابكم عن العمل السياسي و المدني بالمغرب...ماذا تقولون؟***

ج: أبدا، فأنا أساهم في كل المناسبات، وفي كل المبادرات الوطنية، غير أنني أبتعد عن الفلكلور والهرج، لأنني أعتبر ما أقوم به نابع من قناعاتي، وأحب دائما تجنب الظهور.

طبعا لن أقوم بما يقوم به البعض، فأتمركز في المستشفى لأدعم من يريد التداوي، بل يجب أن أدافع عن حقه في التطبيب.

***سؤال: المقصود هو الحضور في القضايا الأساسية للمنطقة، في نقاش مواضيع مهمة مثل الحكم الذاتي، الأمازيغية، الذاكرة... نلاحظ غيابكم عن هكذا نقاش؟***

ج: كلا، لم أغب عن كل هذا، إلا أنه يوجد من يضع لافتة لكل تحرك، ففي مسألة الغازات السامة بالريف مثلا، هناك تلاعب بالقضية من طرف بعض الأشخاص غير المتخصصين، إذ أعتبر شخصا مثل إلياس العماري غير مؤهل للتعاطي مع مثل هذه القضايا، فهو ليس مؤهلا تماما لانعدام التخصص والأهلية العلمية وبالتالي لا شرعية له في هذا الإطار، فبالأحرى الحديث عن مصير أمة، ثم إن موضوع الغازات السامة تتداخل فيها مسؤولية دولية يتعين التعامل معها من طرف متخصصين وبحذر شديد.

***سؤال: لكن ملفا مثل ملف الغازات السامة يحتاج إلى القدرة على التفاوض وإعمال بعض الآليات السياسية وليس لمنهج علمي وتخصصي فقط؟***

ج: العمل الوطني الجاد و البناء شيء، والضرب و اللعب على الوتر الحساس شيء آخر، أعتقد أن هذا أكثر من واضح.

***سؤال: من بين الوعود التي قدمتموها في الانتخابات التشريعية الماضية هي تحويلكم لجزء من مياه سد محمد بن عبد الكريم الخطابي للسقي، سواء نجحتم في الوصول إلى قبة البرلمان أم لم تنجحوا، تبعا لذلك هناك من يتشكك مسبقا في أدائكم في البرلمان، إذ لم تستطيعوا تنفيذ مطلب بسيط لفلاحي منطقتكم/ النكور؟***

ج: هذا غير صحيح، أنا قلت و لازلت أقول أن مياه السد ملك للفلاحين، و ذهبت إلى الرباط وقابلت عدة مسؤولين، وبالفعل استفاد الفلاحون

**لدي إمكانيات هائلة لجلب الشركات الأوربية من البرتغال و إسبانيا وإيطاليا للاستثمار بالمنطقة لأنها في الأصل تريد ذلك،**

لمدة سنة، و كنت قد دعوت إلى تشكيل لجنة من طرف الفلاحين لمتابعة هذه المسألة باعتبارها حقا وطنيا، بما يعني أن هذا لا علاقة له بالبرلمان كمؤسسة تشريعية. أقول ?وأستطيع إثبات ذلك– أن مياه النكور قد وقعت فيه سمسرة وتجاوزات بين كل من كريم العمراني وإدريس البصري و الحسن الثاني رحمه الله.

***سؤال: في حصولكم على مقعد برلماني في الانتخابات المقبلة، بما تلزمون أنفسكم أمام الناخب الريفي؟***

ج: في هذه الحالة سوف نخصص كل وقتنا، ودون تردد لبناء البنية التحتية للاقتصاد المحلي، وأعتقد أن لدي إمكانيات هائلة لجلب الشركات الأوربية من البرتغال و إسبانيا وإيطاليا للاستثمار بالمنطقة لأنها في الأصل تريد ذلك، ما تحتاج إليه هو فقط ضمان أموالها. ولا ننسى الصناعات التحويلية التي لا تتطلب تقنية عالية، وسأستثمر من أجل ذلك إمكانياتي التي أؤكد لكم إنها متوفرة.

***سؤال: كيف تقيمون تعاطي الدولة بمؤسساتها مع الحسيمة، أثناء الزلزال، و ما تلاه؟***

ج: بصيغة جد دقيقة، الدولة كانت مقصرة في أدائها على مستوى تقديم المساعدات الاستعجالية، والتي لازلنا نعاني من نتائجها لحد الساعة، مجسدة بالأساس في كارثة المنكوبين، حيث طغت الزبونية والجساسيات، كما نحمل المسؤولية للمنتخبين الذين لم يتحملوا مسؤولياتهم كاملة، كما أنهم لم يقوموا بأدوارهم على مستوى التدخل، إذ ما دور البرلمانيين الذين كانوا هنا أيام النكبة؟

وأعتقد أن من بين الأخطاء الفادحة، المنهجية غير المؤسساتية في التعاطي مع كارثة الزلزال، إذ كيف يمكن لمجموعة أشخاص يدعون انتماءهم للمجتمع المدني تمثيلنا في هيئة معينة دون أدنى أهلية، ومساندين بوزارة الداخلية وعدة جهات أخرى؟

لذا فقد ضاعت عدة حقوق مضمونة نتيجة هذا التعامل. وأنا أوبخهم وأحاسبهم، لأنهم لم يكونوا في مستوى التوقعات.

***س: بالنظر لتواجدكم بالديار الإسبانية، واحتكاككم الدائم بملف الهجرة، كيف تنظرون إلى هذا الملف الشائك؟***

ج: بصراحة، على المغرب أن يفكر جديا في مراجعة مقاربته و معالجته لهذا الملف، لأنه حقيقة نضيع أدمغة وفرصا كثيرة للتنمية المحلية، ففي منطقتنا مثلا نمتلك فرصا هائلة إلا أنها لا تستغل، لأن الطرف الآخر، أي الدولة لا تبدي تجاوبا بالنظر إلى الموقع الجغرافي ضمن المغرب غير النافع، لكن آن الأوان لمراجعة هذا التعامل، وهذا النوع من التعاطي، وكذا العمل يدا في يد من أجل المضي قدما.

***س: كلمة أخيرة.***

من اللازم التصويت و لو بورقة بيضاء، لتجنب المقاطعة، حتى نتفادى المواقف السلبية، ولو بالرفض، وهذا موقف أعتبره جد راق.

## حوار مع عبد السلام بوعدي مرشح حزب "رابطة الحريات"

# أتمنى أن يكون التصويت خلال الانتخابات القادمة تصويتا عقابيا للوجوه القديمة وعناوينها المهترئة

■ حاوره : سعيد الغزواني

***س: نود، بداية، أن تتفضلوا بتقديم ورقة تعريفية عن شخصكم؟***

ج: أنا من مواليد الحسيمة عام 1962، دراستي الابتدائية والثانوية كانت بمدينة الحسيمة؛ ثم التحقت بمدينة تازة لأدرس "تخصص العلوم الرياضية"، وبعدها أتممت مشواري الدراسي بالرباط حيث تخرجت كمهندس دولة، تخصص الكهرو - ميكانيك. وبعد تجربتي في المجال الصناعي أصبحت مهندسا صناعيا، اشتغلت بعدة مدن مغربية: مراكش، وجدة، طنجة. هذا فيما يخص مهنتي وعملي، أما اهتماماتي ومسؤولياتي المدنية فهي جد متنوعة، بحيث تقلدت مسؤوليات كثيرة داخل مختلف الجمعيات الثقافية والحقوقية والتنموية والسياسية أيضا. إضافة إلى كوني أشتغل مستشارا للمستثمرين الأجانب، بحيث أحاول - كلما أتيحت لي الفرصة - أن أشجع هؤلاء المستثمرين على أهمية الاستثمار بمنطقة الشمال، والريف خاصة، وتقديم الأدلة المختلفة لأجل إقناعهم بذلك. وأشير إلى أنه، في المستقبل القريب، سيتم الشروع في إنجاز مجموعة من المشاريع الاستثمارية، التي هي قيد الدراسة، في منطقتنا العزيزة.

***س: لماذا تريد الترشح وخوض غمار الانتخابات المقبلة؟***

ج: كوني أتوفر على رصيد مهم من التجربة في ميدان التنمية الصناعية، إضافة إلى أفكار ومؤهلات ومبادرات جديدة وجدية، وكوني أحد أبناء هذه المنطقة العزيزة، فإني أشعر بدين تجاهها، لا سيما وأني كنت أحس دائما بأن الريف أعطى لنا الكثير ولم نبادله هذا العطاء كما يجب كأطر مهاجرة ظلت تعمل دائما لصالح جهات أخرى من الوطن. لأجل ذلك، بدا لي أن الطريقة الأسلم والأفضل لرد الاعتبار لهذه المنطقة هي التقدم لخوض غمار هذه الاستحقاقات المقبلة. علما أني غدوت مقتنعا بأن المنطقة لم تعد محاصرة كما كان الأمر في السابق، وإنما أبناء المنطقة هم الذين يحاصرون أنفسهم بطريقة تفكيرهم، والحال أن المرحلة التي صرنا فيها تستدعي التشمير على أيادينا جميعا (أقصد أبناء المنطقة) والتوجه للعمل وخلق المزيد من المبادرات التي ستغير، من دون شك، ليس الطبيعة الجغرافية للمنطقة وتأهيلها وإنما الإنسان - المواطن وذهنيته وهذه مسألة في غاية الأهمية.

***س: ولكن أنتم وإن كنتم أحد أبناء المنطقة، فتواجدكم فيها شبه منعدم. ثم أنتم معروفون بالعمل الجمعوي المدني وليس السياسي...؟***

ج: عليك أن تدرك بأن الممارسة السياسية بالمغرب لا زالت تتحكم فيها عقليات متخلفة جدا، وبالتالي فإن هذه الممارسة لم ترق بعد إلى المستويات المطلوبة في البلدان الديمقراطية؛ نتيجة لذلك، فضل الكثير من الفاعلين المدنيين الابتعاد عنها، والالتجاء بدلها إلى الممارسة داخل الإطارات المدنية، مما جعل المجتمع المدني يملأ الفراغ الكبير الذي يعرفه الأداء السياسي. وخير دليل على ما أقول، هو ما حدث إبان زلزال الحسيمة، حيث غابت الأحزاب السياسية بصورة مريبة، وبقي المجتمع المدني، وحده في الميدان، يصارع ويناضل من أجل تخفيف الآلام عن المواطنين المصدومين والمنكوبين. وأنا كعضو فاعل منتسب للمبادرات التي كان وراءها هذا المجتمع المدني، أشعر بضرورة إتمام تلك المبادرات وتكثيفها وخلق أخرى جديدة، بغاية تنمية منطقتنا تنمية مستدامة وحقيقية. وأعتقد بأن هذا الرصيد المهم من عملي المدني والميداني، جعلني أقف على بعض المشاكل الحقيقية للمواطنين، وبالتالي فأنا أعتبر بأن هذا الرصيد ينبغي استغلاله بشكل أفضل في السياسة. علما أن توجهي يبقى دائما ليبراليا، بحيث يؤمن بأن كل من عمل وجد وجد. الشيء الذي يعني أنه من المفروض أن ننهض جميعا للعمل بغرض الوصول إلى نتائج ترضي الجميع، ولعل الشعار الذي أجد فيه نفسي كثيرا هو ذلك الذي يقول: "علينا العمل كثيرا والكلام قليلا" وليس العكس طبعا.

***س: ولكن لماذا لم تتراءى لكم مثل هذه الأفكار - السياسية إلا مع اقتراب هذه الانتخابات وليس قبلها. ثم لماذا اخترتم حزبا يمينيا وليس يساريا كما كان يظهر من توجهاتكم؟***

ج: الواقع أني انضممت إلى حزب "رابطة الحريات" سنة 2001، وهو حزب وسطي معتدل، ولعلمك فأنا لا أكترث كثيرا بمسألة اليمين واليسار. فربما بحكم تكويني لا أهتم بالأمور النظرية كثيرا، بل أفضل دائما رسم الأهداف والعمل على تحقيقها بشكل مباشر. ولهذا السبب، أرى بأن الأهم هو التوجه المباشر للعمل داخل الجهة - المنطقة التي تريد تمثيلها والاشتغال فيها، بعيدا عن منطق المركزية والتحكم من فوق؛ أقصد أن حزب "رابطة الحريات" الذي أنتمي إليه يمنحني هذا الهامش الكبير من الحرية للعمل بتصورات ترتبط باجتهادي الخاص في خدمة منطقتي حسب الأولويات التي يفرضها الواقع الذي نتوجه إليه. ولا شك أن الأمر مفتقد في العديد من الأحزاب التقليدية التي تتعامل مع مناضليها بنوع من الوصاية، وتفرض عليهم أمورا تجعلهم يشيدون أحزابهم بأكتافهم وينسون خدمة مناطقهم التي أبرزتهم، وهذا أمر محزن ومغرق في السلبية حقا. مثل هذه الأفكار التي يدافع عنها الحزب الذي أنتمي إليه هو الذي كان وراء انضمامي إليه ونضالي داخل صفوفه.

***س: هل يمكن أن نفهم، مما تقولون، أن حزبكم تسكنه هموم تكريس التوجهات الجهوية الجديدة بالنسبة لبلادنا؟***

ج: بكل تأكيد، فاسم "رابطة الحريات" يدل على ذلك، لأنه يصادر على حرية الأفراد في العمل بالطريقة التي يرونها مجدية وصالحة للجهة - المنطقة التي ينتسبون ويعملون في إطارها.

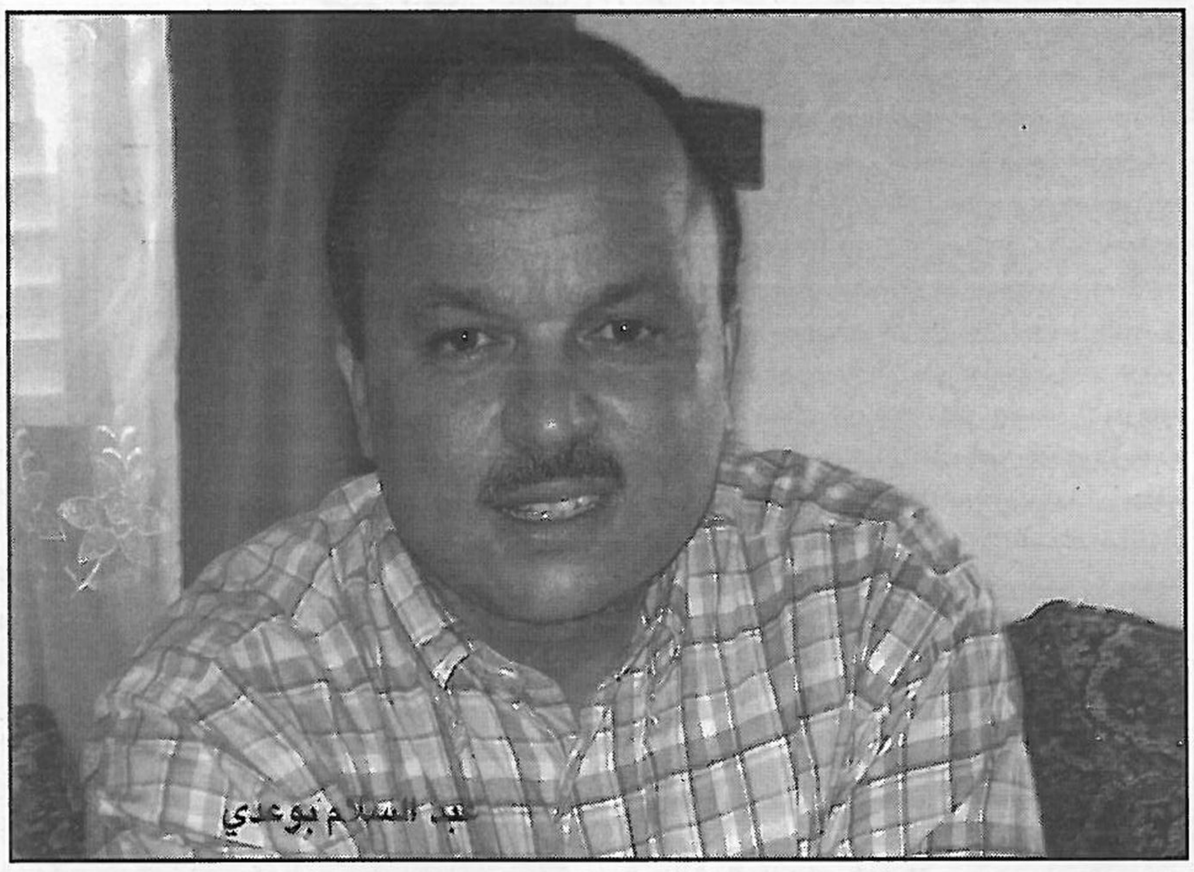
***س: ولكن، من الناحية السياسية ما هي حدود هذه الجهوية في طروحات حزبكم؟***

ج: حزبنا يتحدث عن الجهوية الموسعة، وقد كانت لي، مع أطر الحزب، مناقشات طويلة ومستفيضة فيما يخص هذه المسألة، وقد بدا لي أن ثمة إجماع على ضرورة التخلص ما أمكن من المركزية المفرطة التي أضاعت على مجموعة من جهات المملكة الكثير من فرص التنمية على كافة الصعد والمستويات. لذلك، فمن وجهة نظري الخاصة، أرى بأن مفهوم الجهوية في البلاد يجب أن يتطور أكثر فأكثر، ولئن كان المغرب يتحدث الآن عن الحكم الذاتي في الصحراء، فإن المستقبل يعد بأن هذا المفهوم - الجهوية لا بد أن ينتهي، عاجلا أم آجلا، إلى نظام فيدرالي يمنح للجهات إمكانيات وصلاحيات أكبر للتقرير في شؤونها المحلية، والعمل على تنمية هذه الجهات بوتيرة أفضل مما هو عليه الأمر حاليا.

***س: كيف تنظرون إلى انتخابات خريف 2007 المقبلة على مستوى الإقليم تحديدا، هل ستشكل قطيعة مع الأساليب الماضوية أم أنها ستكون استمرارية لما كان؟***

ج: ربما من بين الأسباب الرئيسية التي دفعتني لخوض تجربة الترشح في هذه الانتخابات القادمة، لا

**من العار أن نرى أشخاصا عاجزين حتى عن فك طلاسم - حروف أسمائهم وهم يتقدمون، بغير خجل ودون وجه حق، نحو المؤسسة البرلمانية**




أقول كونها تعد امتحانا حقيقيا لأجل القطيعة مع كافة الأساليب العتيقة غير الديمقراطية التي ميزت الماضي، وإنما امتحانا ومحكا حقيقيا لتجربة العهد الجديد بالنسبة لأبناء الريف في هذه المنطقة. لأن ذلك سيمكننا من معرفة ما إذا كانت سلطة المال هي السلطة التي لا تعلو فوقها أي سلطة أخرى. وشخصيا تحذوني آمالا كثيرة في التغيير وإعطاء دينامية أكبر لهذه المنطقة ذات التاريخ السياسي الزاخر. وأعتقد بأن الأسلوب الجديد في العمل الذي بدأ به السيد الوالي الجديد، لهذه الجهة، يبعث على الكثير من التفاؤل لأنه أسلوب عملي ميداني غير بيروقراطي، يحل مختلف أنواع المشاكل، التي يمكن مصادفتها، بوتيرة سريعة وفعالة، وهذا ما سيكون له دور كبير في تنقية الطريق من الأشواك لمن يريد خدمة منطقته ووضعها على سكة التنمية المستدامة. فلقد بات من العار أن نرى أشخاصا عاجزين حتى عن فك طلاسم - حروف أسمائهم وهم يتقدمون، بغير خجل ودون وجه حق، نحو المؤسسة البرلمانية التي لا أقول بأنها تقرر في مصير المنطقة فحسب، ولكن الوطن بكامله. إني أعتبر مثل هؤلاء مشاركين في جريمة حقيقية في حق المنطقة والوطن برمته. فمن جهة أولى، أتساءل كيف يمكن لأمي أن يحيط بمشاكل المواطنين الذين يمثلهم وكيف يتمكن من إيصال هذه المشاكل للمسؤولين بالكيفية المطلوبة؟ وكيف يمكن أن يساهم ويشارك في النقاش السياسي والقانوني العام للبلد؟ وأسئلة كثيرة وعديدة جدا، كلها تصب في خانة ضرورة تغيير الوجوه القديمة التي أثبتت بالملموس عدم صلاحها في تمثيل المنطقة وأبنائها. وبالتالي منح الفرصة للشباب والوجوه الشابة التي تملك إمكانيات ومؤهلات معرفية وسياسية مهمة يمكن أن تفيد بها منطقتها كثيرا وتشرف أبناءها ليس على الصعيد المحلي فحسب ولكن الوطني والدولي أيضا، لأنه لا ينبغي أن ننسى مطلقا أننا نعيش، شئنا أم أبينا، عصر العولمة الذي يخترق كل الحدود ولا يعترف بها، بل يعترف فقط بالتنافسية الشديدة في كل شيء. فهل بوسع هؤلاء الأميين أن يواكبوا عصر السرعة هذا؟ لا شك أن الأمر مستحيل.

***س: هل أفهم أن الاستحقاقات المقبلة ستكون، في نظركم، محكا حقيقيا لاختبار مدى نضج وعي المواطن المحلي بالمرحلة التي يجتازها؟***

ج: نعم بكل تأكيد، فهو امتحان لقياس درجة وعي الكل بالعهد الجديد، بما في ذلك المواطن وكذا مسؤولي السلطات العمومية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات الأخرى، امتحان إما أن نجتازه بنجاح أو نرسب فيه من جديد، فتعود ثقافة اليأس والإحباط وتغيب شمس هذه الحركية والدينامية الجديدة التي استطاع أن يبثها صاحب الجلالة، من خلال زياراته المتكررة للمنطقة، في نفوس أهل الريف بعد سنوات طويلة من التهميش والعزلة التامة. ولعل النجاح الحقيقي الذي نأمله هو أن يتمكن المواطن المحلي من رفع الحصار عن عقله ومن حوله، وإذا تمكن من ذلك، فإن المعركة سنكون قد ربحناها بلا شك.

***س: من خلال مواكبتكم لما يجري في الساحة المحلية والوطنية، هل أنتم متفائلون مما ستسفر عنه نتائج الاقتراع المقبل؟***

ج: أنا دائما متفائل. ولولا هذا التفاؤل لما أقدمت على هذه الخطوة - الترشح للانتخابات التي أعتبرها خطوة ليست سهلة في شيء، بل تتطلب مني عملا دءوبا ومسؤولية جسيمة وتقديم تضحيات أكبر. ولعل مصدر هذا التفاؤل يستمد مشروعيته من الإرادة السياسية للدولة المغربية تجاه هذه المنطقة ورغبتها الواضحة في إعادة الاعتبار إليها. إضافة إلى الوعي الكبير الذي صار في حوزة فئات عريضة من المجتمع، وآمالها الكبيرة في التغيير. وبدوري أعلق آمالا كبيرة على هذه الفئات لاختيار الشخص المناسب في المكان المناسب. أما الشرائح التي كانت تبيع أصواتها لمن كان يبيعها غداة فوزه بمقعده البرلماني، فأدعوها لكي تقوم بمراجعة نفسها لأن الذين يستغلون ظروفهم السيئة - الفقيرة هم أنفسهم من سبب فيها وفي تكريس تلك الظروف المخزية وتأبيدها. كما أن كرامة المواطن يجب أن تبقى دائما فوق كل اعتبار، كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية في هذا الشأن. إن الأمر يتعلق هنا بتقدير الأشياء حق قدرها، فالمسألة مرتبطة بالأجيال، فالذي يأكل من ثمار الشجرة اليوم عليه أن يعلم بأن تلك الشجرة قد تم غرسها من قبل الآخرين منذ سنين، وهذا هو معنى " غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون". وإذن فالتفكير يجب أن يتم بهذه الكيفية التي تستحضر دائما مستقبل الأجيال القادمة.

***س: ما رأيك في باقي المرشحين الآخرين على صعيد الإقليم؟***

ج: ليس بمقدوري الآن القيام بتقييم لهؤلاء المرشحين، فكل واحد منهم ينبغي أن يتحمل مسؤوليته. كل ما يهمني الآن هو حرصي على العمل والاجتهاد، من جهتي، في تقديم إضافات نوعية لتنمية هذه المنطقة التي تسكن قلبي وجوارحي. وربما التقييم الحقيقي يجب أن يصدر عن الرأي العام المحلي، فهو أجدر بإصدار أحكامه على من يريد تمثيله من هؤلاء المرشحين، ولعله وحده من يمتلك الآن كامل الصلاحية في ذلك.

***س: كلمة أخيرة***

أرغب، في الأخير، أن أوجه ندائي إلى أبناء منطقتي العزيزة: أتمنى صادقا أن تشكل الاستحقاقات القادمة قطيعة فعلية مع من ثبت أنهم لا يمثلون سوى أنفسهم، فكفانا من الوجوه القديمة وعناوينها المهترئة، فقد أثبتت التجارب السابقة أن همومكم تأتي في آخر النقاط المدونة في أجندة أعمالهم، حتى أنهم عبثوا بمصالحكم كثيرا وعطلوا تنمية منطقتكم طويلا. لذلك عليكم أن تحرصوا اليوم على تلقينهم درسا لن ينساه لكم التاريخ، هذا الدرس المتمثل في التصويت العقابي لكل هؤلاء الأميين، ومنح الفرصة للأطر الشابة التي يحذوها الحماس في العمل، والقدرة على هذا العمل بالكفاءة والنزاهة والمؤهلات التي تتطلبها الظروف الراهنة.

## حوار مع ذ. إسماعيل الهيلالي: مرشح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

# علينا أن نكون واعين في اختياراتنا الانتخابية ونقطع مع منطق العشيرة والقبيلة والعائلة

■حاوره : السكناوي الغلبزوري

***س: بداية، هل تفضلتم بتقديم نبذة مختصرة عن مساركم الدراسي والمهني والنضالي؟***

ج: أنا من مواليد دوار إصوفين بأيث بوعياش، بداية دراستي كانت بالمسيد، ثم التحقت بالمدرسة العصرية وحصلت على الشهادة الإعدادية، ونظرا للحاجة فقد هاجرت إلى هولندا وبلجيكا ومكثت بهما مدة عام، وبعدها رجعت إلى المغرب لألتحق بمدرسة تكوين المعلمين سنة 1968/1969بالقنيطرة، ثم عينت معلما بالراشيدية لمدة 5سنوات، بعدها انتقلت إلى تيفلت، وفي سنة 1975شاركت في امتحان الباكلوريا بمكناس وانتقلت إلى إمزورن كمعلم وفي نفس الوقت كنت أتابع دراستي في كلية الحقوقية بأكدال - الرباط.

في هذه الأثناء حاولت أن أسوي وضعيتي داخل سلك التعليم غير أنه لم أتمكن من ذلك، وعليه قدمت استقالتي سنة 1980خاصة بعد إضرابات 1979، التحقت بعدها وفي إطار التدريب بهيئة المحاماة بالقنيطرة لمدة ثلاثة سنوات، وبإيعاز من الأصدقاء والعائلة فتحت سنة 1984بالحسيمة مكتبا للمحاماة، وكنت لحظتها مثقلا بالديون فاضطررت لأن أشتغل مع زميل لي في إطار ما يعرف بالمساكنة.

أما المسار النضالي فقد انخرطت في الحزب سنة 1976و الآن أشغل مهام الكاتب الإقليمي للحزب وعضو مجلسه الوطني، كما كنت منخرطا في النقابة الوطنية للتعليم أثناء اشتغالي بقطاع التعليم.

***س: من المقرر مشاركتكم في الانتخابات التشريعية القادمة كمرشح عن حزب الاتحاد الاشتراكي، فما الداعي إلى خوض غمار هذه التجربة من جديد؟***

الداعي إلى خوض هذه التجربة من جديد، هو أني اعتبر نفسي مظلوما من طرف الحزب الذي أنتمي إليه، فأنا شاركت في انتخابات 1993وكان لأول مرة يفوز فيها حزب الاتحاد الاشتراكي بمقعد برلماني على مستوى الإقليم، شاركت سنة 1997ولم أوفق ولكن طعنت في نتائج الاقتراع التي ألغيت فيما بعد من طرف المجلس الدستوري، ولكن الحزب وفي إطار الكتلة رفض إعادة ترشيحي في الانتخابات الجزئية. الداعي الثاني هو أني كنت سأشارك سنة 2002غير أنه لم أمنح التزكية، بل منحت لشخص قادم من خارج الإقليم. إذن فمشاركتي هذه المرة هي نوع من إعادة الاعتبار لشخصي حيث حصل إجماع من طرف إخواني على أن أترشح للمساهمة في المؤسسة التشريعية، خاصة وأنا أعتبر نفسي - بحكم مهنتي - التي تتوافق مع اختصاصات مجلس النواب، وبحكم التجربة البرلمانية السابقة، أني قادر على المساهمة بفعالية في هذه المؤسسة. بالإضافة إلى هذا كله، فأنا أعتبر نفسي مناضلا ومواطنا يجب عليه أن يكون فاعلا في كل ما من شأنه أن يخدم المنطقة.

***س: هل ثمة برنامج محدد سوف تتعاقدون من خلاله مع ساكنة الإقليم؟***

ج:طبعا هناك برنامج وطني عام، غير أنه هنالك أيضا البرنامج الجهوي والإقليمي، ولكن أريد أن أشير أن تنفيذ البرامج رهين بفوز الحزب ومشاركته في الحكومة، لأن البرلمان هو فقط مؤسسة تشريعية ومكلف بمراقبة عمل الحكومة، أما الفائز الذي لن يكون حزبه من المشاركين في الحكومة، فيكون هناك فقط إسماع صوت الإقليم وطرح مشاكله.

كما أود أن أشير إلى أنه في الوقت الحاضر يستحيل على أي حزب تطبيق برنامجه الخاص فقط لأن نمط الاقتراع لا يعطينا أغلبية مطلقة، إذن سوف يستمر تطبيق البرامج في إطار التحالفات، أي تطبيق الحد الأدنى من هذه البرامج.

***س: ولكن هل هناك على الأقل مقترحات في اتجاه تضمين البرنامج الوطني للحزب عناصر لبرنامج إقليمي؟***

طبعا هناك مقترحات، فالبرنامج الوطني تمت صياغته على أساس ما اقترحته اللجن الإقليمية والجهوية، فهناك إذن جملة من المحاور العريضة التي نعتبرها عناوين لبرنامج إقليمي وجهوي، من قبيل نظام الجهوية ذاته وكيفية ضمان الاندماج الأمثل للإقليم في هذا النظام.

***س: الداعي إلى طرح هذا السؤال، هو أنه نلاحظ أن اغلب المرشحين يقومون خلال الحملات الانتخابية بتقديم البرنامج العام من غير التركيز على البعد الإقليمي أو الجهوي على الأقل، ألم يحن الوقت بعد للحديث عن برامج محلية تتسم بالدقة المطلوبة؟***

ج: من خلال تجربتي المتواضعة، ارى أنه لأول مرة تقوم بعض الأحزاب بوضع برامج محددة و دقيقة مبنية على معطيات صحيحة، آخذة بعين الاعتبار كل التساؤلات التي يمكن أن يطرحها المواطنون والمحاسبة التي سوف تكون بعد انقضاء مدة المسؤولية، أما في الماضي فكانت هناك فقط شعارات عريضة، وإذا كانت هذه الأحزاب تقوم بعرض البرنامج العام، فإن هذا لا يعني غياب برامج إقليمية وجهوية تراعي خصوصية كل منطقة على حدة.

***س: اعتبرتم ترشيحكم إعادة الاعتبار، ولكن هناك من يعيب عليكم هذا التشبث برئاسة اللائحة رغم انه لم يحالفكم الحظ في تجربة سابقة؟***

ج: بالعكس، ليس هناك أي تشبث برئاسة اللائحة، فلم ينافسني أحد من الإقليم، فأثناء اجتماع الكتابات الإقليمية والكتابة الجهوية برئاسة المكتب السياسي، كان الاسم الوحيد الذي اقترح هو عبد ربه، إذن ليس هناك تشبث، ولكن صراحة أنا ضد منح التزكية لشخص غير منتمي للحزب ولا إلى تاريخه وامتداده.

***س: بالنسبة لعدم فوزكم في التجربة الماضية، هل هو راجع إلى التزوير أم أن الأمر مرتبط بتصويت عقابي على تجربتكم البرلمانية التي يعتبرها البعض سلبية للغاية؟***

ج: لا أعتقد ذلك، فلو اطلعت على المحاضر لاستبعدت هذه المعادلة.

***س: (مقاطعا) هذا نقل لما يروج في الشارع...***

ج: لو كان هناك تصويت عقابي لما صدر حكم المجلس الدستوري بإلغاء نتائج الانتخابات، كما أوضح أن الفرق بيني و بين المرشح الفائز لم يتجاوز 200صوت، فكلنا يعرف أن جميع الانتخابات لم تمر في ظروف نزيهة. حيث كانت الإدارة على الأقل تدفع ببعض أشخاصها للترشح داخل منطقة معينة للحيلولة دون فوز المرشح الذي لا ترغب فيه، وهي الطريقة التي تضمن بها أشخاصا لصالحها وبطريقة حالة ديمقراطية على الأقل في الظاهر، وإذا كانت الإدارة ترى بأن هذه الطريقة لن تؤتي أكلها فهي تقوم بتغيير النتائج بوسائلها الخاصة أي التزوير.

***س: هل يمكن اعتبار فوزكم في هذه الانتخابات أو عدمه هو مؤشر حقيقي عن الوضعية التنظيمية للحزب وموقعه بالمنطقة؟ بمعنى آخر أنه قديما حين كنتم في المعارضة تعتبرون عدم فوز مناضليكم هو نتيجة التزوير الذي يلحق بالعملية الانتخابية، ولكن اليوم حزبكم يوجد في الحكومة وسيشرف على العملية، أي أن عنصر التزوير سينتفي على الأقل من مبرراتكم في حالة الفشل؟***

ج: كيفما كانت النتيجة فلا يمكن أن نعتبر ذلك راجع إلى الحزب كلية، فنحن لزلنا لا نتوفر على مجتمع سياسي يكون التصويت فيه مبنيا على البرنامج السياسي للحزب، فمحددات التصويت لازالت تتراوح بين التصويت على الشخص – من خلال سلوكه وعلاقته بالناس وبالمنطقة– وبين التصويت على الحزب و برنامجه الاقتصادي والاجتماعي.

فهذا هو واقع ثقافتنا السياسية سواء قبلنا أو كرهنا، غير أنه يجب أن يعمل الجميع على تحديث هذه الثقافة وتطويرها في اتجاه امتلاك المواطن لثقافة سياسية جديدة، يكون فيها التعاقد بين المواطن والبرلماني على أساس البرامج وليس شيئا أخر.

***س: سؤال يتعلق بطريقة منح التزكية للمرشحين، حيث غالبية الأحزاب تمنح التزكية للمناضلين القدامى الشيء الذي يحول ربما دون تجديد النخب البرلمانية؟***

ج: لا. كل ما هنالك هو أن المرشح يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط، فإذا كان الحزب أثناء المعارضة يرفع شعار "لاتهمنا المقاعد" فاليوم بكل صراحة تهمه المقاعد، وعليه، فأي مرشح للبرلمان أو المجالس الجماعية يجب أن تتوفر فيه على الأقل مجموعة من الشروط الضرورية منها: حظوظ النجاح والامتداد في الدائر ة الانتخابية وحتى شيئا من الإمكانيات المالية.

فاليوم يستحيل على المناضل الحزبي أن يقوم بحملة انتخابية بشساعة الإقليم، ويجري الاتصالات الكافية لذلك، فمنح التزكية للشباب أو غيرهم ليس هو المحدد بل تبقى إمكانية الفوز هي المتحكمة في ذلك. فالحزب منح التزكية لبعض الفعاليات التي التحقت حديثا بالحزب.

***س: هناك نوع من العتاب الذي تشتركون فيه مع بقية الأحزاب الديمقراطية بالمنطقة، وهو المتعلق بتعاطيكم كاحزاب مع كارثة الزلزال؟***

ج: طيب، هذا مهم جدا، وهنا أرجو من السكان أن يقارنوا مع ما حدث أثناء زلزال 1994سواء بالخارج أو الداخل، ويقارنوا أيضا الصدى الذي كان لهذه الهزة – رغم بساطتها النسبية– في وسائل الإعلام، الكل يتذكر ما حدث عندما كنا في البرلمان سواء في البرلمان أو في الصحف أو من خلال تحرك المناضلين وتقارنوا كل هذا مع زلزال 2004بالنسبة لمن كان يتولى في الشأن المحلي و البرلماني بالإقليم.

أما فيما يتعلق بتواجد الحزب أثناء زلزال 2004فأريد أن أوضح أن مناضلي الحزب كغيرهم من المواطنين كانوا متواجدين في الميدان من أجل الإغاثة وتقديم المساعدة للمتضررين، طبعا من دون رفع يافطة الحزب أو أي انتماء أخر كما فعل الكثيرون، فكل ما تحكم فينا هو العمل الإنساني لا غير.

أما عملية إعادة الإعمار فرأي الحزب كان فيها واضحا، واعتبر بأنه يجب أن تسند إلى المؤسسات المنتخبة، فهي الوحيدة المؤهلة قانونيا وسياسيا لهذه المهمة، غير أن إرادة الدولة اقتضت غير ذلك فأسندت المهمة إلى الفريق المدني، فأمام هذا الواقع لم يكن أمام الأحزاب ما تعمل، من غير المراقبة والمواكبة وإصدار البيانات.

***س: لماذا لم تشكلوا كاحزاب آليات ضغط معينة، خاصة وانكم ذكرتم بان حزبكم مثلا يتوفر على امتداد جمعوي وجماهيري؟***

ج: شكلنا اللجنة الدائمة وعبرنا عن رأينا آنذاك للسيد الوالي، وحصل لقاء بينه وبين الأحزاب السياسية والنقابات بالمنطقة، وأبلغناه تصورنا للعملية المتعلقة بإعادة الاعمار ولكافة خطوطها العريضة، وأنجز تقرير في الموضوع لكن بقي ذلك مجرد رأي استشاري فقط، حيث اقتضى رأي الجهات الرسمية -كما ذكرت- إسناد المهمة إلى الفريق المدني، وشخصيا أرى بأن الفريق المدني قام بواجبه على أحسن ما يرام، خاصة إذا استحضرنا الإمكانيات والظروف التي تولى فيها هذه المهام.

***س: بغض النظر عن النتائج، فهناك من يرى أن إسناد عملية إعادة الاعمار إلى الفريق المدني فيه نوع من تغيب مؤسسات الدولة؟***

ج: نعم، فنحن كما قلت لكم كنا من المبادرين إلى استنكار الطريقة التي أسندت بها عملية إعادة الاعمار إلى الفريق المدني، وأصدرنا بيانا نعتبر من خلاله أن المؤسسات المنتخبة هي الوحيدة المخول لها القيام بهذه العملية، على أساس موقعها القانوني و المؤسساتي في الدولة، غير أن الدولة ارتأت غير ذلك. فما كان منا إلا أن تمنينا لهذا الفريق التوفيق.

***س: اليوم هناك من يرى أن الريف يعيش على إيقاع العديد من التحولات الكبرى أو هي في طريقها لأن تصبح كذلك، فأي موقع للفاعل الحزبي في هذه التحولات وهل هو حاضر فيها بالفعل ؟***

ج: سيأتي الوقت الذي سيذكر فيه التاريخ أن الاتحاد الاشتراكي عندما قبل سنة 1998المشاركة في الحكومة برئاسة الأخ عبد الرحمان، كان من منطلق الواجب الوطني، وأنقذ المغرب بالفعل من السكتة القلبية التي تحدث عنها الحسن الثاني رحمه الله، سيتذكر الجميع أن هذه الأوراش انطلقت في جميع أنحاء المغرب، فقط بالحسيمة جاءت متزامنة مع الزلزال. فهذه الأوراش يعود فيها الفضل إلى حكومة التناوب.

فالحزب وكل الإخوان المشاركين آنذاك في الحكومة، وجدوا العديد من مؤسسات الدولة والصناديق المالية تعرضت للنهب والسرقة، فكان مطروح عليهم وأمام الانتظارات الكبرى للشعب المغربي، إما أن يقوم باقتراض الأموال من البنوك الدولية وفتح الأوراش حتى يشعر المواطن بنوع من التغيير، أو أن يقوموا بدعم هذه المؤسسات وإرجاء فتح الأوراش إلى المستقبل، فكان رأي الحكومة بتنسيق مع الخبراء في هذا المجال هو دعم هذه المؤسسات و تخفيض الديون الخارجية التي كانت تكلف ميزانية الدولة ..33%

فعن طريق دعم هذه المؤسسات تمكن المغرب من تثبيت موقعه لدى المؤسسات المالية الدولية وكسب ثقة الأسواق المالية، الشيء الذي مكن الدولة فيما بعد من فتح مجموعة من الأوراش في مختلف مناطق المغرب، فمشاركة الاتحاد الاشتراكي هي التي ساهمت فعلا في فتح هذه الأوراش، والحزب لا زال مستمرا في نهج الإصلاحات الكبرى في البلد عن طريق مشاركته في الحكومة إلى جانب حلفائه بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى هذه التجربة.

***س: يعني تقولون أن هذه الأوراش المفتوحة بالريف هي من جملة الأوراش المفتوحة في كافة أنحاء المغرب، والفضل يرجع فيها لحزبكم؟***

ج: لا شك في ذلك، فكل المناطق المغربية تقريبا عرفت انطلاق أوراش تنموية كبرى، كل ما هنالك أن هذه الأوراش تصل كذلك بعض المناطق المهمة عوض ما كان سائدا في السابق حيث كانت متمركزة فقط في محور البيضاء /القنطرة/ فاس، فالمغرب أصبح يهتم بالأطراف عوض المركز فقط . أضف إلى هذا كله أن تنمية المنطقة الشمالية أصبح معطى بفرض نفسه بإلحاح، ففي إطار الاتفاقيات الأرو - متوسطية والعولمة أصبح مفروضا على المغرب أن يهتم بتنمية الشمال، خاصة وأن العديد من الملفات المتعلقة بالمخدرات والهجرة السرية رهينة بهذه التنمية.

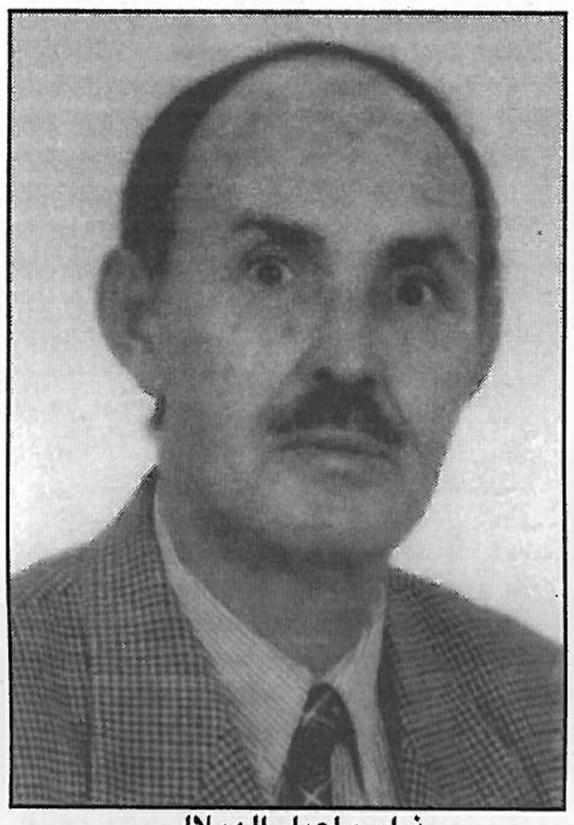
***س: في خضم هذه التحولات اثيرت بالمنطقة العديد من المواضيع من قبيل الحكم الذاتي، المصالحة مع الريف وغيرها من المواضيع، فانتم من موقعكم الحزبي كيف تنظرون إلى مثل هذه النقاشات ومدى مساهمتكم فيها؟***

المصالحة مع الريف يجب أن تتم في إطار ما يسمى بجبر الضرر الجماعي، وهو رأينا الشخصي والحزبي حتى عندما كنا في ما عرف باللجنة الدائمة أو إعلان الريف، فنحن نعتبر أن الريف تعرض للتهميش والإقصاء بالشكل الذي جعل الضرر كان من نصيب ساكنة المنطقة كلها، فسكان الريف كلهم تضرروا، فإلى حدود السنوات الأخيرة كان الريف ميدانا لكل أنواع القمع والقهر، وعليه أعتبر شخصيا أن المغرب مدين للريف، ومن أجل تسديد هذا الدين يجب فتح أوراش التنمية وليس منح التعويضات للأفراد فقط.

أما بالنسبة للحكم الذاتي، فوجهة نظري الشخصية هي أنه في الوقت الحاضر عندنا قضايا أخرى من غير هذا الموضوع: أولويات تتعلق بالتنمية الاجتماعية والديمقراطية، فنحن ليس لدينا بعد دولة الحق والقانون والديمقراطية، وحين تحقيق هذه الأولويات المتعلقة ببناء المغرب اقتصاديا وديمقراطيا، وعندما يتحقق ذلك سنطرح نقاش الحكم الذاتي. أما طرح هذا النقاش حاليا فهو في نظري مجرد مزايدات.

***س: على ذكر التنمية بالإقليم، ماهي في نظركم القطاعات التي يمكن أن تشكل قاطرة أساسية لهذه التنمية؟***

ج:بالنسبة لنا نعتبر أن إقليم الحسيمة يتوفر على العديد من القطاعات الحيوية التي يمكن أن تشكل قاطرة للتنمية المحلية، فالمنطقة كما يعرف الجميع تتوفر على مؤهلات في القطاع السياحي وكذا الصناعة التحويلية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، ولكن قبل هذا وذاك يجب أن يندمج الإقليم في محيطه الجهوي والإقليمي والدولي، فبدون فك العزلة لا يمكن أن نتحدث عن التنمية، فيجب فتح الطرق التي من شأنها فك العزلة عن المنطقة بمفهومها الصحيح وليس ما نراه الآن من طرقات، خاصة وأنه لم يعد هناك اليوم أي مبرر للحديث عن وعورة التضاريس أو شيء من هذا القبيل، فالطرق، السياحة، الصيد البحري وتجديد أسطوله قطاعات من شأن الاهتمام بها إعطاء انطلاق حقيقية للتنمية بهذه الجهة.



ذ.إسماعيل الهيلالي

***س: مبرر هذا السؤال أن الكل يجمع على أن هذه القطاعات هي قاطرة التنمية بالمنطقة، غير أنه يلاحظ غياب ترجمة حقيقية لهذه الشعارات لدى المنتخبين بالخصوص؟***

ج: أعتقد أن السلطات العليا في البلد والحكومة يراهنان على انتخابات 2007في أن تمر نزيهة وشفافة، ولا أعتقد أن السلطات سوف تكرر ما وقع سنة 2002، ولعل التأكيد على ذلك كان واضحا من خلال الخطاب الملكي الأخير، فاليوم هناك تأكيد على أن يكون الوزير الأول من الأغلبية، غير أنه كذلك نحن كمواطنين يجب أن نكون واعين في اختياراتنا أثناء الانتخابات، فيجب وضع القطيعة مع منطق العشيرة أو القبيلة أو العائلة، يجب أن نختار من يستطيع تحمل المسؤولية ويكون أهلا لها، يجب أن نختار النخبة التي تستطيع إدارة الشأن المحلي والبرلماني باقتدار، فأي تنمية يخطط لها مجلس جل أعضائه أميون!!! فعلى الأقل يجب توفر حد أدنى من المستوى الثقافي، فتجربتي المتواضعة في البرلمان بينت لي أن البرلماني الذي هو عازم عن العمل الحقيقي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط حتى يتمكن من إسماع صوت الإقليم والدفاع عن قضايا التنمية. وأن البرلمان ليس موقعا لتوفير الحصانة يكون الطريق إليها هو المال الحرام.

***س: على ذكر المال الحرام في الانتخابات، هناك من يرى انه هناك علاقة وطيدة بين هذا المال والمخدرات، الحسيمة تتوفر على أكبر منطقة منتجة لهذه المخدرات، ففي نظرك أي موقع لتجار المخدرات في هذه الانتخابات بمعنى هل هم حاضرون بالفعل؟***

ج: شخصيا أعتقد أن التعاون بين المال والفكر أو السياسة أمر ضروري، ولكن ليس مال المخدرات، فلا يعقل أن يلج المؤسسة التشريعية أشخاص هم في وضعية غير قانونية وتتنافى مع الأخلاق السياسية، ففي نظري من يتاجر في المخدرات ليس من مصلحته ولوج ميدان الانتخابات التي تتطلب أول ما تتطلب أن يكون الشخص نظيفا وبعيدا عن الشبهات، وأعتقد أن المرشح الذي يقبل بدعم أباطرة المخدرات لن يكون إلا واحدا منهم وهم كذلك مفسدون.

***س: ولكن هناك من يرى أنه حتى وإن لم يتقدم هؤلاء إلى الانتخابات فوراء كل مرشح واحد أو بعض من هؤلاء التجار؟***

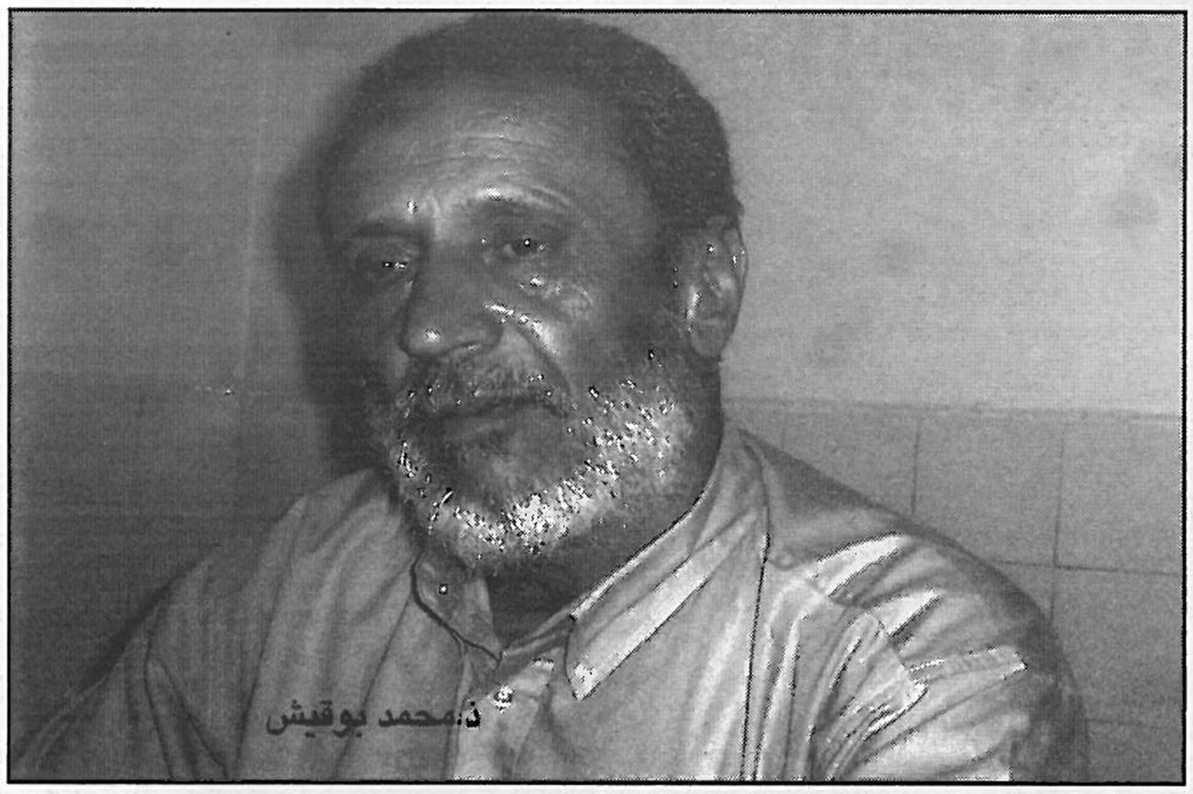
ج: على أية حال لا يمكن أن نعمم، غير أن الأحزاب السياسية في نظري يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة في منحها تزكيات لأشخاص مشبوهين في الاتجار بالمخدرات، بل ويجب عليها أن تنأى بنفسها عن قبول الدعم الذي يقدمونه لها، فمحاربة الفساد هي مسؤولية الجميع وإذا كنا نعول على الحكومة في هذا الاتجاه فإنه يجب أن نكون مبادرين. وشخصيا أصفق للفكرة التي نادى بها الإخوان في المجتمع المدني بالناظور والمتعلقة بوضع لائحة بأسماء المشبوهين في الاتجار بالمخدرات، وإرسالها إلى وزارة الداخلية والأحزاب لمنعهم من الترشح للانتخابات التشريعية القادمة..

## استجواب مع ذ. محمد بوقيش مرشح مستقل

# أنا لا أتخوف من ذوي المال والنفوذ لأني أؤمن أن الريف لازال فيه أناس شرفاء

ذ.محمد بوقيش، من مواليد دوار "بوهم" بجماعة آيث قمرة سنة 1950، درس بمدرسة علي بن حسون الابتدائية، ثم استكمل دراسته الإعدادية و الثانوية بثانوية البادسي. اشتغل بقطاع الصحة بنوعيه الخاص و العمومي، إذ كانت البداية في مستوصف ببني عبد الله، ثم بمصالح صندوق الضمان الاجتماعي لينتهي بمندوبية الصحة...و في سنة 1997سيخوض غمار الانتخابات، ، لينتخب رئيسا لجماعة آيث قمرة؛ وفي استحقاقات 2003 انتخب من جديد مستشارا بنفس الجماعة، وكذلك عضوا في المجلس الإقليمي.

■حاوره : رشدي المرابط




***سؤال: ما هي دواعي ترشحكم في الانتخابات البرلمانية المقبلة؟***

جواب: الدافع الأساسي انطلق، في البداية، من الفكرة التي جاءتني من بعض الإخوان، الذين الحوا علي لقبول فكرة الترشيح، وبعد مدة اتخذت قرار الترشح بعد تشاور موسع مع العديد من الإخوان الذين كان ردهم إيجابيا جدا ومشجعا، مرتكزين في هذا على نجاحي في تجاربي الخاصة، والمميزة في تسيير الشأن العام على المستوى المحلي ?على حد تعبيرهم- وقد يحالفني الحظ أيضا في هاته التجربة على مستوى البرلمان. فأنا أعتبر أنني أمتلك الأهلية الكافية للاشتغال في البرلمان، حيث أن متطلبات العمل البرلماني متوافرة لدي، من تكوين قانوني وتجربة إدارية مما يسمح لي أن أكون وأشتغل بكفاءة كبيرة في كل لجان البرلمان الست، على مستوى مراقبة العمل الحكومي سواء بواسطة الأسئلة الشفوية أو الكتابية وكذلك معرفتي بمجموعة من القطاعات، بحيث سبق أن تدربت بوزارة الداخلية بمديرية الجماعات المحلية، وقضيت تدريبا بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وتدريبا بمصلحة الصفقات بوزارة الصحة العمومية. كما قضيت سنوات عديدة في مجال التسيير الإداري بإدارة الصحة العمومية. عموما الدافع ينحصر في أن التجربة والتكوين والمسار جعلوني أتفاءل وأقول أنني سأبلي بلاء حسنا لو ترشحت و انتخبت.

***سؤال: لماذا الترشح بصفة اللامنتمي، رغم انكم تنتمون للاتحاد الاشتراكي الذي لازلتم عضوا به؟***

جواب: أولا أنا لم أجدد انخراطي بالاتحاد الاشتراكي هذه السنة، لسبب بسيط جدا، إذ لما كنت مشاركا في المؤتمر الوطني السابع للحزب، رأيت أشياء لم ترق لي أبدا، فمثلا أمين المال عرض على المؤتمرين الحساب الإداري دون إعطاء نسخة لكل مناضل حتى يطلع عليها ويتمكن من مناقشة دقيقة للصرف المالي أو لميزانية الحزب، فكيف يستقيم أن نطلب من الدولة، بجميع مؤسساتها المنتخبة وغير المنتخبة، بممارسة الشفافية والوضوح ونقوم بعكس ذلك من داخل المؤسسات التي نطالب منها بذات المطلب؟ ومن تجربتي داخل الجماعة كنت أسلم شخصيا نسخة من الحساب لكل أعضاء المجلس سواء كان في المعارضة أو في الأغلبية، فإذا بنا في حزب تقدمي نتفاجأ بأشياء لا ترقى أبدا إلى أدنى حد من مستوى الشعارات....

***سؤال: (مقاطعا) لكن الم يكن من الأجدر أن تنضموا إلى حزب آخر أكثر انفتاحا وديمقراطية بدل اللامنتمي التي تعبر عن نوع من فقدان الثقة في الأحزاب ككل؟***

جواب: أنا لا أقول أنني فقدت الثقة في أحزابنا، بل أتمنى صادقا ومخلصا أن يتطور العمل الحزبي، خاصة عندما نلاحظ أن الإدارة تقدمت بالمقارنة مع الممارسة الحزبية. أما بالنسبة لي فالترشح بصفة اللامنتمي اختيار شخصي، والترشح باسم الاتحاد الاشتراكي لن أقدم عليه. وعلى أية حال، الترشح بصفة اللامنتمي اختيار سياسي أولا، وثانيا أعتبره رسالة سياسية لحزب سياسي على أساس تحفيز الحزبيين على التفكير في اللامركزية، إذ لا يجوز أن نطالب الإدارة باللامركزية ولا نلزم أنفسنا بها. وكمثال على ذلك، عندما نجد كاتب فرع حزب معين من المغضوب عليهم، لا تصله أبسط المذكرات الداخلية ولا يطلع عليها بالإضافة إلى أن النجاح السياسي للبلاد يأتي بالنجاح السياسي للأحزاب، وحتى اعتقادنا بأن هناك أحزابا قوية هو اعتقاد خاطئ فهي تظهر كذلك فقط على المستوى الصوري، بل حتى سمعتها نضجت وكبرت على حساب الآخرين من المناضلين والجرحى والشهداء والمطرودين والمسجونين. لكن، مع الأسف، حتى عندما يتعرض المناضلون لبعض التعسفات أو الضغوطات لا يلجأ الحزب إلى الدفاع عن مناضليه عبر نهج المساطر الإدارية والطعون القضائية حتى تكون هناك مؤسسات كل واحدة تقول كلمتها في مشكل ما لكي نتقدم إلى الأمام.

***سؤال: من المعروف عنكم أنكم تصطدمون كثيرا مع السلطة، لماذا بالضبط وكيف ذلك؟***

جواب: هذا ما يقال، لكني أعتبر أنني لم أصطدم مع أي أحد منذ ممارستي لمهامي السياسية ولاسيما تسيير الشأن العام المحلي والإقليمي، والصدامات كانت في إطار صراع مؤسساتي ولم تكن شخصية أبدا. فأنا كنت أدافع عن المؤسسة التي أرأسها في إطار القوانين الجاري بها العمل، و لا أريد أن أكون طعما سهلا على المضغ وفعل ما يريدون، وكنت أقف وقفة المسؤول الجماعي الذي من واجبه أن يدافع عن جماعته في إطار القانون الجاري به العمل. وغالبا ما كان الأمر يكون صراعا مؤسساتيا من الدرجة الأولى، كان يمكن أحيانا أن يكون نموذجا يحتذى به في الفصل بين السلطات.

***سؤال: من الرائج أن الجماعات المحلية هشة وغير مؤسسة، انطلاقا من العمل في المؤسسة التشريعية، هل يمكن المساهمة في الرفع من مستوى أداء هذه الجماعات؟***

جواب: أولا حسب تجربتي فإن الجماعات المحلية مؤسسات لها أهمية خاصة، لأن المواطن هو الذي ينتخب المجلس والمجلس هو الذي ينتخب الرئيس الذي هو في نفس الآن، رئيس الإدارة الجماعية. فيما يخص الهشاشة، أنا لا أقول أن الجماعات المحلية هشة وإنما هناك بعض الثغرات، فمثلا لدينا العديد من المسؤولين الجماعيين يطرحون مشكل الوصاية، لكن أنا في اعتقادي أن الوصاية لو كانت مؤسسة، فهي إيجابية لأنه ما معنى الوصاية؟ إنها التغطية على بعض الثغرات الناتجة عن التسيير الناقص لبعض المجالس القليلة الخبرة في تسيير الشأن العام، حتى لا تضيع مصالح البلاد والعباد، ولو استعملت بشكلها الصحيح فهي إيجابية. وهي وسيلة لتقويم العمل الجماعي، ربما في الواقع بعض الرؤساء في الجماعات يتضايقون من هذه الوصاية لكن أنا على العكس، ربما لأن تجربتي الإدارية علمتني أن أحتاط وأدقق كثيرا في ممارسة مهامي في الجماعة مثل تنفيذ الصفقات. ولو سلمنا بهشاشة في الجماعات المحلية فهي تكمن في الموارد، المردودية وجودة الأداء والكفاءة، لماذا؟ لأنه كما تعرفون في سنة 1991-1990 كانت هناك احتجاجات قوية وضاغطة من الطلبة والمعطلين والعاطلين عن العمل، وكان الحل الذي وجدته الحكومة آنذاك هو إدماجهم في الجماعات المحلية، لكن مع الأسف، دون تكوينهم قبل الالتحاق بالجماعات، فلو توافرت لها، ولو بعض الأطر التقنية والإدارية على قلتها، لكان أداؤها أفضل بكثير مما هي عليه الآن فضعف الموارد البشرية والمالية والتكوين المتدني، أنتج لنا هشاشة الجماعات المحلية ولو أردنا بالفعل أن تتقدم هذه الجماعات فيجب إعادة التفكير في النظام الضريبي مثلا، إذ لماذا لا يمكن لها ?الجماعات- أن ترفع من قيمة الضرائب المحصلة والمنح الممنوحة لها من طرف الدولة؟. أما من جانب آخر، فعلى مستوى البرلمان يجب إعادة النظر في قانون مالية الجماعات، وثانيا يجب على البرلمانيين أن يبقوا على اتصال برؤساء الجماعات حتى يتعاونوا على خدمة الشأن العام والوطن. فيما يخص الجماعة كمؤسسة في الفعل الجماعي، أرى أنه يجب أيضا إعادة النظر في التقطيع الجماعي لأنه ثمة جماعات لا يمكن لها أن توفر من مداخلها الخصوصية، ما يكفيها من أجل تسيير الشأن العام المحلي، فهي كوحدة ترابية أداة مهمة في الدولة ولها أهميتها القصوى والأساسية في جل التعاملات للأفراد من المسائل الصغيرة إلى الكبيرة، لذا من اللازم التفكير بجدية في تأهيلها ودعمها.

***سؤال: (مقاطعا) لكن هل توجد علاقة بين تجربة تسيير الشان العام المحلي انطلاقا من الجماعات المحلية وما بين تسيير الشان العام الوطني انطلاقا من البرلمان؟***

جواب: أجل إلا أنها علاقة غير مباشرة، فالبرلمان مؤسسة تشريعية والجماعة من المؤسسات التي تتكلف بالتنفيذ، وفي الأصل على مستوى فصل السلطات، الجماعة مؤسسة إدارية تنفيذية و البرلمان مؤسسة تشريعية تنتج القوانين، لكن هذا لا ينفي العلاقة بينهما فعندما نقول مثلا أن قانون مالية الجماعات يجب أن تعيد الدولة النظر فيه، فإننا نتحدث هنا عن مسؤولية البرلمان طبعا، على مستوى مراجعته.

***سؤال: من بين المسائل السلبية المتداولة حول شخصكم، أنكم تعمدون إلى التطبيق الصارم للقانون والحرفي خاصة أمام الأفراد-الناخبين، بما لا يتناسب أولا مع صفتكم كمنتخب عليه أن يبدي سياسيا نوعا من الليونة، وثانيا بما لا يتماشى مع فكرة أن القانون عليه أن يكون لينا أثناء تطبيقه، كيف ترون المسالة؟***

جواب: الكل له الحرية في قول ما يشاء، لكن أنا لم أكن متشددا في تطبيق القانون، وأنا أيضا أعرف أيضا أن من خصائص القاعدة القانونية الليونة، لكن لن أدوس على القانون من أجل تحقيق غرض أرى أنه شخصي، حتى تتم إعادة انتخابي، فهذا ليس من شيمي، لكن أعمل دائما في احترام – كما أعتقد- للمنظومة القانونية القائمة، ثانيا، القانون خلق ليطبق وأثناء تطبيقه نكتشف عيوبه، وبالتالي يمكننا إعادة العملية التشريعية وتقويم المعيب خلال ذلك، هذا ما أراه من منظوري الخاص.

***سؤال: كيف تقيمون أداء برلمانيي الريف السابقين؟ وهل تعتقدون أنه بإمكان دائرة الحسيمة والريف بصفة عامة هذه المرة، إنتاج نخبة من البرلمانيين جديرة بتمثيل الناخبين؟***

جواب: لو حاولنا تقييم عمل هؤلاء انطلاقا من التجربة، فسنجد في اعتقادي أنهم السبب في تيئيس المواطن، فقد أهملوا التواصل تماما مع الناخبين، ولم يقوموا حتى بفتح مكتب للتواصل مع المواطنين، وبالتالي فمنذ البداية سجلنا اختلال عملهم التشريعي وذلك قبل أن يبدأ ربما. فعندما نتحدث عن التهميش مثلا فقد ساهموا فيه أيضا وبشكل كبير، بعدم طرحهم لقضايا الريف في المجلس النيابي، وبالتالي أقول أن تمثيليتهم كانت ضعيفة ما عدا بعض الحالات الاستثنائية أحيانا، أولا لأن مهمة التشريع تتطلب تكوينا معمقا وتفكيرا قانونيا محضا في أحايين أخرى، فهناك أشخاص لهم تكوين قانوني ولهم دبلومات عليا ومع ذلك يصعب عليهم العمل التشريعي ولم يتعلموا أن يفكروا بشكل قانوني، فكيف بمن ليس له أدنى تكوين أو دراية مثل هؤلاء؟ إذن فاقد الشيء لا يعطيه، ولا أعتقد أنه يمكنني أن أحكم على عمل الآخرين وأن أجزم في إمكانية أن ينتج الريف تمثيليته المناسبة والمشرفة، إلا أنني أعتقد أنني ساكون في مستوى الثقة التي وضعها في الناخبون لو نجحت في الانتخابات، كما كانت تجربتي الجماعية والمجلس الإقليمي نقية ومتميزة، وأعتقد أن العديد من الإخوان يعرفون ذلك.

***سؤال: هل تحملون من الآن تصورا بالنسبة لعملكم كبرلماني للهجرة السرية، التهريب والمخدرات التي يوصم بها الريف إلى الآن؟***

جواب: على أية حال، الريف دائما كان يعيش ويقاتل من أجل البقاء نتيجة لقلة موارد العيش الطبيعية. يوجد بالفعل رأسمال مادي وبشري مهم جدا، لكن الرأسمال الحقيقي هو التوجيه والاستثمار، التقنيات والتكوين التقني، وتأهيل المورد البشري والاستثمار الجاد لمؤهلات المنطقة. بالنسبة للمخدرات، أولا في وقت ما جاء وزير إعداد التراب الوطني ل "إساكن" فألقى كلمة اعتبرتها مسيئة لنا، فقلت في مداخلتي لماذا نعير دائما بالقنب الهندي؟ هل نحن من أنبتناه في البدء؟ ألم يكن الخطأ في الأصل، في المقاربة التي اعتمدتها الدولة والتي كانت أمنية فقط وبالدرجة الأولى؟ لماذا لا نعتمد على المقاربة الاقتصادية أيضا في معالجتنا لهذا الملف الشائك؟ فنبتة القنب الهندي ليست كلها ضررا، تصوروا لو اعتمدت الدولة على سياسة شراء هذه النبتة لصناعة المسكنات والأدوية وإجمالا معالجتها على المستوى الكيميائي، لتصبح شيئا نافعا وذا قيمة. وبالنسبة لي السيجارة أضر من الكيف، نجيز الأول لأنه آت من أميركا ونمنع الثاني لأنه من المغرب، يوجد نوع من التناقض، يجب على الدولة أن تغير من تعاطيها مع الظاهرة، فمنذ نهج سياسة المقاربة الأمنية نمت الظاهرة بشكل كثير، ومن جانب آخر، تحمل القضية بعدا آخر اجتماعيا، ففي كل بيت في نواحي ترجيست ستجد لدى كل بيت فرد في السجن، هل هؤلاء بالفعل هم الذين يتاجرون بشكل قوي وحقيقي بالمخدرات؟ ليس صحيحا أبدا، ما أريد قوله هو أن المقاربة الأمنية كثفت من التعاطي لهذه النبتة وبالتالي تكاثر عدد مسوقيها وهذا كاف لتنبيهنا لفشل السياسة المعتمدة.

***سؤال: هل تعتقدون ان موقع البرلمان اليوم بسلطاته وصلاحياته، يمكن أن يصبح مؤسسة دستورية قوية وفاعلة دون الحاجة إلى تعديل الدستور؟***

جواب: المؤسسة التشريعية مؤسسة مهمة على كل حال بصلاحياتها، المشكل يكمن كما أرى في عملها، فمثلا شهدنا لجانا لتقصي الحقائق، انبثقت عن مجلس النواب وهي خطوة مهمة جدا لكن النتائج لا نعلم عنها شيئا، فضعف المؤسسة التشريعية ضعف مرحلي ومرتبط بضعف ممثليها، ولا يجب أن ننسى أننا دولة ذات ملكية دستورية والملك فاعل أساسي كما للبرلمان أيضا دوره. بالفعل نتبين ضعف دور البرلمان خاصة على مستوى مقارنة عدد مقترحات القوانين المقدمة من الحكومة بمشاريع القوانين المقدمة من طرف البرلمان، النسبة جد ضعيفة، وهذا لا يرجع للمؤسسة كمؤسسة، بل إلى ممثلي المؤسسة، وستتقوى المؤسسة التشريعية إذا كانت التمثيلية قوية وفاعلة وفي ظل نفس الدستور الحالي. نفس الشيء عندما نقول أنه لدينا ملك يسود ويحكم، إذ حدث هذا نتيجة المؤسسات الحزبية بالأخص والحكومة والبرلمان، إذ لا يستطيع الملك أن يترك الحبل على الغارب، أنا متيقن من أننا سنصل إلى ملكية تسود ولا تحكم لو وجد الملك من يأخذ بزمام الأمور بجدية وقوة وفعالية، أكيد أنه سيذهب ليرتاح، إنه مكره نوعا ما نتيجة ضعف مؤسساتنا الدستورية.

***سؤال: كيف يمكنكم تسيير الحملة الانتخابية بالشروط الصعبة ومع غياب الدعم المالي للامنتمين؟ وهل تعتقدون أن لديكم حظوظا في الفوز؟***

جواب: فلتعلموا شيئا، أنا لا أعول على الحملة الانتخابية كثيرا، فأنا لدي رصيدي النضالي الذي يعرفه الجميع وأعتز به، كما أن مسار حياتي هو في حد ذاته حملة انتخابية، وأنا أعتبر أنني اكتسبت الثقة عبر الممارسة. وللعلم فقد سبق أن ترشحت ذات مرة دون أن أقوم بأية حملة انتخابية إطلاقا في سنة 1997 حيث وضعت ترشيحي فانتخبت وأعتقد أن ذلك جاء لثقة الناخبين الكبيرة في شخصي.

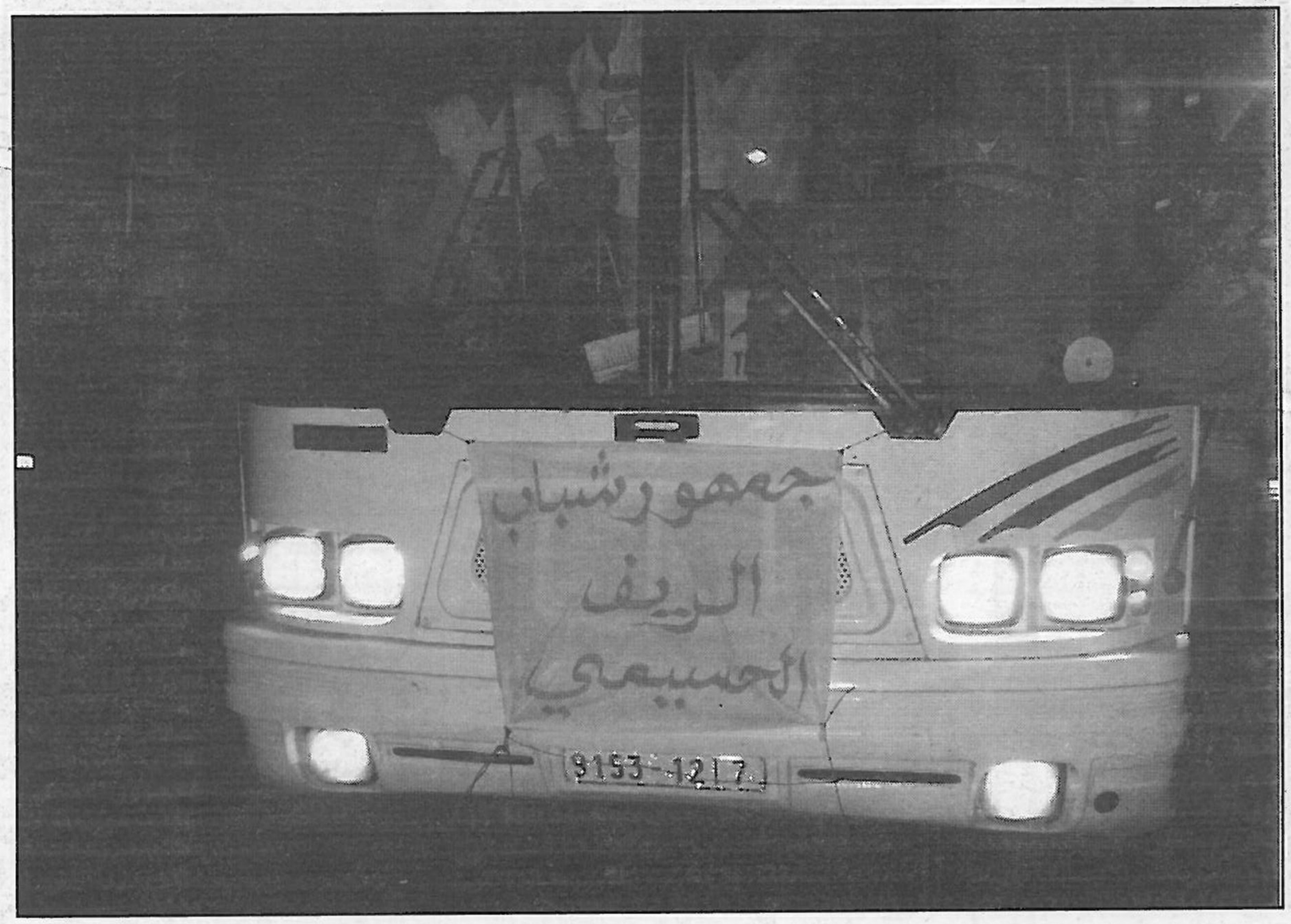
***سؤال: هل يمكن اليوم، المراهنة فقط على إقناع الناخب دون استحضار العناصر الحاسمة في الانتخابات مثل سلطة المال والنفوذ والقبيلة...؟***

جواب: بصراحة لا يمكن أن نقول لقد بدأنا، مازالت هذه العناصر حاسمة ولديها دورها. وأود أن أشير أيضا إلى الفائدة من البرنامج الانتخابي للأحزاب؟ حيث يجلس مجموعة أشخاص لديهم خبرة ويسطرون توجهات عامة، هذا ليس أبدا ببرنامج انتخابي، البرنامج هو عملية حسابية تتجلى في: تدقيق وجرد مجموعة من التحركات فتضاف إليه مجموعة من الوسائل فيكون الحاصل هو مجموعة من النتائج الواقعية. يجب أن نعرف مسألة أساسية وهي أن التوجهات العامة للدولة تضعها المؤسسة الملكية في خطاب الجمعة الثانية من أكتوبر، في افتتاح الدورة التشريعية، والتي تكيف الأحزاب على أساسها البرامج. وإجمالا أنا لا أتخوف من عناصر المال والنفوذ لأنني أؤمن أن الريف لازال فيه أناس شرفاء لا ينخدعون بحفنة من المال لن تداويهم من فقرهم المدقع وفي ظرف يومين فقط.

## مقابلة السد ـ الصعود لشباب الريف الحسيمي

# مقابلة إثبات الذات والإحساس بالوجود

لابد أن نعترف أولا أن مقابلة السد التي أجراها فريق شباب الريف الحسيمي أمام فريق وداد تمارة بملعب مرشان بمدينة طنجة يوم السبت 23/06/2007، لم تكن مقابلة عادية بمعنى ما، لا نقصد أن المنافسة بين الفريقين كانت شديدة إلى درجة أن بعض اللاعبين من كلا الفريقين أبانوا عن روح قتالية بلغت حدود الشراسة أحيانا، وإنما نقصد الأجواء المحيطة بالمقابلة التي امتزج فيها حب الفريق بحب المدينة والمنطقة بشكل عام. بحيث شكلت هده المقابلة حدثا طغى على كل الأحداث مهما بلغت أهميتها. لقد كان هناك إحساس واحد ومشترك لدى كل الريفيين: لا بد أن يصعد شباب الريف إلى القسم الثاني ألف وإلا...




### قبل مقابلة السد ـ الصعود :

لقد خلف انهزام فريق شباب الريف أمام اتحاد تمارة في مقابلة السد الفاصلة خلال السنة الماضية استياء عاما بين صفوف الجماهير الرياضية المحلية وكذا غير الرياضية. وربما لذلك تولد رأي عام على المستوى المحلي مفاده أن مباراة السد لا معنى لها بل تمثل حيفا حقيقيا بالنسبة للفريق الذي أصر على احتلال الصدارة منذ الدورات الأولى للبطولة، وهو الأمر الذي أدركه كل مسيري الفرق المعنية بمقابلة السد فبادروا إلى بعث فاكس للجامعة الملكية لكرة القدم وتهديدهم لها باعتصام مفتوح في حالة عدم الاستجابة لهدا المطلب الجماهيري المشروع. وللأسف ظلت الجامعة صامتة ولا مبالية..وحينئذ فقط فهم الجميع أن المطلب مستحيل التحقق خلال السنة الجارية على الأقل.فكان مسيرو فريق الشباب بمعية مسيري فريق "عند علي" المراكشي أول من انسحب من "لعبة" الاعتصام المفتوح. في هذه الأثناء كان الفريق الحسيمي معسكرا بمدرسة الجيش الملكي بالرباط العاصمة، وكانت الأصداء تصل تباعا إلى الرأي العام المحلي، بحيث فهم الكل أن ثمة إصرارا قويا ـ لدى كافة اللاعبين ـ على الصعود مهما كانت الظروف والأحوال. أما الجمهور المحلي فقد كان ينتظر على أحر من الجمر الزمان والمكان اللذين ستعلن عنهما الجامعة لإجراء هده المقابلة المصيرية..وطبعا فقد صاحب ذلك تأويلات عديدة وإشاعات مختلفة... إلى أن جاء الخبر اليقين: مقابلة السد من أجل الصعود بين فريقي شباب الريف ووداد تمارة ستكون بمدينة طنجة يومه السبت...2007- 6 - 23منذ الوهلة الأولى فهم الجميع أن القرار في صالح الريفيين، لأن طنجة ريفية بأهلها وانتسابها الجغرافي (الشمال)، وبالتالي فإن الجمهور الطنجاوي سيكون إلى جانب الجمهور الحسيمي، كما أن السفر إلى طنجة هو أقرب، بالنسبة للحسيميين، منه إلى فاس حتى وإن كانت الكيلومترات تقول عكس ذلك. بسرعة مذهلة بدأت الترتيبات للسفر إلى طنجة، في كل الأحياء والمقاهي والشوارع طفا موضوع مساندة شباب الريف في مقابلته الحاسمة، ولا شيء يعلو فوق هذا الحدث الهام...تلاميذ، معطلون، أساتذة، دكاترة، محامون، موظفون، مستخدمون، تجار، بحارة...كلهم مصرون على الذهاب إلى طنجة.

### في الطريق إلى طنجة العالية:

علمنا أن هناك أزيد من إثنتا عشرة حافلة وعشرات السيارات الكبيرة(من نوع 207وكذا السيارات الصغيرة الخاصة.. ستتوجه جميعها باتجاه طنجة ابتداء من ليلة الجمعة التي تسبق يوم موعد المقابلة..وفي الطريق ـ أثناء الرحلة ـ لا حظنا كيف أن رجال الدرك يعدون الحافلات ومن بداخلها وكأن تعليمات صدرت لهم من جهات عليا تأمرهم بمراقبة كل شيء وإبلاغها بعناية فائقة..بدت الرحلة أشبه ما تكون بمسيرة تحريرية..حماس فائض وحميمية وتعاون منقطع النظير..الركاب الذين هم متعارفون فيما بينهم يتجاذبون أطراف الحديث عن الحدث ـ مباراة السد والاستعدادات ولا شيء غير هذا الموضوع..والسائق يقود حافلته على مهل وباحتراس شديد، فقد كان الكل حريصا على أن تكون الرحلة سليمة من أي مكروه قد يفسد أجواء الفرحة العارمة...لذلك صادفنا سيارات بجانب أخرى بالطريق تحاول أن تمد يد العون لتلك التي أصيبت بعطل طارئ..في محطة تارجيست عنت ملامح العرس المنتظر..حافلات وسيارات من كل نوع ومواطنون بسحنات مختلفة، بحيث فهمنا للتو أن المدعوين للعرس ليسوا من مدينة الحسيمة فقط وإنما من كل نواحيها القريبة والبعيدة، من تمسمان، بني بوعياش، إمزورن، بني عبد الله، بني حذيفة، تارجيست...كلهم جاؤوا لتلبية نداء شباب الريف. أما في محطة "الشرافات" فقد تيقنا من قوة الحدث وأهميته عند الناس، لافتات وشعارات شباب الريف ملفوفة على واجهات ونوافذ الحافلات والسيارات، أزيز المنبهات اختلط بأهازيج الشعارات..مشهد في غاية الروعة والجمال حذا بأحد الظرفاء ليعلق مازحا: "هده المرة إما أن ننتصر أو نحرق طنجة"..وبالفعل فقد أدركنا ساعتئذ كم هو مهم أن ينتصر الحسيميون في هذه المقابلة وإلا سيكون الأمر أشبه بالكارثة...

### الوصول إلى طنجة...موعد المقابلة:

في صباح طنجة الباكر (السابعة تقريبا) بدأت الدفوف تدق والشعارات تردد بشوارعها الخالية من الآدميين..فلا شك أن أغلب هده الجماهير الحاضرة كانت على دراية بشوارع طنجة، لذلك لم يكن ثمة أدنى إحساس بالاغتراب..وإذ بدأوا كذلك فلأنهم يودون إخبار الذين لم يعلموا بعد بحلول موعد العرس الريفي الكبير.. ومنذ الساعات الأولى بدأ الجمهور يتقاطر نحو ملعب مرشان الذي عرفت أبوابه ازدحاما ملحوظا وترديد شعارات مختلفة، بحيث بدأت شكاوى الجماهير تصل إلينا تباعا، فهناك من يريد أن يلج الملعب بدون أي مقابل لأنه وعد بذلك في الحسيمة، بينما كانت هناك فئات أخرى تعبر عن استيائها وامتعاضها من غلاء تذكرة الدخول، حيث صرخ أحد الريفيين المقيمين بطنجة: "أشني زعما اليوم لاعبة البارصا مع الريال ولا...راه نهار لعبات الإتحاد مع الرجاء دخلنا ب15درهم..أو كيفاش دايرين اليوم 30درهم..."، كان هذا أول مشكل يصادفه الجمهور، تعالت أصوات الجماهير من جديد بمحاذاة أبواب الملعب: ولوحظ أحد مسيري شباب الريف منهكا من كثرة الكلام وعدم تفهم الموقف، وكان يعد بالدخول مجانا ويطالب، في المقابل، بالنظام والصبر قليلا ريثما يتمكن من التفاهم مع المسؤولين..وبالفعل بدأ الدخول مجانا إلى الملعب بعد وقت قصير، فعبرت الجماهير الغفيرة عن فرحتها التي لا توصف وصار الأمر بمثابة بداية الانتصار بالنسبة لها..كانت الجماهير الريفية يومئذ في حالة من الحماس الفياض، فكل المؤشرات توحي بأن الشباب سينتصر، بل حتى من داخل المكتب المسير لشباب الريف كان هناك نوع من التفاؤل المفرط، كما أن بداية المقابلة عززت من معنى هذا التفاؤل وزادت من قوة حماس الجمهور الذي لم يتعب من التشجيع، كان المشهد عبارة عن لوحة فنية أقرب إلى الاتجاه الخيالي منه إلى الواقعي...صفير، تصفيق، منبهات، أهازيج، شعارات...مع لافتات متنوعة ومعبرة جدا، فالكل استغل هده المقابلة لإبراز اسم شركته أو جمعيته أو حزبه أو مؤسسته...كل شيء كان ساعتئذ حقا مشروعا في سبيل شباب الريف. ومابين إعلان الحكم السيد اللويسي ـ الذي نشير بالمناسبة إلى أنه كان حكيما ومنصفا في كل قراراته تقريبا ـ عن ضربة الجزاء وبين تضييعها من طرف اللاعب الموهوب عبد الخالق المفتوحي تغير كل شيء وبدأ الحماس يفتر ومساحة الأمل تتقلص تدريجيا. وطغت نوع من النرفزة على فئة قليلة من الجمهور الذي شرع في رشق بعض اللاعبين ورجال الأمن بقارورات الماء والمشروبات الغازية البلاستيكية وبالسندويشات أحيانا أخرى...الأمر الذي حذا بالمسؤولين الأمنيين لإعلان حالة الاستنفار وطلب الزيادة المستمرة في رجال الأمن، ولاحظنا كيف أن المسؤولين الأمنيين يوزعون على رجالهم قبعات جديدة ما تزال في غشائها ولم تستعمل من قبل، كان الخوف قد استبد بالجميع خاصة برجال الأمن الذين تصورتهم لحظتئذ يطلبون الله في قراراتهم أن ينتصر الريفيون اليوم حتى يتجنبوا ما لا تحمد عقباه. ولا بد أن نقر ـ خلال هذه الفترة المشحونة التي تمنينا أن تكون بردا وسلاما ـ بمعروف الجمهور الطنجاوي الذي لعب دورا لا يجب أن ينسى له، فقد استمر في التشجيع واستنهاض همم اللاعبين والجمهور كذلك..لم يتوقف عن التطبيل والتزمير، متنقلا من هذا المكان إلى ذاك دون كلل يذكر. لقد مرت علينا، ونحن وسط الجمهور، لحظات عصيبة جدا..فالهواتف ظلت مشغولة على الدوام ومكالمات لا تنتهي من الأصدقاء، من داخل الوطن وخارجه، بل إن الكثير من الأصدقاء طلبوا منا القيام بنقل مجريات المقابلة مباشرة ومن دون توقف، الكل كان يرغب في معرفة تفاصيل المقابلة المصيرية فحسب..ولكم أن تتصوروا هذا الحب الكبير لهذا الفريق الصغير..تغيرت الأشياء كثيرا في هذه المقابلة، فعدم الخبرة الكافية لدى عناصر فريق الشباب جعلتهم يعجزون عن استعادة حيويتهم بعد ضربة الجزاء الضائعة..أما وقد أصيب حارس المرمى المبدع خالد فولكان، فإن الكل شرع في طلب "السلة بلا عنب" كما يقال عادة. بمعنى أن الجميع كان يصبو إلى انتهاء المقابلة قبل أوانها..لكن بالمقابل كان هناك من آمن ب" رب ذرة نافعة".. حين تقدم اللاعب المفتوحي لضربة الجزاء الثانية بعد انتهاء المقابلة كليا، والشروع في الضربات الترجيحية بدا لي وكأنه ذاهب إلى حبل المشنقة بقدميه..لكنه أثبت أن لكل فارس كبوة..فكانت ضربته، هذه المرة، أقوى وأصلب أمطرت شآبيب الفرحة الكبيرة على الجميع، فاختلطت دموع الفرح بالعناق العفوي، وشهد ملعب مرشان ساعتئذ هستيريا حقيقية لا توصف ولا تصدق..تصوروا كيف أن هذا الجمهور الذي كان يرشق رجال الأمن قبل قليل بدأ يغدق عليهم بقارورات الماء والمشروبات، وهم يبادلونهم التهاني بالفوز العظيم ويصافحونهم من ثقوب السياج..فهؤلاء الذين كانوا "متصلبين ومشاغبين" صاروا الآن أكثر نعومة وحبا وتساهلا.

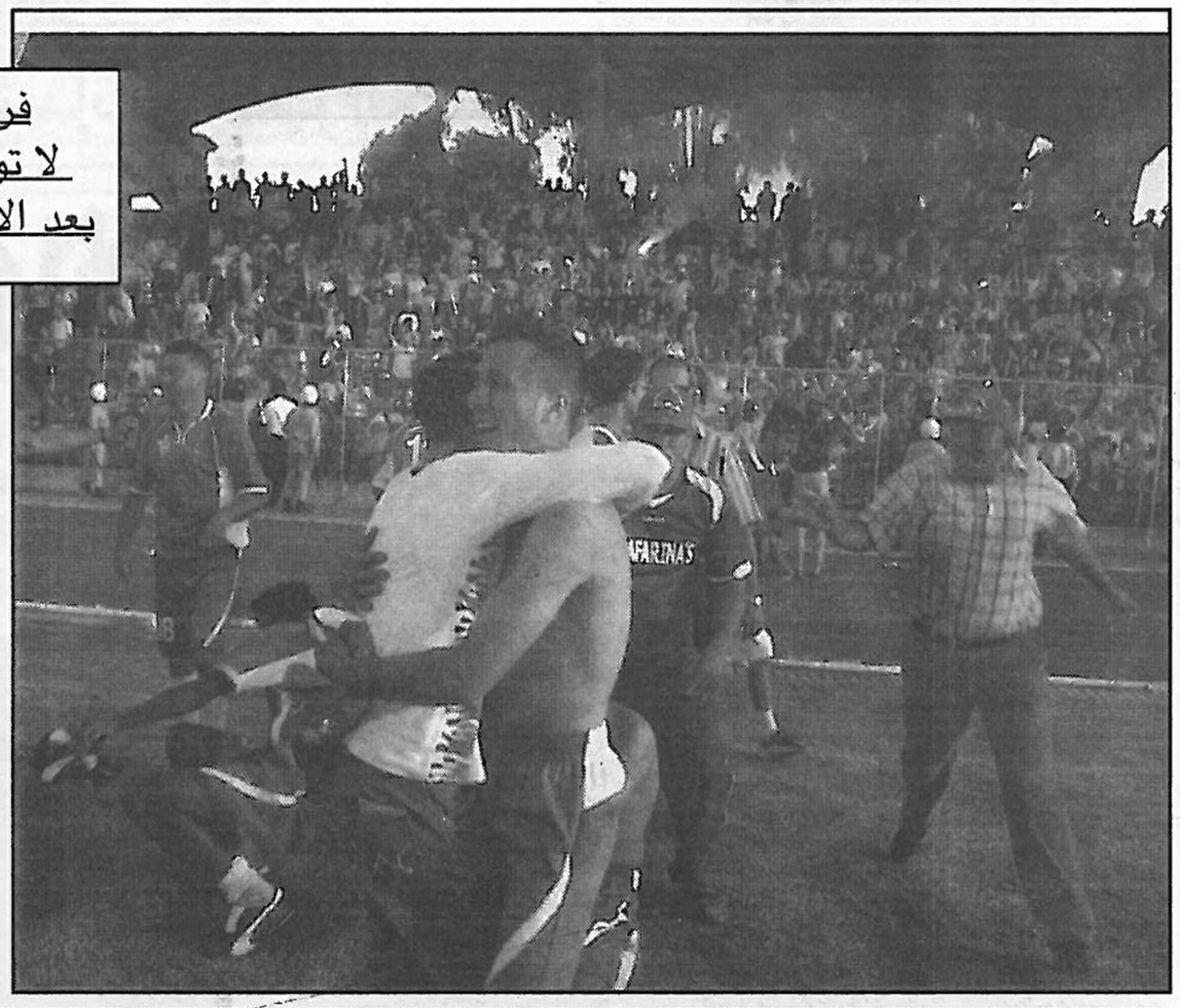
### بعد انتهاء المقابلة:

لم تتوقف الفرحة بعد الخروج من الملعب، بل من هناك ابتدأت واستمرت في "بوليفار" طنجة المزدحم جدا مع حلول الليل، سيارات كثيرة تطل منها رؤوس الجماهير الهائجة وهي تجوب الشوارع الغاصة بالمارة ورواد المقاهي الذين وقفوا يصفقون تحية لهؤلاء الشباب المنتصرين. الحقيقة أن الكل حمد الله وشكره على نعمة الانتصار هذه، لاسيما وأن "العقلاء" كانوا يدركون تماما النتائج الوخيمة التي كانت ستلحق بنا جميعا في حالة الهزيمة.

أما بمدينة الحسيمة وبمجرد أن تأكد الجميع بفوز الشباب، خرجت الجموع الغفيرة إلى الشوارع وأطلقت منبهات السيارات فرحة بالخبر السار...وفي صباح الغد ظل الجميع يرتب الأمور لوصول فرسان الشباب إلى المدينة، فكان الانتظار طويلا وصعبا، لكنه تم في الأخير بسخونة كبيرة وحماس غير معهود.

وفي الأخير، لا بد من أن نؤكد على بعض الأمور الهامة: إن كل من عاش وعايش هذا الحدث تيقن من الدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه الرياضة، وبالأخص كرة القدم التي صارت أحد أوجه الإحساس بالذات والتعبير عن الهوية..أما الذين لا يزالون على اعتقادهم القديم (في نظرتهم القدحية) فقد أمسوا متجاوزين...أقصد أن قطاع الرياضة أصبح أحد أهم واجهات التنمية التي يجب أن تحظى بالعناية الفائقة، خاصة إذا وعينا بموقع منطقتنا والخطر الدائم الذي يهدد فتيتها وشبابها. لأجل ذلك، نقول للمسؤولين إنه لا مجال للعودة إلى الوراء، لا بد أن يلقى هذا الفريق، بل كل الفرق المحلية بدون استثناء، دعما قويا يمكن أن يمهد له الطريق للذهاب أبعد من الدرجة التي أصبح فيها، ولتحقيق ذلك بات من الضروري أن تتغير بعض العقليات السلبية التي كانت أنانية دوما وتفضل مصالحها الخاصة على مصلحة العموم، هذا في الوقت الذي نعترف فيه بالمجهودات الحميدة للكثير منها. لا بد من الاهتمام بالفئات الصغرى (الكتاكيت والفتيان) لأنها تمثل المستقبل الحقيقي للفريق، ولا بد من إرساء قطيعة حقيقية مع أسلوب التسيير العشوائي للقطاع الرياضي ككل، والعمل من أجل يصير عملا مهنيا احترافيا يحترم ما يجب احترامه من قواعد وقوانين...لا سيما وأن الرياضة أصبحت علما وليس مجرد ترف أو هواية.

سعيد الغزواني





فرحة
لا توصف
بعد الانتصار

# الرجاء الرياضي الحسيمي يحقق الصعود للقسم الثاني هواة

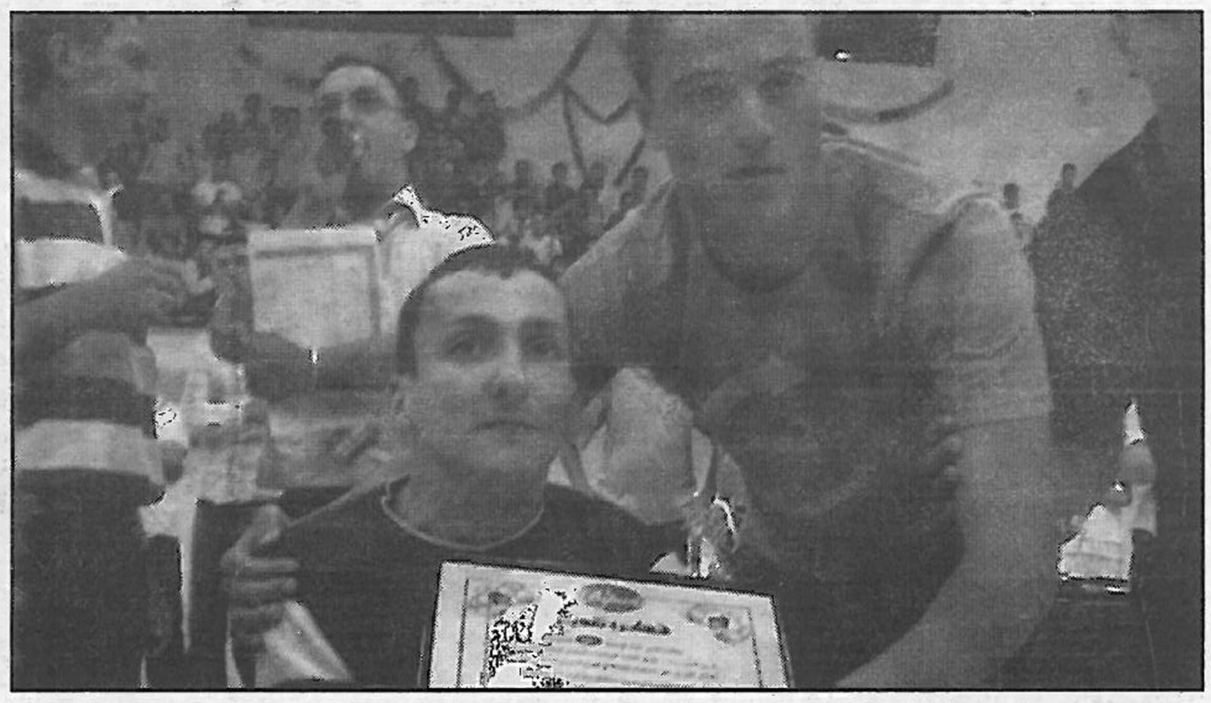


بدوره، تمكن فريق الرجاء الرياضي الحسيمي من تحقيق حلم الصعود إلى القسم الثاني هواة. والواقع أن هذا الحلم لم يكن ليتم لولا التضامن الكبير الذي لمسناه في صفوف كافة لاعبي هذا الفريق الشاب، والذين أبانوا عن إمكانيات تقنية وبدنية هائلة جدا توحي بمستقبل واعد لهم، إضافة إلى التضحية المشهودة والمادرة التي عرف المدرب علي بلحاج، دون نسيان المجهودات الحميدة التي ما فتئ يقوم بها المكتب المسير للفريق، خاصة رئيسه الشاب الذي أبان عن حيوية كبيرة ةفي معالجة بعض المشاكل المادية التي كانت تشكل دائما حجرة عثرة في طريق تحقيق الفريق لحلم الصعود.

وبهذه المناسبة السعيدة، نهنئ فريق الرجاء الرياضي الحسيمي على تألقه متحقيقه لحلم الصعود للقسم الثاني هواه، ونتمنى له مشوارا طيبا في بطولة القسم الجديد خلال الموسم القادم.

دوري مولاي موحند لكرة القدم المصغرة

## إبراهيم أفلاي: أعد فتيان الحسيمة بمدرسة كروية في المستقبل



بتنسيق مع المجلس البلدي لمدينة الحسيمة، نظمت - ابتداء من 15/05/07- شركة بيبان للطويات دوريا هاما في كرة القدم المصغرة داخل القاعة. فمن بين 16فريقا متباريا تمكن نادي الخزامى لكرة القدم المصغرة من لعب النهاية والفوز على قدماء الرجاء الحسيمي ب:0 -3وهي النهاية التي حضرها النجم الصاعد - ذو الأصول الحسيمية والجنسية الهولندية - إبراهيم أفلاي. وجدير بالذكر أن تزامن إجراء هذه المقابلة مع حضور هذا النجم الموهوب، أضفى عليها أجواء حماسية كبيرة، فقد وقفت الجماهير الحاضرة إجلالا لموهبة هذا الفتى الريفي الواعد وتقديرا لإمكانياته الكروية الهائلة التي جعلت هولندا تدخل في لعبة شد الحبل مع دولة موطنه الأصلي المغرب لأجل إقناعه وضمه لصفوفها، خاصة بعد أن أوصى خبير الكرة الهولندية والعالمية النجم الهولندي "كرويف" المدرب الحالي لهولندا "فان باستن" بعدم التفريط في هذا اللاعب مهما كان الثمن. فقد بدا هذا النجم خجولا ومرتبكا جدا وهو يحيي الجماهير التي غصت بها قاعة3مارس، ومن جهته أبان، أفلاي، عن حبه الدفين لموطنه الأصلي وبادل الجماهير عشقه العميق لهم، فساهم في توزيع بعض الجوائز الرمزية على الفرق الفائزة وتكريم اللاعب محمد أملاح المعروف ب"الروبيو" أحد أبرز حراس مرمى قدماء فريق شباب الريف الحسيمي، وكذا اللاعب المتألق حميد بلا الذي عرف عنه لمساته الساحرة داخل رقعة الملعب خلال عقد الثمانينات المنصرم.

بعد انتهاء حفل التتويج، اتضحت معالم التأثر الكبير على هذا الفتى الوديع - إبراهيم أفلاي، وأسر أنه لم يكن يضع في حسبانه كل هذا الحب الذي تكنه له هذه الجماهير الريفية، ووعد بضرورة أن يرد هذا الدين في المستقبل القريب، إن شاء الله، بالتفكير جديا مع مسؤولي فريقه p.s.vإيندوفن في إنشاء مدرسة كروية للفتيان بالحسيمة وتقديم الدعم والاحتضان الكامل لها.

نجم الريف الحسيمي لكرة القدم داخل القاعة

## نتائج مشرفة رغم الإمكانيات المحبطة



شارك فريق نجم الريف الحسيمي لكرة القدم داخل القاعة في الدوري المنظم من طرف القناة الرياضية، بتنسيق مع جمعية إدماج الشباب في الرياضة التي يرأسها البطل الدولي السابق خالد القنديلي، وقد استمر هذا الدوري مدة زمنية طويلة تقارب الشهر من 23 يونيو إلى غاية 21يوليوز 2007، استطاع خلالها هذا الفريق الحسيمي الفتي، أن يتحدى الكثير من العراقيل والصعاب المرتبطة بشح الإمكانيات المادية - المحبطة، لا سيما وأن مثل هذه الدوريات التي تستغرق فترة زمنية طويلة، تحتاج، لأجل المشاركة فيها، إلى قاعدة مادية مهمة للفريق، لتغطية كثرة المصاريف والمتطلبات، بسبب التنقلات الدائمة من مدينة لأخرى وما يستلزمه ذلك من مأكل ومبيت...الخ. مع ذلك، وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الوجوه الشابة القيمة على هذا الفريق الواعد، استطاع نجم الريف الحسيمي أن يحصد نتائج تعتبر جد مشرفة، بحيث انتصر في الجولة الأولى على فريق أصدقاء أقصبي - سلا 1-5، ثم على المغرب الفاسي 1-2، وبعدها على الاتحاد الزموري للخميسات 0-2، الشيء الذي خول له لعب مباراة نصف النهاية مع شباب خريبكة، التي انهزم فيها بصعوبة 3-2 ولولا بعض الأخطاء الفردية الفادحة لبعض اللاعبين المفتقدين للتجربة الكافية، لكان لهذه المباراة - التي نقلت على الهواء مباشرة - وجه آخر. وقد احتل الفريق الحسيمي، خلال هذه البطولة الرتبة الثالثة بعد تغلبه في مباراة الترتيب على فريق الرياض الرباطي 2-4.

إذن، ليس ثمة شك بأن هذه النتيجة تعد أكثر من مشرفة، لاسيما وأن البطولة شاركت فيها فرق قوية من جميع النواحي الإمكانيات المادية والتقنية والماضي الكروي العريق.... ولا يفوتنا، في ا الإطار، أن نشير إلى الحماس الذي أبداه كل الحسيميين اتجاه فريقهم خلال اللقاءات التي تم نقلها مباشرة على القناة الرياضية المغربية، وكان بودها أن ترى فريقها في النهاية، لا أكثر من ذلك فائزا بالبطولة. وفي كل الأحوال، ينبغي الالتفات إلى هذا الفريق الفتي الذي أبان بعض لاعبيه على قدرات تقنية وبدنية أثارت الإعجاب بين صفوف كافة المتتبعين الرياضيين على المستوى الوطني، حتى أن أسماء من قبيل الدولي سمير البوستاتي ونبيل الصلحيوي ومنير بوخيار... باتت أسماء متداولة ومعروفة على مستوى كرة القدم داخل القاعة وطنيا، ولاريب في أن طريق الاحتراف قد غدا مفروشا أمامها.

بالنظر لكل ذلك، نهنئ فريق نجم الريف الحسيمي على تألقه وتشريفه لمدينته، ونشكر الوجوه الشابة الساهرة على تسييره ونثمن جهودها الموصولة، ونتمنى من الجميع تقديم الدعم والتشجيع الكافيين لهذا الفريق، الذي صار يحسب له ألف حساب، ويهاب جانبه، في البطولات الوطنية لكرة القدم داخل القاعة.

مباراة شباب الريف
ووداد تمارة بطنجة





ما بين لقطة وأخرى...

مسافة صمت

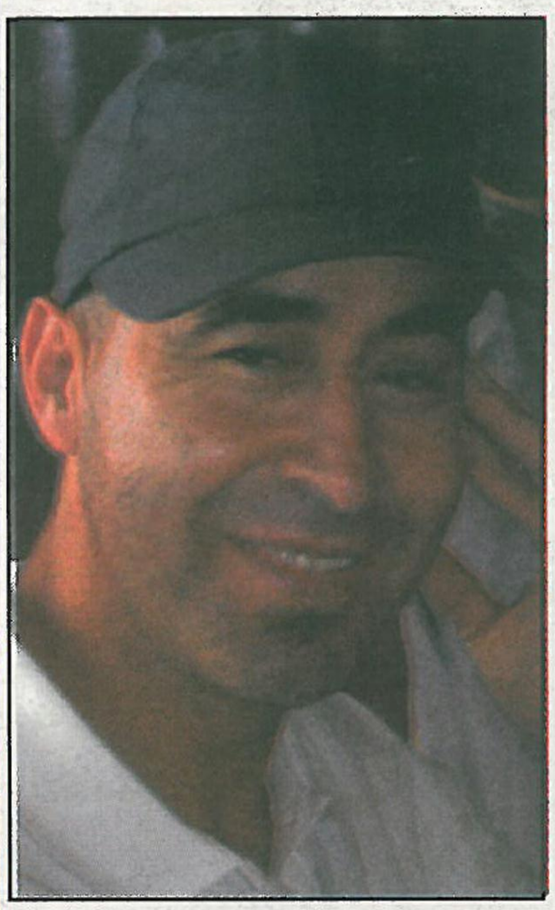




ESPACE
MIRAMAR

TIFRAZ N ARIF
N°23
Aout-septembre 2007

وجوه خزامية



## حوار مع الفنان الريفي المغترب بهولندا امحمد أبطوي:

# أنا أرسم بالشعر . . وأشعر بالألوان

*هذا اللقاء/الحوار كان قد جمعني بالصديق العزيز الفنان المغترب امحمد أبطوي، في عز الصيف الماضي، بحيث كان من المرتقب نشره على صفحات جريدتنا "تيفراز" كما اتفقنا معا، وضمن باب جديد وددت تسميته ب "وجوه خزامية" أستضيف فيه وجوها حسيمية، مهاجرة أو غير مهاجرة، ناجحة أو فاشلة، شابة أو طاعنة في السن.. قاسمها المشترك حبها العميق والدفين لمدينتها / بيا وللريف بشكل عام. لكن بما أن الرياح قد جرت بما لا تشتهيه السفن، وتوقفت الجريدة عن الصدور لأسباب لم تعد خفية على القارئ الكريم... أجدني اليوم، وقد استأنفت "تيفراز" عملها من جديد، مضطرا للوفاء بالعهد إزاء هذا الفنان الريفي الأصيل والعميق...مع اعتذاري المسبق والشديد له وللقارئ الوفي.*

• سعيد الغزواني

## البدايات...كما كل البدايات عبارة عن محاكاة

مازلت أتذكر جيدا أن أول ما خطته يدي من رسومات، كان خلال أيامي الدراسية الأولى (القسم التحضيري) بمدرسة علي بن حسون بالحسيمة عام 1970.وعليك أن تصدقني، إن قلت لك، بأن كل صورة من الصور التي تضمنتها "تلاوات" بوكماخ قد حاولت تقليدها وإعادة رسمها، حتى أن أقراني وزملائي من التلاميذ كانوا يتوسلونني كي أرسم لهم إحدى الصور التي تروقهم في تلك "التلاوات"، مقابل طبشور أو قلم رصاص أو قلم ملون أو إحدى اللوازم المدرسية الأخرى. وبانتقالي إلى قسم المتوسط الأول هجرت هذه العادة "الرسم"؛ بحيث أنني لن أعود إلى الرسم إلا مع انتقالي إلى المرحلة الثانوية، وبالضبط غداة التقائي بالصديق "خالد الخطابي" الذي تعرفت عليه برحاب ثانوية البادسي، وقد وجدت لديه موهبة نادرة في محاكاة تلك "القصص المصورة" التي كانت ذات انتشار واسع على مستوى مدينة الحسيمة، مثل: زومبلا، راهام ، طارزان...إلخ. وأعترف أن الرسومات الجميلة لهذا الصديق، الذي سوف لن ينته مشواره فنيا مثلي (توجه فيما بعد توجيها علميا ـ تخصص البيولوجيا)، سوف يكون لها بالغ الأثر في استعادة جذوة الرسم وإحياء ذاكرتي الفنية التي كانت قد تفتقت باكرا. كما لازلت أتذكر بإجلال الحيوية الكبيرة التي تميزنا بها خلال تلك الفترة، بحيث كنا نرسم طيلة الوقت، فقد كنا نتوجه، محملين بأوراق بيضاء وأقلام رصاص، شطر شاطئ كلابونيطا، لنرسم رواد هذا الشاطئ وهم يتسمرون على الرمل وتحت أشعة الشمس أو يسبحون أو ينطون من الصخور المجاورة للبحر...أو نقصد "سوق الثلاثاء" لنقوم برسم بورتريهات أشخاص من مختلف الأعمار..وفي المساء أعود إلى منزلي وأركن في غرفتي بالطابق السفلي مدججا بالأوراق البيضاء والملونات.. ساهرا إلى أوقات جد متأخرة من الليل، حتى أن أحد أبناء العم، الذي كان لا يعود إلى منزله المجاور لنا إلا مع تباشير الفجر، سألني،مرة، عما إذا كنت لا أنام إلا والأنوار مضاءة؟.?

Aوبصعودي إلى القسم الرابع إعدادي "البروفي"، كانت هناك مباراة الالتحاق بمدرسة الفنون التشكيلية التي اجتزتها صحبة زميلين لي من باب المزحة والهزل. لذلك، حينما أخبرت بالنجاح فيها، أحسست أني قد وضعت نفسي في مأزق حقيقي، فأنا صراحة لم أكن أرغب في النجاح، خاصة وأن هذا الاختيار/شعبة الفنون التشكيلية، كان يعني التوجه نحو فاس لإتمام الدراسة ، وأنا لم أرغب في التغرب باكرا، بحيث كانت تبدو لي فاس بعيدة جدا..لكن، من جهة أخرى، كان هناك إلحاح أحد أساتذتي الذي عمل كل ما في وسعه لإقناعي بالتوجه نحو دراسة الفنون التشكيلية.

وخلال صيف هذه السنة، سأزور لأول مرة، مع بقية أفراد عائلتي، هولندا التي هاجر إليها أبي في الخمسينيات من القرن الماضي..وما زلت أذكر، في سنة1982، أن تلك الزيارة الأولى قد راقتني جدا وأبهرتني هولندا بروعة وديانها وألوانها وهندستها وأشجارها وكل ما فيها..والحقيقة أني كنت أفضل البقاء هناك، غير أن أبي كان له رأي آخر، فقد كان يوصيني **بالدراسة ويفضل عودتي إلى المغرب لأجل ذلك.**

## بين زيارة هولندا والتوجه إلى فاس للدراسة..مسافة صمت

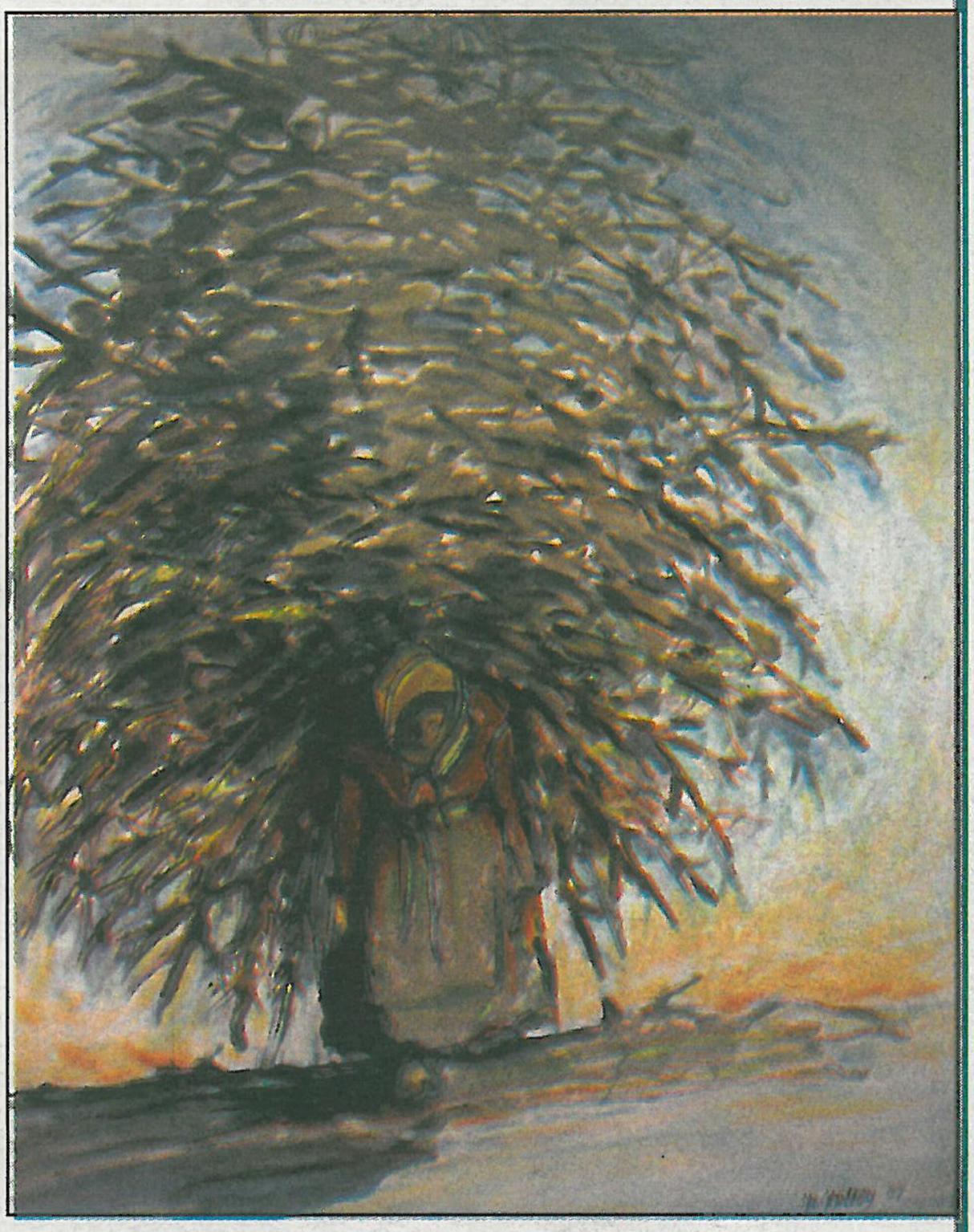
وبالفعل، عدت، وحدي دون أفراد عائلتي، وتوجهت نحو فاس، ثانوية "ابن الهيثم" تحديدا..ولن أفشي لك سرا، إذا اعترفت لك بأن دخولي إلى هذه الثانوية كان صدمة حقيقية.. كانت جدرانها الخارجية والداخلية مهترئة ومتآكلة وفناؤها مهملا ومليئا بالأشواك والنوابت وأشياء أخرى تحز في النفس..وقد بثت تلك الأجواء في نفسي الكثير من الإحباط، انتابني شعور غريب مفاده أني دخلت سجنا حقيقيا، خاصة وأني كنت عائدا للتو من بلد مختلف تماما، أي من هولندا ومناظرها وأجوائها. هكذا مكثت مدة عامين وأنا صامت لا أنبس ببنت شفة..حتى أن زملائي من التلاميذ كان يحيرهم أمري ولا يجدون له تفسيرا، فينادونني ب "يوغيستو" (من اليوغا). ولم أشرع في التكيف مع تلك الأجواء "الهيثمية" إلا مع بداية السنة الثالثة، أي في الباكالوريا. وقد ساعدني التفرغ بشكل مطلق للتشكيل في تجاوز العديد من تلك الصعوبات، إذ لم أكن أتوقف عن الرسم، إلى الدرجة التي صار زملائي وأصدقائي يلقبونني فيها ب "ليوناردو" نسبة إلى الفنان الإيطالي العظيم "ليوناردو دافينشي"، وليس يدخل عندي ضمن باب التكبر أو العجرفة، إن أخبرتك بأن أحد أساتذتي في تلك المدرسة "الفاسية" كان يمر على كل زملائي في الفصل مبديا ملاحظاته، وحين يصل إلي يتجاوزني والخجل باديا على محياه، بحيث كان يشعر أني أملك "يدا تشكيلية" تفوق يده خفّة وإبداعا.

## الالتحاق بفرنسا..أو بين الإحساس بخيبة الأمل والتسلح بروح التحدي

حين نجاحي في الباكالوريا، التحقت بفرنسا "إيكس بروفانس" لاستكمال دراساتي الجامعية في ذات الشعبة، وهناك اعترضتني معوقات كثيرة ومن نوع آخر، فالتسجيل بالجامعة وداخلياتها كان مشروطا بشروط وضمانات مالية لم تكن متاحة للطلبة الأجانب مثلي، لذلك اضطررت صحبة زملاء مغاربة لاكتراء بيت خارج أسوار الجامعة. وحينئذ فقط، اكتشفنا مدى حجم العوائق التي تحول دون متابعتنا العادية للدراسة، فقد شعرنا ـ معي زملائي من الطلبة المغاربة- بالإحباط ونحن نتابع الدروس الجامعية، اكتشفنا أن مستوانا اللغوي في الفرنسية أكثر من هزيل، بحيث كنا نتساءل عما إذا كان هؤلاء الأساتذة يتكلمون لغة أخرى غير الفرنسية التي درسنا بها في المراحل السابقة...ولعل هذا كان سببا كافيا للإحساس بالفشل والاقتناع بعدم جدوى الاستمرار في هذا "العبث"..من جهتي أحسست أن الجانب التطبيقي في الدراسة يمنحني تميزا مهما، غير أن أحاديث الزملاء ، بخصوص موضوع الدراسة، كانت تدور حول التشكيك في جدوى ما نقدم عليه. استمرت هذه الحالة ـ الحيرة لما يقرب أربعة أشهر..وأمام هذا الوضع الشاذ صرخت في وجه زملائي الذين يقاسموننني البيت: ما رأيكم.. هل نشمر على أيدينا ونتوجه للدراسة وبذل مزيد من الجهد وإعلان التحدي.. أم نعود من حيث أتينا؟ فلاحظت أن الفشل في الدراسة بات يقينا لدى أغلبهم.. فبعضهم رأى بأنه من الأفضل له البحث عن عمل يكسب به رزق يومه.. وذلك هو الفوز العظيم.

أمام كل ذلك، آثرت الخيار الأصعب..أي استكمال الدراسة، تركت ورائي زملائي وتوجهت إلى زميل فرنسي كان يدرس معي، وتقاسمت معه سكناه، واستعنت به كثيرا في فك بعض "الطلاسم" من "لغة موليير" الفنية العميقة. وتدريجيا، صرت من أكبر المترددين على المكتبات، حتى أني كنت أنام هناك، أحيانا، في سبيل صقل مداركي اللغوية وسد هذا الثقب الذي كان يؤرقني بالفعل. في نهاية السنة الأولى نجحت في بعض المواد وفشلت في أخرى، فوجب علي المكوث حيث أدرس واستغلال الوقت في البحث والقراءة..وبطبيعة الحال، أعدت اجتياز الامتحان، مع بداية السنة الدراسية الجديدة، في المواد التي كنت رسبت فيها، فجاءت النتيجة إيجابية، أي نجحت...وقد كان لذلك وقع إيجابي على نفسيتي، لا سيما وأني الوحيد الذي نجح في صف "الفوج الأول" من المغاربة الملتحقين بفرنسا لاستكمال دراساتهم الجامعية.

التتمة في ص6



لوحة «حمالة الحطب» للفنان محمد ابطوي